

الفهرس

صحيفة

٢٤٤ - ٢٣٩	قانون رقم (٨) لسنة ١٩٥٤ « قانون التقاعد العسكري »
٢٤٥ - ٢٤٤	قانون رقم (٩) لسنة ١٩٥٤ « قانون إلغاء امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان »
٢٤٥	قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٤ « قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية - المعدل »
٢٥٢ - ٢٤٦	قانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ « قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية »
٢٧٥ - ٢٥٢	قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ « قانون ضريبة الدخل »
٢٧٦	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٤ « نظام التفراف اللاسلكي - المعدل »
٢٧٧ - ٢٧٦	قرار رقم (٣) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٧٨ - ٢٧٧	قرار رقم (٤) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٧٨	تصحيح خطأ



هكذا من الأهل

نحن حسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب .

تصادق على القانون الآتي وأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٥٤

قانون التقاعد العسكري

الفصل الاول

مواد عامة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٥٤) ويعمل به اعتباراً من بداية شهر نيسان سنة ١٩٥٤ .
المادة ٢ - يكون للمبارات والألقاب التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

تعني عبارة (الجيش العربي الأردني) - لغايات هذا القانون - القوات البرية والبحرية والجوية بما فيها الشرطة والدرك والسجون .

وتعني لفظة (ضابط) كل من كان حائزاً على هذه الرتبة وتشمل مرشح الضابط والأطباء والصيادلة العسكريين . وتعني لفظة (فرد) كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط .

وتعني لفظة (راتب) راتب الوظيفة الأساسي الشهري باستثناء رواتب الوكالات والملاوات من أي نوع كانت . وتعني عبارة (خدمة مقبولة للتقاعد) الخدمة السبق تحسب بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر . وتعني عبارة (العمر أو المدة) العمر أو المدة بحسب السنة الشمسية وعندما تعرف السنة ولا يعرف تاريخ الولادة فيعتبر هذا التاريخ من بداية شهر كانون الثاني .

- المادة ٣ - يطبق هذا القانون على جميع الضباط والأفراد الموجودين في الخدمة عند نفاذ هذا القانون والذين يدخلون فيها بعد نفاذه ، ولا تطبق على أفراد القوة الاحتياطية عندما يكونون خارج الخدمة الفعلية .

الفصل الثاني

الخدمات والتقاعد والأكراميات

- المادة ٤ - الضباط والأفراد الآتي ذكرهم تابعون للتقاعد بمقتضى أحكام هذا القانون :-

- ١ - الضباط والأفراد الأردنيون إلا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يتحوله حق التقاعد .

- المادة ٥ - ١ - تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط أو الفرد في خدمة الجيش العربي الأردني وتدخل في الحساب المدة التي يقضيها في الأسر وأية خدمة سابقة بما تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني أو أي قانون آخر بشرط أن تكون قد قدمت عنها عائدات التقاعد بتمامها ولا تدخل في حساب التقاعد أية خدمة قام بها قبل اكتمال السابعة عشرة من عمره .

- ٢ - إذا استلزم الضابط أو فرد على التقاعد بموجب الفقرة الأولى من المادة الثامنة والمواد ٩ و ١٢ و ١٤ من هذا القانون ثم أعيد استخدامه بوقف راتب تقاعده وتحسب له المدة التي نقضها خارج الخدمة ، خدمة مقبولة للتقاعد ، بشرط أن لا تزيد هذه المدة على أربع سنوات في كل فاصلة وعلى أن تؤدي العائدات التقاعدية من الفواصل التي دخلت بالحساب بالنسبة للراتب الأخير الذي كان يستوفى قبل وقوع الفاصلة وتستوفى هذه العائدات بالشكل الذي يوافق عليه وزير المالية على أن لا يزيد المدفوع بالشهر الواحد من ١٥٪ من راتب

التقاعد المستحق وتزول هذه الفواصل عندما تبلغ الخدمة الفعلية خمساً وعشرين سنة للضابط وعشرين سنة للفرد ولا يحسب من الفواصل إلا بمقدار ما يكمل (٢٥) سنة للضابط و (٢٠) سنة للفرد .

- المادة ٦ - ١ - تقتطع عائدات التقاعد من الرواتب بالنسبة التالية :-

أ - سبعة في المائة من رواتب الضباط .

ب - خمسة في المائة من رواتب الأفراد .

- ٢ - تقتطع عائدات التقاعد من رواتب التقاعد بنسبة خمسة في المائة .

- ٣ - لا تستوفى عائدات التقاعد من رواتب تقاعد عائلات الضباط والأفراد .

- ٤ - تستوفى عائدات التقاعد من الضباط الموجودين في الخدمة عند نفاذ هذا القانون عن لم يؤدوها من تاريخ استبايحهم للخدمة في سائر الرتب حتى تاريخ نفاذ هذا القانون بنفس النسب المئوية في الفقرة (١) من هذه المادة بالصورة التي يقررها وزير المالية إذا رغب في ذلك أي ضابط لم يكن تابعاً للتقاعد اعتبار خدمته السابقة تابعة للتقاعد وتسري أحكام هذه الفقرة على الضباط الذين يصاد استخدامهم بعد نفاذه .

- ٥ - يجوز للفرد الذي يرغب في اعتبار خدمته السابقة تابعة للتقاعد أن يقدم طلباً بذلك وأن يؤدي عن خدمته عائدات التقاعد بنفس النسب المئوية في الفقرة (١) من هذه المادة بالصورة التي يقررها وزير المالية وإذا لم يفعل ذلك تعتبر خدمته التابعة للتقاعد من تاريخ نفاذ هذا القانون فقط .

- المادة ٧ - تقيد عائدات التقاعد التي تقتطع من رواتب الضباط والأفراد والمتقاعدين منهم إيرادات لصندوق خاص يؤسس لهذه الغاية وتؤدي منه جميع المبالغ التي تتحقق بموجب أحكام هذا القانون .

- المادة ٨ - ١ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية وزير الدفاع أن يحيل على التقاعد أي ضابط أتم خدمة (١٥) سنة مقبولة للتقاعد وأي فرد أتم خدمة (١٠) سنين مقبولة للتقاعد .

- ٢ - كل ضابط بلغت خدمته المقبولة للتقاعد خمساً وعشرين سنة له الحق في أن يطلب إحالته على التقاعد .

- ٣ - كل فرد بلغت خدمته المقبولة للتقاعد عشرين سنة له الحق في أن يطلب إحالته على التقاعد .

- المادة ٩ - عندما يكمل الضابط الخامسة والستين من عمره يجب إحالته على التقاعد ولو كان صالحاً للخدمة ما لم يقرر مجلس الوزراء لأسباب خاصة ذات فائدة عامة إبقاء الضابط في الخدمة .

- المادة ١٠ - ١ - يحسب راتب تقاعد الضابط الشهري الذي أتم خمساً وعشرين سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد على أساس واحد من اثنين وسبعين من مجموع الرواتب الأساسية التي نقضها خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خدمته ويزاد راتب التقاعد بنسبة واحد من خمسة وعشرين منه من كل سنة من خدمته التي تزيد على خمس وعشرين سنة وواحد من ثلاثمائة من كل شهر إضافي .

ويشترط في ذلك أنه إذا تجاوز راتب التقاعد الشهري ستين ديناراً فيكون راتب التقاعد ستين ديناراً مضافاً إليه نصف زيادة راتب التقاعد المحسوب بشرط أن لا يتجاوز راتب التقاعد في أية حالة سبعين ديناراً في الشهر .

- ٢ - يحسب راتب تقاعد الفرد الذي أكمل عشرين سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد على أساس واحد من ثمانية وأربعين من مجموع الرواتب الأساسية التي نقضها خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خدمته . يزداد راتب التقاعد بنسبة واحد من عشرين منه من كل سنة تزيد على عشرين سنة وواحد من مائتين وأربعين منه من كل شهر إضافي .

- ٣ - عند إحالة أي ضابط على التقاعد بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨) من هذا القانون وقبل أن يكون قد أكمل (٢٥) سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد يعطى راتب تقاعد يحسب وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة على أساس (٢٥) مع تنزيل واحد من خمسة وعشرين من كل سنة نقصت فيها خدمته المقبولة للتقاعد عن (٢٥) سنة وواحد من ثلاثمائة من كل شهر إضافي .

- ٤ - عند إحالة أي فرد على التقاعد بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨) من هذا القانون وقبل أن يكون قد أكمل

هكذا من الأشهر

(٢٠) سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد يعطى راتب تقاعد بحسب وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة على أساس عشرين سنة مع تنويز واحد من عشرين عن كل سنة نقصت فيها خدمته المقبولة للتقاعد عن عشرين سنة وواحد من مائتين وأربعين عن كل شهر إضافي .

المادة ١١ - إذا أحيل ضابط على التقاعد لاكماله السنين من عمره وكانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنين وأقل من خمس وعشرين سنة يعطى راتب تقاعد بحسب وفقاً للفقرة (٣) من المادة العاشرة وإذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنين يعطى اكرامية تعادل تسعة أعشار ما حسم من رواتبه خلال خدمته من المائدات التقاعدية .

المادة ١٢ - ١ - مع مراعاة أحكام المادة (٣٣) من هذا القانون ، إذا عزل ضابط أو ألغيت وظيفته وكانت له خدمة خمس عشرة سنة مقبولة للتقاعد يعطى راتب تقاعد بموجب أحكام هذا القانون وإذا نقصت خدمته عن خمس عشرة سنة يعطى اكرامية تعادل ٥٠ ٪ مما اقتطع من رواتبه من المائدات التقاعدية .

٢ - مع مراعاة أحكام المادة (٣٣) من هذا القانون ، إذا عزل فرد أو ألغيت وظيفته وكانت له خدمة عشر سنين مقبولة للتقاعد يعطى راتب تقاعد بحسب وفقاً للفقرة (٤) من المادة (١٠) من هذا القانون وإذا نقصت خدمته عن عشر سنين يعطى اكرامية تعادل ٥٠ ٪ مما اقتطع من رواتبه من المائدات التقاعدية .

المادة ١٣ - إذا ظهر عند حساب راتب التقاعد الذي يستحقه الضابط بمقتضى أحكام هذا القانون ان راتب تقاعده عن مدة خدمته كفرد يزيد على راتب التقاعد الذي استحقه كضابط خصص له راتب التقاعد الاكبر .

الفصل الثالث

المرض والعجز

المادة ١٤ - ١ - إذا عجز ضابط أو فرد أثناء خدمته التابعة للتقاعد عن اداء واجبات وظيفته أو واجبات مماثلة لها تناسط به من قبل الحكومة - بسبب حادث أو مرض أو علة - وكانت له خدمة عشر سنين أو أكثر يعطى راتب تقاعد بمقتضى أحكام هذا القانون .

وإذا نقصت خدمته عن عشر سنين يعطى اكرامية تعادل ما اقتطع من رواتبه من المائدات التقاعدية .

٢ - إذا كان وقوع الحادث أو المرض أو العلة المذكورة في الفقرة السابقة قد تم أثناء قيام الموظف بوظيفته ودون خطأ منه وكان أيضاً ما يمكن عزوه الى طبيعة وظيفته يعطى هذا الضابط أو الفرد راتب التقاعد والاكرامية المذكورين في الفقرة السابقة مع راتب تقاعد اضافي بمعدل النسب التالية من راتبه الاخير عندما تكون مقدراته على اعالة نفسه قد :-

عطلت تعطيلاً خفيفاً ٦٠/١٢

عطلت تعطيلاً جزئياً ٦٠/١٥

عطلت تعطيلاً جسيماً ٦٠/٢٠

عطلت تعطيلاً كلياً ٦٠/٣٠

بشرط أن يؤيد درجة العطل بتقرير من اللجنة الطبية العليا وعلى ان رواتب التقاعد الاضافية هذه لا تورث ولا تكون خاضعة لاحكام الفقرة (٢) من المادة (٦) .

المادة ١٥ - على الضابط أو الفرد المحال على التقاعد بموجب المادة السابقة ان يحضر للفحص الطبي من حين الى آخر اذا طلب اليه ذلك وزير الدفاع في المكان والزمان اللذين يبينان له فان وجد صالحاً للخدمة نتيجة هذا الفحص ، فللحكومة أن تعيد استخدامه في وظيفته السابقة أو في وظيفة مماثلة لها فان رفض الحضور للفحص الطبي أو رفض العودة الى الخدمة توقف رواتبه التقاعدية بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٦ - إعادة الاستخدام بموجب المادة السابقة تكون مقيدة بأحكام المادة (٥) الفقرة (٢) من هذا القانون . إلا ان الفرد أو الضابط المجاز استخداماً بهذه الصورة لا يستفيد من راتب التقاعد الإضافي الممنوح له بمقتضى المادة

(١٤) الفقرة (٢) من هذا القانون عند انفصاله من وظيفته الأخيرة إلا إذا كان انفصاله من وظيفته الأخيرة ناشئاً عن العجز الذي منح بسببه مرتب التقاعد الإضافي .

الفصل الرابع

تقاعد واكميات المائلات

المادة ١٧ - ١ - مع مراعاة أحكام المواد التالية يعتبر أولاد الضابط أو الفسرد الذكور الذين لم يكملوا السابعة عشرة من أعمارهم وبناته وزوجاته ووالدته وجدته أفراد عائلته الذين يحق لهم ان يتقاضوا راتب تقاعد أو اكرامية أو تعويضات .

٢ - يدفع راتب التقاعد الى المائلة من اليوم الذي يلي يوم وفاة الضابط أو الفرد .

المادة ١٨ - يقطع راتب التقاعد المخصص للذكر من افراد المائلة بعد اكماله السابعة عشرة من عمره إلا اذا :

١ - كانت مقدراته على اعالة نفسه معطلة تعطيلاً جسيماً أو تعطيلاً كلياً ففي هذه الحالة يستمر في دفع راتب التقاعد ما بقي العجز ، غير انه يترتب عليه اذا طلب اليه من قبل الحكومة ان يعرض نفسه للفحص الطبي في المكان والزمان اللذين يبينان له فان تخلف عن ذلك قطع عنه راتب التقاعد بقرار من مجلس الوزراء .

٢ - اذا كان يطلب العلم في مدرسة جامعية أو ثانوية ففي هذه الحالة يستمر في تقاضي راتب التقاعد الى ان يكمل دراسته .

المادة ١٩ - ١ - لا تستحق بنت الضابط أو الفرد أو والدته أو جدته راتب التقاعد اذا كانت متزوجة عند وفاته . وراتب التقاعد الممنوح للبنت أو الوالدة أو الزوجة أو الجدة يقطع عنها عند زواجها وفي كلا الحالتين تستعيد كل منهن حقها في راتب التقاعد اذا هي طلقت أو توفى زوجها اعتباراً من تاريخ الطلاق أو الوفاة .

٢ - واذا كانت احدها من تقاضي راتب تقاعد عند وفاة الضابط أو الفرد بصفتها ارملة أو بصفة اخرى تستوفي اكبر راتب تقاعد تستحقه .

المادة ٢٠ - تستحق أم المتوفى وابناؤه وبناته وزوجاته عند تعيين حصصهم من مرتب التقاعد أو الاكرامية قسماً واحداً منها .

المادة ٢١ - عند وفاة الضابط أو الفرد التقاعد تعطى عائلته نصف راتب التقاعد الذي كان يتقاضاه عند وفاته .

وإذا توفى ضابط أو فرد أثناء وجوده في الخدمة وكانت خدمته قد بلغت (١٠) سنين فأكثر تعطى عائلته راتب التقاعد الذي كان يستحقه يوم وفاته محسوباً بموجب أحكام المادة (١٠) من هذا القانون ولا يكون هذا الراتب عرضة للتزيلات المذكورة في تلك المادة . بشرط ان لا يزيد راتب تقاعد المائلة على ٣٥ ديناراً في أية حالة .

المادة ٢٢ - اذا توفى ضابط أو فرد قبل ان يكمل عشر سنوات في الخدمة المقبولة للتقاعد تعطى عائلته اكرامية بمعدل واحد من اثني عشر من راتبه الاخير عن كل شهر كامل من خدمته المقبولة للتقاعد .

المادة ٢٣ - اذا توفى شخص مستحق حصة في راتب تقاعد أو فقد ذلك الحق بصورة اخرى فيعاد حساب راتب التقاعد الذي يستحقه الورثة مجدداً .

المادة ٢٤ - ١ - اذا قتل ضابط أو فرد أو توفى نتيجة اضرار اصابته فأدت الى وفاته - من جراء قيامه بوظيفته وبدون اهمال منه وبسبب ظروف تعزى مباشرة الى طبيعة وظيفته - ولم يكن قد أكمل مدة عشر سنوات في الخدمة المقبولة للتقاعد فيخصص لمائلته ثلث راتب وظيفته الاخير . واذا كان عند وفاته قد أكمل مدة عشر سنوات في الخدمة المقبولة للتقاعد فيخصص لها نصف راتب وظيفته الاخير .

٢ - وبالإضافة الى راتب التقاعد الذي تستحقه المائلة بمقتضى الفقرة السابقة تعطى عائلة الضابط أو الفرد تعويضاً تقديراً مقداره رواتب ستة محسوبة على أساس راتبه الشهري الاخير في الوظيفة . يعطى هذا التعويض في حوادث الاستشهاد والقتل أثناء قيام الموظف بواجبه العسكري .

المادة ٢٥ - ١ - لحد الادنى لراتب التقاعد الذي يستوفيه كل فرد من افراد عائلة الضابط أو الفرد بموجب المادة (٢١) من هذا القانون دينار واحد واذا ظهر عند حساب هذا الراتب ان الذي أصابه يقل عن ذلك فيزداد حتى يبلغ

هكذا من الأشغال

هذا المقدار غير أن مجموع رواتب التقاعد المخصصة بهذه الصورة يجب أن لا يتجاوز راتب تقاعد الضابط أو الفرد المتقاعد .

٢ - الحد الأدنى لراتب التقاعد الذي يستوفيه كل فرد من أفراد عائلة الضابط أو الفرد بموجب المادة (٢٤) من هذا القانون دينار واحد وإذا ظهر عند حساب هذا الراتب أن الذي أصابه يقل عن ذلك فيزداد حتى يبلغ هذا المقدار غير أن مجموع رواتب التقاعد المخصصة بهذه الصورة يجب أن لا يتجاوز نصف الراتب الآخر الذي يتقاضاه الضابط أو الفرد المتوفى .

الفصل الخامس

احكام خاصة

المادة ٢٦ - ١ - إذا أعيد استخدام ضابط أو فرد كان قد أعطى أكرامية بموجب المواد ١١ و ١٢ و ١٤ من هذا القانون فيجب أن يعيد تلك الأكرامية دفعة واحدة أو على عدة دفعات يوافق عليها وزير المالية والا فلا تحسب له الخدمة التي أعطى الأكرامية من أجلها .

٢ - إذا أعيد ضابط أو فرد بعد نفاذ هذا القانون إلى الخدمة وكان قد استرد عائداته التقاعدية عن خدمته السابقة فيجب عليه قبل أن يكمل خدمته المقبولة للتقاعد أن يرد هذه العائدات دفعة واحدة أو على عدة دفعات يوافق عليها وزير المالية والا فلا تحسب له الخدمة التي استرد عنها عائدات التقاعد .

المادة ٢٧ - في حالة ما إذا كان ضابط أو فرد قد ترك الخدمة قبل نفاذ هذا القانون ثم أعيد استخدامه فإن خدمته السابقة المقبولة للتقاعد حتى تاريخ نفاذ هذا القانون تحسب وفق القوانين التي كانت نافذة قبل صدوره .

المادة ٢٨ - ١ - إذا التحق ضابط أو فرد بوظيفة تابعة للتقاعد بمقتضى أحكام قانون التقاعد المدني فإن خدمته في الجيش العربي الأردني في سائر الرتب تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمعدل $\frac{2}{3}$ من تلك الخدمة وتضاف إلى خدمته المقبولة للتقاعد في الخدمة المدنية وعلى أن يجري الحساب على أساس ما تقاضاه من الرواتب خلال السنين الثلاث الأخيرة من خدمته .

٢ - إذا عين في الجيش العربي الأردني موظف كان تابعاً لأحكام قانون التقاعد المدني فتحسب المدة التي قضاها في الخدمة المدنية بمعدل $\frac{2}{3}$ من تلك الخدمة وتضاف إلى خدمته المقبولة للتقاعد في خدمة الجيش العربي على أن يجري الحساب على أساس ما تقاضاه من الرواتب خلال السنين الثلاث الأخيرة من خدمته .

المادة ٢٩ - إذا أعيد ضابط أو فرد متقاعد إلى خدمة الحكومة بوقف راتب تقاعده من تاريخ اعاده إلى الخدمة على أن يصاد حساب راتب تقاعده عندما تنتهي خدمته الأخيرة المقبولة للتقاعد بشرط أن لا يؤدي الحساب الجديد إلى تخفيض راتب التقاعد الأساسي الذي سبق أن خصص له .

المادة ٣٠ - باستثناء ما ورد بالمادة (٢٣) من هذا القانون لا تسري أحكامه على أي راتب تقاعد عين أو رفض قبل نفاذه .
المادة ٣١ - يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر اعارة أي ضابط أو فرد إلى أية مؤسسة أردنية عامة إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي بذلك وله أن يبين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد عنها إلى الخزانة المالية وتدخل مدة الخدمة التي يقضيها معاراً على الوجه المذكور في حساب مدة خدمته المقبولة للتقاعد .

المادة ٣٢ - يحظر على الضابط أو الفرد أثناء مدة خدمته أن يدخل في خدمة دول أجنبية وإذا فعل ذلك يحرم من حقوقه التقاعدية عن عائداته السابقة ويحظر على الضابط أو الفرد الذي يتقاضى راتب تقاعد أن يدخل في خدمة أية دولة عربية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء وإذا فعل ذلك يحرم من راتبه التقاعدي بقرار من مجلس الوزراء .
المادة ٣٣ - يحرم الضابط أو الفرد من تقاعده ، سواء أكان في الخدمة أم متقاعداً إذا حُكِمَ عليه بجنابة الحياة العظمى أو جريمة الجنس ، على أن تتقاضى عائلته حصتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون أثناء مدة سجنه ويقطع ذلك عند إطلاق سراحه كما أنه يعاد إليها عند وفاته .

المادة ٣٤ - يفقد الضابط أو الفرد حقوقه التقاعدية إن هو استقال من الخدمة وإذا أعيد استخدامه تماد إليه حقوقه السابقة .

المادة ٣٥ - تقدم طلبات رواتب التقاعد أو الأكراميات أو الترميمات كتابة إلى وزارة المالية التي عليها أن تدقق في هذه الطلبات وتقدم بها تقريراً مرفقاً بجميع الوثائق المتعلقة بها إلى لجنة التقاعد البدائية التي تؤلف بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون وعلى هذه اللجنة أن تقرر ما إذا كان الطالب مستحقاً تقاعداً أو أكرامية أو ترميمات وأن تبين بقرارها مقدار الراتب أو الأكرامية أو الترميمات أو ترفض ذلك أو أن تحيل القضية على لجنة التقاعد الاستثنائية التي تؤلف بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون إذا رأت أنه يصعب عليها حلها وإذا لم تقتنع وزارة المالية أو الطالب بقرار لجنة التقاعد البدائية فيجوز للطالب ولوزير المالية أو من ينيه أن يتألف قرارها إلى لجنة التقاعد الاستثنائية ويكون قرارها في جميع الأحوال قطعياً .

المادة ٣٦ - يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر بموافقة الملك الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى قانون تقاعد الجيش العربي الأردني رقم (١٠) لسنة ١٩٤٤ باستثناء الجداول الأولى والثاني والثالث الملحقة به التي تعتبر متممة لهذا القانون وتلغى أحكام أية قوانين أردنية أو فلسطينية تتعارض مع هذا القانون .

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع والمالية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/٣/١٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

فوزي المقي

وزير المالية

سليمان سكر

نحن حسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٥٤

قانون إلغاء امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون إلغاء امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يبطل العمل داخل حدود المملكة بالامتياز الممنوح في ٥ آذار سنة ١٩٢٦ للشركة الكهربائية الفلسطينية لأجل استخدام مياه نهر الأردن واليرموك لتوليد وتوريد القوة الكهربائية .

هكذا من الأهل

المادة ٣ - يلغى قانون امتيازات الكهرباء الفلسطيني رقم (٩) لسنة ١٩٢٧ والدليل الملحق به وقانون امتياز الكهرباء الاردني لسنة ١٩٢٨ والجدول المرفق به.

المادة ٤ - مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/٣/١٧

الحسين بن طلال

وزير المعارف	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
احمد طوقان	سليمان سكر	سميد المفتي	فوزي الملقى
وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية	وزير الاقتصاد والانشاء	وزير التجارة
حسين فخري الخالدي	مزارع المجال	انور الخطيب	انطاس حنايا
وزير العدلية والقائم باعمال قاضي القضاة	وزير الصحة	وزير المواصلات	وزير الزراعة
بهجت التلهوني	مصطفى خليفة	(...)	حكمت المصري

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب،

تصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٤

قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية (المعدل)

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية - المعدل - لسنة ١٩٥٤) ويقرأ مع قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم (٦٠) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من أول نيسان سنة ١٩٥٣ .

المادة ٢ - تلغى المادة (١٦) من القانون الاصل ويستعاض عنها بما يلي : -

« اذا لم تدفع الضريبة خلال التسعة اشهر الاولى من السنة المالية التي تحققت فيها يستوفى من المكلف كغرامة مبلغ اضافي بنسبة خمسة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة اذا دفعت خلال المدة الباقية من سنة التحقق وتحول الى عشرة في المائة اذا تأخر دفعها عن سنة التحقق . وتجي هذه الغرامة بمقتضى أحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به اذ ذاك .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/٣/١٧

الحسين بن طلال

وزير المالية	رئيس الوزراء
سليمان سكر	فوزي الملقى

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ،

تصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤

قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية

اسم القانون المادة (١)
وبدء العمل به يسمى هذا القانون (قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من أول نيسان سنة ١٩٥٤ .

تفسير المادة (٢)
اصطلاحات يكون للسيارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة في ادناه إلا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك :

تشمل عبارة (الحاكم الاداري) محافظ العاصمة والمصرف والقائم مقام ومدير الناحية .
تعني عبارة (منطقة البلدية والمجلس المحلي) الأملاك الواقعة ضمن حدود منطقة البلدية أو المجلس المحلي حسبما عينت هذه الحدود على الخريطة المائدة لتلك المدينة أو القرية .

تعني لفظة (الحوض) المنطقة أو جزء منها ويتكون الحوض من قطعة واحدة أو عدة قطع متلاصقة وتستعمل كوحدة لاغراض تسجيل ومسح الأراضي أو لأغراض الضريبة .

تعني لفظة (القطعة) وحدة من الحوض يملكها شخص واحد أو عدة اشخاص بالاشتراك .

تعني لفظة (المالك) الشخص المسجل الملك باسمه واذا لم يكن الملك مسجلاً فتعني الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار ذلك الملك أو ايراده ، ويشترط في ذلك أيضاً أن يعتبر المالك المسجل هو المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية .

وتشمل لفظة (الأرض) الابنية القائمة على الأرض وكل شيء آخر ثابت عليها .
وتشمل لفظة (البناء) البناء القائم على الأرض وكل حديقة أو ساحة أو أرض أخرى تجاور البناء وتحيط به وتستعمل معه أو أعدت للاستعمال كجزء منه سواء أكان البناء مسكوناً أم غير مسكون مستعملاً أم غير مستعمل .

تعني لفظة (اضافة) فيما يتعلق بالابنية أي تغيير انشائي في البناء أو أية اضافة انشائية فيه .
تعني عبارة (تامة الانشاء) يعتبر البناء أو أي تغيير انشائي فيه ، أو أية اضافة انشائية إليه أنها تامة الانشاء عندما تصبح قابلة للاستعمال .

تعني عبارة (معاملة التصرف) البيع والافراز والتوحيد والاجارة والرهن والهبة والوقف على اختلاف أنواعه والانتقال بطريق الارث غير أنها لا تشمل نقل الرهن أو فكه أو تعديل شروطه .

تعني لفظة (سنة) المدة الواقعة ابتداء من اليوم الاول من شهر نيسان الى انتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة .

المادة (٣)
صلاحية مجلس الوزراء أن يعلن بقرار مقرون بتصديق الملك ينشر في الجريدة الرسمية أن مناطق البلديات والمجالس المحلية المذكورة في القرار أصبحت خاضعة لضريبة الابنية والاراضي في مناطق البلديات والمجالس المحلية استناداً لأحكام هذا القانون وذلك اعتباراً من التاريخ المعين في القرار المذكور .

هكذا من الأهل

جواز تبديل ضريبة
الاراضي بخرية
الابنية والاراضي
داخل مناطق البلديات
والمجالس المحلية

المادة (٤)
المجلس الوزراء ان يعلن بقرار مقرون بتصديق الملك ينشر في الجريدة الرسمية استبدال ضريبة الاراضي بخرية الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية وتعتبر هذه الضريبة مستحقة اعتباراً من التاريخ المعلن في القرار المذكور وتضمن وتستوفى وفق احكام هذا القانون على ان لا يؤثر ذلك في جباية الضرائب المستحقة قبل صدور ذلك القرار .

لجنة التخمين
المادة (٥)
١ - يعين وزير المالية في كل منطقة من المناطق الخاضعة لهذا القانون لجنة تخمين واحدة أو أكثر حسبما يستصوبه
٢ - تؤلف لجنة التخمين من ثلاثة اعضاء احدهم موظف بجهة وزير المالية ويكون رئيساً للجنة ، وثانيهم من المجلس البلدي أو المحلي على ان يرشح المجلس المذكور ثلاثة عنه لوزير المالية ليعين احدهم . ويتقاضى هذا الجوره من صندوق المجلس الذي رشحه حسبما يقرر ذلك المجلس .
وما التالك فمن الاهالي ويكون من دائمي الضريبة في تلك المنطقة يعينه وزير المالية من بين ثلاثة اشخاص يرشحهم الحاكم الاداري ، ويتقاضى اجوره من صندوق الخزانة حسبما يقرر وزير المالية .
٣ - يعين وزير المالية مفتش تخمين واحد أو أكثر حسب اللزوم .

صلاحية لجنة التخمين ومفتش التخمين
المادة (٦)
١ - يقرب على مالكي الابنية والاراضي أو مشغليها ان يسمحوا للجنة التخمين أو مفتش التخمين بالدخول الى الملك الذي يراد تخمينه في أي وقت خلال ساعات النهار وذلك حتى تاريخ انتهاء التخمين .
٢ - يحق للجنة التخمين أو مفتش التخمين ان يكلف أي شخص بإبراز أية دقاتر أو حسابات أو سندات تملك أو عقود ايجار للاطلاع عليها من أجل تنظيم قائمة التخمين كما يجوز له ان يأخذ نسخاً أو صوراً عن هذه الدقاتر والحسابات والسندات .
٣ - يحق لمفتش التخمين ان يدقق اعمال لجان التخمين .

اساس الضريبة
المادة (٧)
١ - ان بدل الايجار السنوي للمباني (الذي ينتظر ان توجر به في السنة) خصوصاً منه الخمس مقابل نقص قيمتها بالقدم والاستعمال يعتبر انه صافي ايجارها السنوي .
٢ - اذا لم يكن البناء مؤجراً أو اذا ظهر للجنة التخمين ان بدل الايجار المسمى لا يعادل قيمة الايجار السنوي الحقيقي تخمين لجنة التخمين قيمة الايجار السنوي مراعية في ذلك الاعتبارات التالية :
أ - حجم البناء والمواد المستعملة في بنائه وشرف الموقع المقام عليه .
ب - كيفية استعمال البناء .
ج - بدل ايجار أو إيراد الاملاك المجاورة والمماثلة له ، ويشترط في ذلك ان لا تحسب قيمة الآلات

٣ - ان يكون طابق قيمة الايجار السنوي للأرض التي لم تشغل عليها ابنية دائمية أو للأرض التي تكون القيمة الواسمائية للأبنية القائمة عليها أقل من قيمتها بدون ابنية ستة في المائة من الثمن الذي يمكن ان تباع به تلك الأرض فيما لو بيعت وكان البائع راغباً في البيع والعاري راغباً في الفراء .
وشروط في ذلك انه اذا كان صافي قيمة الايجار السنوي للمباني عند تخمينها وفقاً لاحكام الفقرتين (٣ و ٢) من هذه المادة يريد على صافي قيمة الايجار السنوي للأرض مجردة من الابنية التي عليها وجود
٤ - يحق للجنة التخمين ان تقرر أية غلطة أو توحدا أية غلطة لاجل تخمينها .

٥ - اذا اشتبهل صافي قيمة الايجار السنوي لاية بناء أو أرض على كبر من الدينار اعتبر هذا الكسر ديناراً اذا كان يزيد على (٥٠٠) فلس واسقط اذا كان (٥٠٠) فلس أو أقل .

تنظيم قائمة التخمين
المادة (٨)
١ - تنظم لجنة التخمين قائمة (تعرف فيما بعد بقائمة التخمين) لجميع الابنية والاراضي الواقعة في منطقة المدينة أو أي قسم منها ويضاف قيمة الايجار السنوي لكل منها حسب النموذج الذي يقرره وزير المالية .
٢ - ترسل لجنة التخمين اخبار تخمين خاص حسب النموذج الذي يقرره وزير المالية الى كل مالك تم تخمين ملكه بالبريد الى عنوانه المعروف بشرط انه اذا كان هناك أكثر من مالك واحد لأي ملك يكتب بالبريد ارسال اخبار تخمين واحد الى أحد الشركاء .
٣ - تسلّم قائمة التخمين التي تنظمها لجنة التخمين الى محاسب المقاطعة وتودع في مكتب حيث يجوز لجميع الذين خمنتم أملاكهم أو يمكن أن تخمن أملاكهم أن يطلعوا عليها .
٤ - ينشر وزير المالية اعلاناً بإيداع قائمة التخمين معلناً فيه جواز الاطلاع عليها أو أخذ نسخ أو مستخرجات عنها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاعلان .

الاعتراض على قائمة التخمين
المادة (٩)
١ - يجوز لمفتش التخمين أو لأي شخص آخر ذي علاقة ان يبلغ لجنة التخمين اشعاراً خطياً باعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان ايداع قائمة التخمين المشار اليه في الفقرة الرابعة من المادة (٨) ، ويشترط انه اذا كان من الضروري احداث تغيير في القائمة نتيجة لأية معاملة افراز أو تقسيم أو توحيد أو تغيير صف أرض من ارض خالية الى بناء بعد نشر اعلان ايداع قائمة التخمين تبدأ مدة الثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ اخبار التخمين الواقع بعد هذا التغيير .
٢ - على لجنة التخمين حينما تستلم اعتراضاً ان تبليغ المعارضين اليوم الذي عيته للنظر في الاعتراض ويجوز للمعارض ان يحضر أمام لجنة التخمين بالذات أو يرسل وكيله عنه ويحق لمفتش التخمين ان يحضر جميع الجلسات .
٣ - تصحح لجنة التخمين قائمة التخمين تبعاً للقرارات التي اتخذتها بشأن الاعتراضات التي رفعت اليها وتصدق القائمة بعد تصحيحها نهائياً .
٤ - ترسل لجنة التخمين اشعاراً خطياً بقراراتها الى المعارض بالبريد المسجل أو بالذات ويعتبر تاريخ هذا الاشعار انه تاريخ القرار الذي اصدرته بشأن الاعتراض الذي فصل فيه .

الاستئناف على قائمة التخمين
المادة (١٠)
١ - يحق لمفتش التخمين أو لأي شخص يعتبر انه لحقه حيف من جراء القرار الذي اتخذته لجنة التخمين بشأن اعتراض قدم على قائمة التخمين المنظمة بمقتضى احكام هذا القانون ان يستأف ذلك القرار خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الاشعار بقرار لجنة التخمين الى لجنة استئناف يعينها وزير المالية من ثلاثة اشخاص بالصورة المبينة في الفقرة (٢) من المادة (٥) من هذا القانون .
٢ - تتمتع لجنة الاستئناف وكل عضو من اعضائها بالصلاحيات المخولة للجنة التخمين في المادة (٦) من هذا القانون .
٣ - لا تنظر لجنة الاستئناف أي استئناف الا اذا كان قد قدم اليها خلال اربعة عشر يوماً من التاريخ الذي تبليغ فيه المستأنف بقرار لجنة التخمين بشأن اعتراضه وبعد دفع تأمين قدره دينار واحد عن كل قطعة (إلا اذا كان المستأنف هو مفتش التخمين) .
٤ - يبني على لجنة الاستئناف حالما تسلم استئنافاً أن تبلغ المستأنف عن اليوم الذي عيته للنظر في الاستئناف ويجوز للمستأنف ان يحضر أمام لجنة الاستئناف بالذات أو بواسطة وكيل عنه .
٥ - ترسل لجنة الاستئناف اشعاراً خطياً بقراراتها الى المستأنف ويعتبر هذا القرار نهائياً .

هكذا من الأشغال

٦ - توفر لجنة الاستئناف بتصحيح قائمة التخمين تبعاً للقرارات التي اتخذتها بشأن الاستئنافات التي رفعت إليها وتصدق القائمة بعد تصحيحها نهائياً .

٧ - إذا ظهر أن المسأف غير محق في استئنافه يقيد مبلغ التأمين إيراداً للضريبة وبالعكس فيرد إليه .

٨ - يحق لمفتش التخمين حضور جميع جلسات لجنة الاستئناف والدفاع عن حق الحكومة في جميع القضايا المستأنفة .

المادة (١١)

تجبي الضريبة المفروضة بمقتضى هذا القانون من المالك أو من الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه مع مراعاة أحكام هذه المادة .

المادة (١٢)

١ - تنفي الأبنية والأراضي التالية من ضريبة الأبنية والأراضي :

أ - ما كان ملكاً للملك .

ب - ما كان ملكاً للمصرف الزراعي .

ج - ما كان ملكاً لإدارة الخط الحديدي الحجازي .

د - ما كان ملكاً للحكومة الأردنية الهاشمية .

هـ - ما كان ملكاً للبلديات أو المجالس المحلية .

و - ما كان ملكاً لدولة أجنبية ويستعمل داراً لمفوضية أو قنصلية إذا كانت تلك الدولة تعفي دار المفوضية أو القنصلية الأردنية في بلادها من الضريبة مقابلة بالمثل .

ز - المواقع الأثرية .

ح - أي بناء أو أرض واقعة داخل سور القدس .

ط - الأبنية التي يقيمها أفراد العشائر الرحل لسكنهم مدة ست سنوات اعتباراً من السنة التالية للسنة التي تم البناء فيها .

ي - ما كان ملكاً للوادي الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية المترف بها .

ك - ما كان ملكاً لأية طائفة أو هيئة دينية أو خيرية أو تعليمية أو طبية معترف بها لدى الحكومة ، ويشترط في ذلك أن لا تنفي من الضريبة الأبنية والأراضي إذا كانت لا تستعمل لغايات المؤسسة .

ل - أية أبنية مستعملة دوراً للسكن يسكنها أصحابها ويقل صافي قيمة إيجارها السنوي من دينارين . وفي جميع هذه الحالات لا تكون الأبنية والأراضي معفاة من الضريبة إذا كانت ذات إيراد .

٢ - لويزر المالية أن يعني كلياً أو جزئياً أية أبنية من الضريبة المستحقة عليها من أية سنة من السنين أو أن يقرر إعادة الضريبة التي استوفيت من تلك السنة أو إعادة أي جزء منها إذا وجد أن هذه الأبنية أصبحت خلال السنة المذكورة أو خلال أي جزء منها غير صالحة للاستعمال من جراء عطب أو تلف أصابها ويشترط في ذلك أن لا يؤثر الإعفاء أو إعادة الضريبة بمقتضى هذه الفقرة في إعفاء الأرض القائمة عليها هذه الأبنية من الضريبة بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (٧) من المدة التي أصبح فيها البناء غير صالح للاستعمال .

المادة (١٣)

تكون قة الضريبة كما يلي :

١ - المباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها وتحيط بها غشرة في المائة من صافي قيمة الإيجار السنوي .

٢ - الأراضي التي ليست ساحة للمباني خمسة بالمائة من صافي قيمة الإيجار السنوي .

المادة (١٤)

١ - يستحق دفع الضريبة في أول السنة المالية .

٢ - تجبي الضريبة وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها في تحصيل الأموال الأميرية وعلاوة على ذلك تنجر

الضريبة مؤتمنة تأميناً أولاً بالملك ولا يجوز تسجيل أية معاملة تصرف بشأن ذلك الملك في سجلات الحكومة ما لم تستوف جميع الضرائب المستحقة عليه أو بعضها إذا وافق على ذلك وزير المالية .

المادة (١٥)

إذا لم تدفع الضريبة خلال التهمة اشهر الأولى من السنة المالية يستوفى من المكلف كغرامة مبلغ اضافي بنسبة خمسة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة إذا دفعت خلال المدة الباقية من سنة التحقق وتحول الى عشرة في المائة إذا تأخر دفعها عن سنة التحقق المذكورة ، وتجي هذه الغرامة بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة (١٦)

عندما يتم انشاء بناء أو أية إضافة لبناء قائم يجب على المالك ان يبلغ محاسب المقاطعة اشعاراً خطياً بذلك خلال شهر من تاريخ اتمام ذلك الانشاء والا يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرين ديناراً حسبما يقرره وزير المالية .

المادة (١٧)

١ - يجب على مالك أية أبنية أو أرض واقعة في منطقته طبقت عليها الضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون باعها أو استبدلها أو تصرف فيها على أي وجه آخر وعلى أي شخص أصبح مالكا بطريق الارث لأية أبنية أو أرض واقعة في تلك المنطقة ان يبلغ اشعاراً خطياً بذلك الى لجنة التخمين بواسطة محاسب المقاطعة التي تقع فيها تلك الابنية والأراضي .

٢ - حالما تستلم لجنة التخمين الاشعار المخصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة أو اذا بلغها بأية طريقة أخرى وقروح تغيير في الملكية تكون لها صلاحية اجراء التعديلات اللازمة في قائمة التخمين أو ملحق قائمة التخمين بعد التثبت من ذلك وحيتث يصبح المالك الجديد هو المكلف بالضريبة ابتداء من السنة التي تلي السنة التي وقع فيها التغيير على ان لا يؤثر هذا التغيير في أي التزام سابق مقرب على المالك السابق .

المادة (١٨)

١ - يجوز لمحاسب المقاطعة بموافقة وزير المالية ولجنة التخمين تصحيح أي خطأ وقع في قائمة التخمين بشرط ان يبلغ مفتش التخمين والمالك اشعاراً بذلك قبل اجراء التصحيح وان يرجأ التصحيح مدة أربعة عشر يوماً كي يتاح لمفتش التخمين أو المالك الاعتراض على التصحيح .

٢ - اذا اغفل قيد ملك خاضع للضريبة في قائمة التخمين فلا يعتبر ذلك الملك انه معفى من الضريبة بسبب هذا الاغفال ولجنة التخمين في هذه الحالة ان تضيف هذا الملك الى قائمة التخمين أو أن تصحح القائمة في أي وقت من الأوقات ما دامت القائمة معمولاً بها وعندئذ يصبح المالك مكلفاً بدفع الضريبة المستحقة عليه من السنة التي جرى فيها التصحيح وعن السنة أو السنين المنصرمة التي كانت خلالها قائمة التخمين نافذة المفعول وكان الملك تابعاً للضريبة ويبلغ المالك عندئذ اخباراً بمقدار الضريبة المفروضة عليه وتصبح تلك الضريبة مستحقة الدفع بعد مرور أربعة عشر يوماً من تاريخ ذلك الاخبار على أن تراعى في ذلك أحكام هذا القانون فيما يتعلق بالاعتراض والاستئناف .

المادة (١٩)

١ - تقوم لجنة التخمين في كل سنة بمراجعة التخمين : -

أ - اذا طلب أحد المكلفين مراجعة القائمة لأن ملكه قد خرب أو أصابه عطب أو نقص قيمة صافي إيجار

السنوي بمقدار عشرين في المائة أو أكثر منذ أن اجري التخمين الأخير .

ب - اذا طلب مفتش التخمين مراجعة القائمة مدعياً بأن صافي قيمة الإيجار السنوي لأي ملك مدرج في القائمة قد زاد بمقدار ٢٠ بالمائة أو أكثر .

هكذا من الأشغال

ويشترط في ذلك أن يقدم الطلب خلال التسعة أشهر الأولى من سنة المراجعة وأي طلب يقدم بعد التاريخ المين لا ينظر فيه .

ج - إذا كان قد تم إنشاء بناء غير مدرج في قائمة التخمين المعمول بها .

د - إذا جرى تقسيم أو إفراز أي ملك مدرج في القائمة أو أدمج أي ملك مع آخر أو أجريت أية إضافة إلى بناء منذ أن أجري التخمين الأخير .

هـ - إذا تغير صنف أي ملك من أرض إلى بناء أو بالعكس منذ أن أجري التخمين الأخير .

و - إذا تمت تسوية أي ملك بمقتضى قانون تسوية الأراضي أو عدلت مساحة أي ملك نتيجة معاملة تسجيل في دائرة تسجيل الأراضي منذ أن أجري التخمين الأخير .

٢ - تصدر لجنة التخمين ملحقاً بقائمة التخمين على النموذج الذي يقرره وزير المالية تبين فيه صافي قيمة الأيجار السنوي لأيقبان أو أرض خمنتها أو عدلت تخمينها ويتحقق دفع الضريبة على أساس ذلك التخمين إعتباراً من بدء السنة التي تلي السنة التي جرت فيها المراجعة .

إعادة التخمين

المادة (٢٠)

١ - في كل خامس سنة أو في أية مدة يبينها مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية يجري إعادة تخمين صافي قيمة الأيجار السنوي لجميع الأملاك الواقعة ضمن المنطقة المعنية في القرار المذكور وتنظم قائمة تخمين جديدة وفقاً لأحكام هذا القانون وتقرض الضريبة إعتباراً من بدء السنة المالية التي تلي إعادة التخمين العمومي .

٢ - تسري جميع أحكام هذا القانون فيما يتعلق بقائمة التخمين على جميع ملاحق قوائم التخمين وقوائم التخمين الجديدة .

الإعلام على

قوائم التخمين

والحصول على

صور أو

مستخرجات منها

المادة (٢١)

١ - يجوز لكل من ورد اسمه في قائمة التخمين المعمول بها أن يطلع عليها في جميع الأوقات المعقولة وأن يأخذ صوراً أو مستخرجات عنها .

٢ - يجوز لأي مالك أن يطلب بموجب استدعاء من محاسب المقاطعة صوراً مصدقة عن أي ملك مدرج في قائمة التخمين أو سجل دائمي الضريبة .

تبليغ الاشارات

والاخبارات

المادة (٢٢)

كل اشارة أو اخبار ينص هذا القانون على وجوب تبليغه إلى أي مالك يعتبر انه بلغ حسب الاصول اذا سلم إلى ذلك المالك أو بلغ إليه بأي واسطة رسمية .

تكليف المخاتير

بالمساعدة

المادة (٢٣)

يترتب على غاثير الأحياء في منطقة المدينة أن يساعدوا لجنة التخمين ومفتش التخمين بتأدية الواجبات المطلوبة منهم بمقتضى هذا القانون .

الجرائم

والمقوبات

المادة (٢٤)

كل من امتنع عن تقديم الوثائق أو المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون أو قدم وثائق أو معلومات غير صحيحة وهو عالم بذلك وكل من عرقل بأية صورة أعمال التخمين الجارية بمقتضى أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

تأليف النصاب

من أكسائية

أعضاء اللجنة

المادة (٢٥)

تعتبر جميع الاجراءات التي تتخذها أية لجنة مؤلفة بمقتضى هذا القانون والقرارات التي تصدرها قانونية اذا اتخذتها أو أصدرتها أكثرية أعضاء اللجنة .

التعليمات

المادة (٢٦)

لوزير المالية أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

القوانين

المادة (٢٧)

يلغى قانون ضريبة الأملاك في المدن لسنة ١٩٤٠ (فلسطين) والفصل الثالث من قانون الاعفاءات من الموائد والضرائب (فلسطين) وقانون ضريبة الأبنية والأراضي لسنة ١٩٢٦ والقانون المؤقت رقم (٦٠) لسنة ١٩٥١ ويشترط في ذلك أن تظل جميع الأنظمة والأوامر والمراسيم والاعلانات والاشعارات والتبليغات والتعيينات والوثائق التي صدرت أو أعطيت أو نفذت والضرائب التي فرضت بمقتضى القوانين المذكورة سارية المفعول بتاريخ العمل بهذا القانون كأنها صدرت أو أعطيت أو نفذت بمقتضى أحكامه إلى أن تُلغى أو تعدل بموجبه .

تنفيذ القانون

المادة (٢٨)

رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/٣/٢٠

الحسين بن طلال

وزير المالية
سليمان سكررئيس الوزراء
فوزي الملقني

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤

قانون ضريبة الدخل

اسم القانون

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤) ويعمل به اعتباراً من أول نيسان سنة ١٩٥٤ .

ويبدء العمل به

الفصل الأول

تعريف

تفسير

اصطلاحات

المادة (٢)

تعني لفظة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني لفظة (المكلف) كل شخص ملزم بدفع ضريبة الدخل بمقتضى أحكام هذا القانون .

وتعني عبارة (مدير ضريبة الدخل) رئيس دائرة ضريبة الدخل .

وتعني عبارة (مأمور التقدير) أي موظف يعين لاجراء أي تقدير بمقتضى أحكام هذا القانون .

وتعني عبارة (هيئة من الأشخاص) أية هيئة سياسية أو مدنية أو مدرسية أو أية شركة أو اخوية أو رابطة أو جمعية من الأشخاص سواء أكانت لها صفة مدنية أم لم تكن .

هكذا من الأشغال

وتعني عبارة (الدخل الخاضع للضريبة) ما يتبقى من مجموع مبلغ الدخل الذي يجنيه أي شخص من الموارد المشار إليها في المادة الخامسة بعد ما يجري عليه من تنزيلات واعفاءات بمقتضى هذا القانون .
وتعني لفظة (شركة) الشركة المساهمة المنفلة كما هي معرفة في قانون التجارة الشامي أو أي قانون يحل محله مسجلة داخل المملكة أو خارجها وتشمل جميعيات التعاون .
وتعني عبارة (الشركة العادية) أية شركة مؤلفة من شخصين أو أكثر يتعاونون العمل بالاشتراك غير الشركة المساهمة المعروفة في هذا القانون .

وتعني عبارة (فائدة سند الدين) الفائدة المستحقة الدفع من أية شركة بموجب سند أو صك دين من صنف الائتمان سواء أكان ذلك السند أو الصك على صورة عقد ومن أم أي صك أو مستند آخر يتضمن اعترافاً بدين .

وتشمل لفظة (البناء) كل بناء أو إنشاء مهما كان نوعه استعمل أو استغل كله أو بعضه .
وتعني لفظة (الأرض) الأرض على اختلاف أنواعها والأشجار والأشياء الأخرى الثابتة فيها وأي قسم من البحر أو الشاطئ أو النهر وأي حق أو منفعة أو ارتفاق في أية أرض أوسيا أو عليها استعملت أو استغلت كلها أو بعضها .

وتعني عبارة (فائد الاهلية) القاصر والمتعوه والمجنون وكل من يعتبر أنه فائد الاهلية قانوناً .
وتعني عبارة (السلطة المحلية) أي مجلس بلدي أو محلي وإي سلطة أو هيئة أخرى عائدة مؤلفة بمقتضى أي قانون معمول به في المملكة يبيح إنشاء السلطات المحلية .

وتعني عبارة (مقيم في المملكة) لدى تطبيقها على أي فرد من الناس فرداً يقيم في المملكة ولا ينيب عنها إلا تنبياً مؤقتاً يعتبره مأمور التقدير ضمن الحد المقبول ولا يتناقض مع ادعاء ذلك الفرد بأنه مقيم في المملكة .
وتعني هذه العبارة لدى تطبيقها على هيئة من الأشخاص أية هيئة مركزها الرئيسي في المملكة تمارس (يفتح الرأ) الرقابة والإدارة على عملها فيها .

وتشمل لفظة (شخص) أية شركة أو جمعية أو هيئة من الأشخاص معنوية كانت أم غير معنوية .
وتعني لفظة (مقرر أو معين) ما هو مقرر أو معين بنظام صادر بمقتضى هذا القانون .
وتعني لفظة (الضريبة) ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة (سنة التقدير) مدة اثني عشر شهراً التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ وكل مدة تليها مؤلفة من اثني عشر شهراً .

الفصل الثاني الادارة

تعيين سلطة
ادارية

المادة (٣)
يعهد بتطبيق هذا القانون الى وزير المالية وتكون دائرة ضريبة الدخل مرتبطة به ، وتؤلف من مدير دائرة ومأموري تقدير ومن تدعو اليهم الضرورة من الموظفين والأشخاص .

الحفاظة على
الاسرار
الرسمية

المادة (٤)
١ - يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون أو يكون مستخدماً في تنفيذ احكامه ان يعتبر كانه المستندات والمعلومات والكشوف وقوائم التقدير ونسخها المتعلقة بدخل أو مفردات دخل أي شخص أنها سرية ومكشوفة ، وان يتداول بها على هذا الاساس .
٢ - لا يكلف الشخص المدين بمقتضى احكام هذا القانون أو المضطلع بتنفيذ احكامه ان يبرز أي كشف أو سند أو قائمة تقدير في أية محكمة أو أن يفشي أمام أية محكمة أو أن يعلنها أي أمر أو شيء مما يكون قد اطلع عليه في سياق اضطلاع بواجباته بمقتضى هذا القانون الا ما كان ضرورياً لتنفيذ احكامه أو من أجل تحقيق أي جرم يتعلق بضريبة الدخل .

٣ - كل من وجدت في حيازته أو تحت رقايته مستندات أو معلومات أو كشوف أو قوائم تقدير أو نسخ قوائم تقدير تتعلق بدخل أو مفردات دخل شخص من الأشخاص وبلغ أو حاول تبليغ تلك المعلومات أو أي شيء ورد في تلك المستندات أو الكشوف أو القوائم أو النسخ في أي وقت لأي شخص خلاف الشخص الذي يخوله القانون تبليغها أو لأية غاية خلاف غايات هذا القانون يعاقب لدى ادائه بالمس مسدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بترامة لا تزيد على مائة دينار أو بكليتا هاتين العقوبتين .

الفصل الثالث فرض الضريبة

فرض ضريبة
الدخل

المادة (٥)

١ - مع مراعاة احكام هذا القانون تدفع ضريبة الدخل على اساس الفئة أو الفئات المعنية فيما يلي لسنة التقدير التي تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ ولكل سنة تقدير تليها عن الدخل الذي يتأتى لأي شخص في المملكة أو يجنيها من :-

أ - ارباح أو مكاسب أي عمل أو تجارة أو مهنة أو صنعة مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة تلك التجارة أو المهنة أو الصنعة أو العمل ومن أية معاملة تجارية .

ب - ارباح أو مكاسب أية وظيفة بما في ذلك القيمة السنوية للسكن أو المأكل اللذين يقدمهما المستخدم حسبما يقدرا مأمور التقدير أو أية علاوة أخرى يشترط في ذلك أن لا تدفع ضريبة الدخل بمقتضى احكام هذا البند عن علاوة الاغاشة أو السفر أو الضيافة في الاحوال التالية :

١ - فيما يتعلق بعلاوة الاغاشة أو السفر اذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقنه ان العلاوة لم تصرف في الوجوه التي لا يسمح بتزويل عنها بموجب المادة (١٠) من هذا القانون .

٢ - وفيما يتعلق بعلاوة الضيافة ان لا يزيد مقدارها على ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) من الراتب السنوي (باستثناء الرسوم أو المنح أو المكاسب الأخرى المتأتية من الوظيفة) أو على مائة وخمسين ديناراً ويؤخذ في ذلك اصغر المبلغين اذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقنه ان العلاوة لم تصرف في الوجوه التي لا يسمح بتزويل عنها بموجب المادة (١٠) من هذا القانون .

ج - صافي قيمة الايجار السنوي لأية بناء أو أرض مستعملة من مالكها أو بالنيابة عنه أو مستعملة من مشغلها بلا بدل ايجار من أجل السكن أو الارتفاق لا يقصد الربح أو الكسب . ويشترط في ذلك أنه إذا قدر الايجار السنوي للمقار أو الأرض من أجل غايات قانون الاراضي والمسقطات أو قانون ضريبة الاملاك في المدن المعمول بها يعتبر الايجار المذكور أنه الايجار السنوي بمقتضى هذا القانون إلا إذا كان بدل الايجار غير مقدر فلأمور التقدير تعيينه .

د - ارباح الاسهم أو الفائدة أو المخصصات .

هـ - أي راتب تقاعد أو التزام أو مساهمة .

و - بدلات ايجار أية بناء (صناعية أو غير صناعية) أو أرض والعوائد والاقساط وسائر الارباح الناشئة عنها .

ز - ارباح أو مكاسب تتأتى عن أي ملك خلاف المبانى (الصناعية أو غير الصناعية) أو الاراضي .

٢ - ان كل مبلغ يتحقق بموجب بوليصة تأمين مقابل أية خسارة في الارباح يؤخذ بين الاعتبار عند التحقق من المكاسب أو الدخل .

أساس التقدير

المادة (٦)

فرض الضريبة وتجي لكل سنة من سني التقدير على الدخل الخاضع للضريبة الذي جسيه الشخص في السنة التي تسبق سنة التقدير مباشرة وان كان مصدر الدخل قد انقطع قبل سنة التقدير أو خلالها .

هكذا من الأشغال

مادة خاصة

المادة (٧)

التقدير

إذا اتفق مأمور التقدير بأن هنصاً ما اعتاد أن يقفل حساباته في يوم غير اليوم السابق لسنة التقدير مباشرة، يجوز له أن يسمح لذلك الشخص بأن تحسب أرباحه من أجل النسيب المقصودة من هذا القانون على أساس دخل السنة التي تنتهي في اليوم الذي جرت المادة أن يقفل فيه حساباته على أنه يجب في كل حالة من هذه الأحوال أن تقدر الضريبة وتجي لكل سنة تالية على أساس عائل إلا إذا وافق مأمور التقدير على خلاف ذلك.

الفصل الرابع

الاعفاءات

المادة (٨)

يعفى من الضريبة :

أ - المخصصات التي تدفع للملك .

ب - دخل أية سلطة محلية لا يقدر الذي لا يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من حرية تعاملها أو عمل تقوم به . ويشترط في ذلك أنه يجوز لوزير المالية أن يعفى الدخل الذي تجبه أية سلطة محلية من أية حرية تعاملها أو عمل تقوم به إذا اتفق أن هذا الاعفاء يتفق والمصلحة العامة على أن يكون ذلك خاصاً للشروط التي يفرضها .

ج - دخل أي صندوق ادخار ألفته سلطة محلية .

د - دخل أي صندوق تقاعد أو صندوق ادخار أو أي صندوق آخر يوافق عليه وزير المالية .

هـ - دخل المؤسسات الخيرية والدينية والتعليمية والأوقاف ذات الصيغة العامة إلا إذا كان ذلك الدخل ناتجاً عن حرية تعاملها أو عمل تقوم به خارج أغراضها وغاياتها .

و - المخصصات والرواتب التي تدفع لأعضاء السلك السياسي أو القنصل الدائمين للبلاد الأجنبية لقاء اضطلاعهم بمناصبهم أو لقاء الخدمات التي يؤدونها بصفتهم الرسمية شريطة المعاملة بالمثل .

ز - رواتب القواعد التي يتقاضاها المجرى وذوو العاهات لقاء ما أصابهم من جروح أو عاهات من جراء الحرب .

ح - أي جزء من الدخل الناتج من امتياز منحه الحكومة واعفي هراحة من الضرائب بمقتضى أحكام الامتياز المذكور .

ط - أي مبلغ مقطوع يقبل كمكافأة لدى اعتزال الخدمة أو الوفاة أو كتمويض مقطوع مقابل الإصابة بالذى أو الوفاة .

ي - دخل أية جمعية تعاون بالقدر الذي يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من التعامل مع الأعضاء . ويجوز لوزير المالية أن يعفى من الضريبة الدخل الذي تجبه أية جمعية تعاونية من التعامل مع أشخاص ليسوا من أعضائها إذا رأى أن ذلك الاعفاء يتفق والمصلحة العامة .

ك - الدخل الناتج عن الأعمال الزراعية أو تربية المواشي .

ل - دخل شركات الطيران العربية شريطة المعاملة بالمثل .

م - من دخل الشركة المقاربية العربية (ش.م.م.) الخاضع للضريبة مبلغ يعادل ٥٪ من رأسمالها الموظف في المملكة خلال سنة الدخل السابقة لسنة التقدير شريطة أن لا تتأخر الشركة المذكورة فوائد تزيد على سنة ونصف بالمائة على القروض الزراعية وسبعة ونصف بالمائة على القروض الأخرى التي تمنحها في المملكة . وعلى الشركة أن تنزل الفوائد عن القروض الممنوحة قبل العمل بهذا القانون إلى النسيب الواردة أعلاه عن الاقتطاع التي تستحق بعد العمل به ، على أن الاقتطاع التي لا تدفع في مواعيد التسري عليها الطالبة بالتسديد (القانونية اختياراً من استحقاقها) .

ن - ويقتصر في ذلك على أن لا يفسر أي حكم من أحكام هذه المادة بأنه يعفي من الضريبة أية فوائد أو

علاوات أو رواتب أو أجور دفعت كلها أو دفع بعضها من الدخل المعفى من الضريبة على الوجه المذكور آنفاً بعد أن تصبح تلك المبالغ في أيدي مستلميها .

الفصل الخامس

التزيلات

المادة (٩)

التزيلات

المسموح بها

أ - للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص تنزل النفقات والمصاريف التي تكبدها كلياً وحسراً في سبيل إنتاج الدخل المذكور خلال السنة السابقة لسنة التقدير بما في ذلك :

١ - المبالغ الواجب دفعها ككفالة عن مال اقترض واستثمر في إنتاج الدخل .

٢ - بدل الأيجار الذي دفعه المستأجر من الأرض أو الأبنية التي اشغلها من أجل إنتاج الدخل .

٣ - إذا استبدلت الآلات أو الماكينات التي يملكها المكلف المستعملة من أجل إنتاج الدخل بجري تنزيل مبلغ يساوي ثمن الآلات والماكينات المستبدلة بعد أن يحسم من هذا الثمن مبلغ يعادل مجموعه قيمة الاستهلاك والتلف الذي حصل في الآلات والماكينات المستبدلة من جراء البلي والاستعمال ، وأي مبلغ تنجم من بيع هذه الآلات أو الماكينات المستبدلة .

٤ - الديون الهائلة التي يثبت لمأمور التقدير أنها هلكت خلال السنة السابقة لسنة التقدير والديون المشكوك في تحصيلها التي يثبت لمأمور التقدير إلى حد قاعدها أنها أصبحت ديوناً هائلة خلال السنة المذكورة يقطع النظر عما إذا كانت تلك الديون الهائلة والمشكوك فيها مستحقة الدفع قبل بداية السنة المشار إليها على أن كل مبلغ يسترد في السنة المذكورة من مبالغ سبق أن كانت شطبت أو سمح بتزيلها باعتبارها ديوناً هائلة أو مشكوكاً في تحصيلها يعتبر - من أجل النسيب المقصودة من هذا القانون - دخلاً في تلك السنة .

٥ - كل مبلغ يدفعه أي مستخدم (يكسر الدال) بمثابة مساهمة سنوية اعتيادية إلى صندوق تقاعد أو صندوق ادخار لمنفعة مستخدميه أو إلى أية جمعية أو صندوق آخر يوافق وزير المالية عليه وجميع أو بعض المبلغ الذي يدفعه المستخدم (يكسر الدال) خلاف المساهمة السنوية الاعتيادية بموافقة وزير المالية لصندوق تقاعد أو صندوق ادخار لمنفعة مستخدميه أو إلى أية جمعية أو صندوق آخر .

٦ - ينزل عن استهلاك أو تلف أية بناية تحتوي على ماكينات شغالة وتستهلك كلياً أو بصورة رئيسية من أجل تشغيل تلك الماكينات ومن استهلاك وتلف الماكينات والآلات أو المفروشات التي يملكها المكلف ويستعملها في التجارة أو العمل أو المهنة أو الصناعة التي يتعاملها مبلغ يساوي نسبة مئوية معينة من كلفتها الأصلية التي دفعها المكلف وفقاً لما قد يقرر لأية حالة أو صف من الحالات باستثناء قيمة الأرض التي تقوم عليها البناية إذا كان موضوع البحث يتناول بناية ويشترط في ذلك ما يلي :

أ - أن تكون التفاصيل المقررة قدمت حسب الأصول .

ب - إذا لم يمكن إجراء هذا التزيل بكامله في أية سنة من جراء عدم وجود مراعٍ أو مكاسب خاضعة للضريبة في تلك السنة من مصدر الدخل الذي يطلب إجراء التزيل بشأنه ، أو من جراء كون المراعٍ أو المكاسب الخاضعة للضريبة في تلك السنة أو الناجمة عن مصدر الدخل المذكور أقل مقداراً من مبلغ التزيل الملزم إلى فان المبلغ المذكور بكامله أو القسم الذي لم يمكن تنزيهه منه كما ذكر آنفاً يضاف إلى مبلغ التزيل المستحق عن الاستهلاك أو التلف في السنة المقبلة ويعتبر قسماً منه وإذا لم يكن في تلك السنة المقبلة مبلغ مستحق التزيل مقابل الاستهلاك والتلف يعتبر هذا المبلغ أنه المبلغ المستحق التزيل عن الاستهلاك والتلف في السنة المذكورة وهكذا دواليك في السنوات التي تليها .

هكذا من المأهول

ج - لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يزيد - مجموع تنزيلات الاستهلاك والتلف المشار إليها - والمسموح بها بموجب هذا القانون مضافاً إلى مجموع الاستهلاك والتلف الذي حصل نتيجة للاستهلاك أو البلي قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون محسوباً على أساس الفئات المقررة - على الكلفة الأصلية التي دفعها المكلف من الأبنية أو الماكينات أو الآلات أو المفروشات حسبما تكون الحال باستثناء قيمة الأرض التي تقوم عليها البناية إذا كان موضوع البحث يتناول بناية .

٧ - الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها (عدا ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناسط البلديات والمجالس المحلية) .

٨ - إذا كان الدخل المتأتي من المباني أو الأرض قد قرر بمقتضى البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٥) يكون التنزيل الوحيد الذي يسمح به مبلغاً يساوي مجموع الفائدة المدفوعة عن أي رهن مقرب على المباني أو الأرض ، إذا كان ذلك المبلغ لا يتجاوز في مجموعه بدل الإيجار السنوي الصافي للمباني أو الأرض أو مبلغاً يساوي بدل الإيجار السنوي الصافي للمباني أو الأرض إذا كان مجموع الفائدة المشار إليها يتجاوز بدل الإيجار السنوي الصافي المذكور .

٩ - أي مبلغ صرف على ترميم المقارنات وإصلاح الآلات والماكينات المستعملة في إنتاج الدخل أو على تجديد أو تصليح أو تغيير أية أدوات أو أية أو مواد استعملت على ذلك الوجه .

١٠ - أية تنزيلات قد تقرر بمقتضى نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - لمجلس الوزراء أن يصدر بموافقة الملك أنظمة يبين فيها كيفية حساب أو تخمين التنزيلات المسموح بها بموجب هذه المادة .

المادة (١٠)

عدم جواز إجراء

للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص لا يسمح بإجراء أي تنزيل من :

التنزيلات

- أ - النفقات المنزلية أو الخاصة .
- ب - أية مصروفات أو نفقات لم تنفق لأجل إنتاج أو زيادة الدخل بصورة مطلقة .
- ج - أي رأس مال محب أو أي مبلغ استعمل أو ينوي استعماله كراس مال .
- د - بدل الإيجار أو تكاليف الإصلاح من أي عمل أو قسم منه مالم يدفع أو يصرف في سبيل إنتاج الدخل .
- هـ - أية خسارة أو نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين أو تعويض .
- و - تكاليف التحسينات التي تزيد في قيمة الرأسمال .
- ز - أية مبالغ دفعت أو يجب دفعها كضريبة دخل في المملكة .

المادة (١١)

التنزيلات من

- ١ - يجري تقاض مبلغ الخسارة التي لحقت بأي شخص خلال السنة التي سبقت سنة التقدير في أية تجارة أو مهنة أو صناعة أو عمل ما يكون خاضعاً للتقدير بمقتضى هذا القانون فيما لو كان ربحاً من الدخل الذي جناه ذلك الشخص من مصادر أخرى في السنة نفسها .
- ٢ - إذا بانّت الخسارة التي وقعت في السنة التي سبقت سنة التقدير مقداراً لا يمكن تقاضه بأكمله من دخل المكلف في تلك السنة يجري تقاض الخسارة أو ما تبقى منها في السنوات الست المتتالية على التعاقب فقط (على أن لا يستعمل تقاضي أكثر من نصف الدخل الخاضع للضريبة في كل سنة من السنين الست) .
- ٣ - ليس في هذه المادة ما يفرض بأنه يسمح بتقاضي أية خسارة وقعت خارج المملكة .

المادة (١٢)

التنزيلات

عند التحقق من مقدار الدخل الخاضع للضريبة لفرد مقيم في المملكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير يسمح بتنزيل المبالغ التالية :-

١ - مبلغ مائة وخمسين ديناراً للفرد المقيم في البلاد .

٢ - مبلغ مائة دينار من زوجة التي تعيش معه والمسؤول عن إعالتها وحده .

٣ - خمسة وعشرين ديناراً عن الولد الأول .

عشرين ديناراً عن الولد الثاني .

خمس عشرة ديناراً عن الولد الثالث .

عشرة دنائير عن الولد الرابع .

ويشترط في ذلك أن يكون الأولاد دون العشرين من العمر ويعيشون مع والدهم أو أنه مسؤول عن اعاشتهم وألا يكون أي منهم مستحقاً كحق مبلغاً يتجاوز خمسين ديناراً في السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة ، باستثناء أي دخل متأت من المنح والهبات المدرسية وما شابه ذلك من المنح التي تقدمها معاهد الدراسة .

٤ - في الحالات التي لا يستحق أي فرد أي تنزيل وفقاً للفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة واقتنع مأمور التقدير أن المكلف أفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغاً من المال على أهالة أي شخص لا يستطيع إعالة نفسه يسمح له بتنزيل المبلغ الذي أفقه على ذلك الوجه بشرط أن لا يتجاوز حداً يزيد على خمسين ديناراً .

٥ - ما دفع لمصاريف الدراسة الجامعية على أن لا تتجاوز مائتي دينار عن كل طالب أو طالبة .

المادة (١٣)

تنزيل اقتطاع

التأمين السنوية

والتبرعات

والهبات

أ - للتحقق من مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي فرد :-

- ١ - أمن على حياته أو حياة زوجته لدى شركة تأمين ، أو
- ٢ - دفع مبلغاً سنوياً إلى صندوق تقاعد أو صندوق معاش أو صندوق ادخار أو إلى أية جمعية أخرى أو أي صندوق آخر يوافق عليه وزير المالية .

يسمح بتنزيل مقدار القسط السنوي الذي دفعه لشركة التأمين أو للصندوق الآف الذكر خلال السنة السابقة لسنة التقدير .

ب - للتحقق من مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص يسمح بتنزيل أي مبلغ دفع خلال السنة السابقة لسنة التقدير كتبرع لمقاصد خيرية أو إنسانية ضمن المملكة إذا أقر مجلس الوزراء هذه الصفة الخيرية أو الإنسانية .

ويشترط في ذلك أنه إذا بلغت هذه التبرعات المدفوعة على الوجه الآف الذكر مقداراً لا يمكن تنزوله بأكمله من الدخل الخاضع للضريبة في تلك السنة يجري تنزيل ما قبضته من الدخل الخاضع للضريبة المقدر وفقاً لأحكام هذا القانون قبل إجراء التنزيلات المنصوص عليها في هذه المادة وفي المادة (١٢) في السنوات الست التالية على أن لا يسمح بتنزيل يتجاوز مقداره نصف الدخل الخاضع للضريبة المقدر على الوجه المذكور آنفاً في أية سنة من السنين الست التالية .

المادة (١٤)

عدم إجراء

الحصميات إلا

إذا قدمت حسابات

ان الحصميات المنصوص عليها في المادة (١١) لا يسمح بها إلا إذا أبرزت حسابات لمأمور التقدير مع حساب الأرباح الخاضعة للتقدير من نشاط التجارة أو المهنة أو الصناعة أو العمل .

هكذا من الأشغال

توزيع ضريبة

الاملاك من ضريبة الدخل

المادة (١٥)

يحق لأي شخص يثبت بأمور التقدير بصورة تقنه ان دخله الخاضع للضريبة في أية سنة من السنين يقتل على دخل خاضع للضريبة بمقتضى البدين (ج) أو (و) من الفقرة (١) من المادة (٥) وانه دفع ضريبة املاك عن تلك السنة عن هذه الاملاك يكون من حقه توزيع اصغر المبلغين التاليين من مقدار ضريبة الدخل الذي يكون مستحقاً على دخله الخاضع للضريبة لولا احكام هذه المادة :

أ - المبلغ الذي دفعه كضريبة املاك .

ب - مبلغ الضريبة المستحق على مجموع دخله الخاضع للضريبة مطروحاً منه مبلغ الضريبة المستحق على مفردات الدخل الناجم عن أي دخل خلاف الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى البند (ج) أو (و) من الفقرة (١) من المادة (٥) .

الفصل السادس
احكام خاصة

شركات التأمين

المادة (١٦)

على الرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون يقدر دخل شركات التأمين كما يلي :

أ - اذا كانت شركة من الشركات التي تتعامل اشغال التأمين بصورة عامة تجني ارباحها أو مكاسبها في المملكة أو تجني تسماً من تلك الارباح والمكاسب في المملكة والقسم الآخر خارجها فان ارباح تلك الشركة ومكاسبها الخاضعة للضريبة تحسب كما يلي :

تؤخذ الاقساط والفوائد غير الصافية وغير ذلك من الدخل غير الصافي الذي تأتي للشركة أو المستحق الدفع لها في المملكة (مخصوصاً منه اقساط التأمين التي ردت الى المؤمنين (فتح الجيم) والاقساط المدفوعة عند اعادة التأمين) ثم يطرح من ذلك مبلغ احتياطي للأخطار المؤمن ضدها التي لم يتب اجلها بعد وفقاً للنسبة المئوية التي اعتمدتها الشركة في جميع ماملاتها بشأن تلك الاخطار في آخر السنة التي سبقت سنة التقدير ثم يضاف الى الحاصل مبلغ احتياطي يحسب على نفس التوالى عن الاخطار التي لا يزال اجلها غير متقيداً في السنة التي سبقت سنة التقدير ثم يطرح من صافي المبلغ الحاصل المقدار الحقيقي للخصائر (مخصوصاً منه المبلغ الذي استرد لقاء تلك الخسائر بموجب اعادة التأمين) ونفقات الادارة والوكالة في المملكة ونسبة عادلة مقابل نفقات مكتب الشركة الرئيسي اذا كان واقعاً خارج المملكة .

ب - اما الشركات التي تتعامل اشغال التأمين على الحياة ، اما بصورة مطلقة أو بالإضافة الى اشغال التأمين العامة فان ارباحها ومكاسبها الحاصلة من اشغال التأمين على الحياة تكون عبارة عن دخل اموالها المستمرة مطروحاً منه نفقات الادارة بما فيها العمولة .

ويشترط في ذلك انه اذا كانت أية شركة كهذه تقبض اقساط تأمين خارج المملكة فان مقدار ارباحها ومكاسبها يحسب على أساس النسبة التالية :-

تكون نسبة تلك الارباح أو المكاسب الى مجموع دخل الشركة الناجم عن استثمار اموالها مطابقاً لنسبة الاقساط المقبوضة في المملكة الى مجموع الاقساط أو الى دخل الشركة من اموالها المستمرة في المملكة ، ويؤخذ في ذلك اكبر المبلغين ، وتخصم من مقدار الارباح والمكاسب المحسوبة على هذا الوجه نفقات الوكالة في المملكة ونسبة عادلة مقابل نفقات مكتب الشركة الرئيسي .

المادة (١٧)

اصحاب السفن
غير المقيمين
في المملكة

أ - اذا تعامل شخص غير مقيم في المملكة العمل كصاحب سفن أو مستأجر سفن وكانت أية سفينة من السفن التي يملكها أو المستأجرة من قبله تتردد على احد موانئ المملكة فان كافة ارباحها الناجمة عن نقل المسافرين أو البريد أو الحيوانات أو البضائع المشحونة في المملكة تعتبر انها تكونت في المملكة .

ويشترط في ذلك أن لا تنطبق احكام هذه المادة على البضائع التي تجلب الى المملكة لنقلها من سفينة الى اخرى (ترانزيت) وان لا تكون البلاد التي ينتمي اليها صاحب السفينة غير المقيم قد اعفت اصحاب السفن غير المقيمين في تلك البلاد والمقيمين في المملكة .

٢ - اذا ابرز أي شخص كهذه الشهادة المذكورة في الفقرة (٣) من هذه المادة عن أية مدة حسابية فان الارباح الناشئة في المملكة من اعمال الملاحة التي تعاطاها خلال تلك المدة قبل خصم أية مبالغ منها مقابل الاستهلاك والتلف ، تولف مبلغاً تكون نسبته الى المبالغ المستحقة عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة في المملكة مطابقة للنسبة المئوية في تلك الشهادة بين مجموع الارباح ومجموع المبلغ المستحق له عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع خلال تلك المدة .

٣ - يجب أن تكون الشهادة شهادة صادرة من أو بالنيابة عن إحدى سلطات ضريبة الدخل التي يقتنع بأمور التقدير بانها تحسب وتقدر كامل ارباح الشخص غير المقيم في المملكة الناجمة عن اعمال الملاحة التي تعاطاها وفقاً لقاعدة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القاعدة المقررة في هذا القانون وينبغي أن تتضمن شهادة بما يلي عن أية مدة حسابية بشأن تلك الاعمال :-

أ - نسبة الارباح والخسائر ان لم تكن هنالك ارباح ، وفقاً للحساب الذي أجرته تلك السلطة من أجل ضريبة الدخل دون خصم أي مبلغ مقابل الاستهلاك والتلف ، الى مجموع المبالغ المدفوعة عن نقل الركاب أو البريد أو الحيوانات أو البضائع .

ب - ونسبة المبلغ المسموح بتزيله مقابل الاستهلاك والتلف ، وفقاً للحساب الذي أجرته تلك السلطة ، الى مجموع المبالغ المذكورة المستحقة الدفع عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع .

٤ - اذا تعذر عند التقدير تطبيق احكام الفقرة (٢) من هذه المادة بصورة مرضية لأي سبب من الأسباب ، فان الارباح الناشئة في المملكة يمكن حسابها على أساس نسبة مئوية عادلة من مجموع المبلغ المستحق الدفع عن نقل المسافرين والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة في المملكة .

ويشترط في ذلك انه اذا قدرت الضريبة على أي شخص وفقاً لتلك النسبة المئوية بشأن أية سنة من سني التقدير فانه يحق له ان يطالب في أي وقت من الاوقات خلال ست سنوات بعد نهاية سنة التقدير المشار اليها باعادة حساب الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة وفقاً للقاعدة المقررة في الفقرة (٢) من هذه المادة .

٥ - اذا قرر بأمور التقدير ان سفينة تخص صاحب سفن أو مستأجر سفن غير مقيم في المملكة قد جاءت عرضاً على مرفأ في المملكة، وانه ليس من المحتمل أن تقوم تلك السفينة أو غيرها من سفن ذلك الشخص بزيارات أخرى ، فان احكام هذه المادة لا تنطبق على ارباح تلك السفينة ولا تكون تلك الارباح خاضعة للضريبة .

المادة (١٨)

كل شخص غير مقيم في المملكة يتعامل عمل النقل الجوي أو ارسال البرقيات السلكية أو اللاسلكية يخضع للضريبة كما لو كان صاحب سفينة غير مقيم في المملكة وتنطبق احكام المادة (١٧) على حساب أو ارباح أو مكاسب العمل الذي يتعاطاه بعد اجراء التعديلات والتغييرات التي تقتضيها الحال .

المادة (١٩)

يتمتع دخل المرأة المتزوجة التي تعيش مع زوجها دخلاً للزوج ابقاءً بقايات هذا القانون ويكون خاضعاً للضريبة باسمه لا باسمها ولا باسم وكيلها المؤمن منها .

على انه يجوز أن يحصل من الزوجة اذا اقتضت الضرورة قسم من مجموع مبلغ الضريبة المفروضة على الزوج تكون نسبته الى ذلك المجموع كسبة دخل الزوجة الى مجموع دخل الزوجين معاً على الرغم من عدم اجراء تقدير خاص بالزوجة .

حاصل النقل الجوي
أو إرسال البرقيات
السلكية أو
اللاسلكية التي يقوم
بها شخص غير مقيم
في المملكة

دخل الزوجة

تقدير قيمة
البضائع التجارية
المخزونة عند
توقف أية تجارة
أو حرفة أو
تقلها

المادة (٢٠)
١ - عند حساب أرباح ومكسب أية تجارة أو حرفة توقفت أو نقلت إلى شخص آخر تحقيقاً لأية غاية من غايات هذا القانون تقدر قيمة البضائع التجارية المخزونة والمائدة لتلك التجارة أو الحرفة عند توقفها أو نقلها على الوجه التالي :-
أ - إذا كانت البضائع المخزونة المذكورة :-

١ - قد بيعت أو نقلت مقابل عوض ذي قيمة إلى شخص يتعامل تجارة أو حرفة في المملكة أو بنوي أن يتعاملها فيها .
٢ - وكان من الجائز للمشتري أن ينزل ثمنها بمثابة مصاريف عند حساب الأرباح أو المكسب المتأقية من التجارة أو الحرفة المذكورة من أجل تلك التاية .

تعتبر أنها المبلغ المتحقق من بيعها أو قيمة العوض الذي أعطى في مقابل نقلها .
ب - في حالة أية بضائع تجارية مخزونة أخرى ، تعتبر قيمة تلك البضائع أنها المبلغ المتحقق من بيعها أو بيعت في السوق العمومية عند توقف التجارة أو الحرفة أو نقلها .

٢ - عند حساب أرباح ومكسب مشتري البضائع التجارية المخزونة المائدة لأية تجارة أو حرفة توقفت أو نقلت ، تحقيقاً لأية غاية من غايات هذا القانون تقدر قيمة البضائع التجارية المخزونة المذكورة وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة (١) .

٣ - يفصل مدير دائرة ضريبة الدخل في أية مسألة تنشأ عن أحكام الفقرة (١) فيما يتعلق بقيمة البضائع التجارية المخزونة المائدة لأية تجارة أو حرفة توقفت أو نقلت .

٤ - إيفاء للغايات المقصودة من هذه المادة تعني عبارة (البضائع التجارية المخزونة) فيما يتعلق بأية تجارة أو حرفة ، الأموال على اختلاف أنواعها منقولة كانت أم غير منقولة وهي إما :

أ - أموال تباع بالطريق الاعتيادي في أية تجارة أو حرفة أو يمكن بيعها أو تم تفضيها أو لو كان صنعها أو إعدادها أو انشاؤها قد تم ، أو

ب - مواد تستخدم في صنع أو إعداد أو انشاء الأموال المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة .

٥ - ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع الاعتراض على القرار الذي يتخذه مدير دائرة ضريبة الدخل لدى عارسته للصلاحيات المخولة له في الفقرة (٣) من هذه المادة عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لأحكام المادة (٥٣) .

المعاملات
الوهمية أو
المصطنعة النع

المادة (٢١)
١ - إذا رأى مأمور التقدير أن معاملات من المعاملات تنزل أو ترمي إلى تقليل مقدار الضريبة المستحقة هي مصطنعة أو وهمية أو رأى أن معاملة تصرف لم تنفذ في الواقع ، يجوز له أن يعمل تلك المعاملة ومن ثم تقدر الضريبة المستحقة بناء على ذلك الأساس .

٢ - تشمل عبارة (معاملة التصرف) الواردة في هذه المادة وقف الموجودات أو هبتها أو التماقد عليها أو إجراء اتفاق أو ترتيب بشأنها أو انتقالها .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع استئناف القرار الذي يتخذه مأمور التقدير لدى عارسته صلاحية الخيار المخولة له في الفقرة (١) منها عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لأحكام المادة (٥٣) .

اعتبار المكسب
والأرباح غير
الموزعة أنها
أرباح ومكسب
موزعة

المادة (٢٢)
١ - إذا ظهر لمدير دائرة ضريبة الدخل :
أ - أن شركة تسري عليها أحكام هذه المادة (كما هو موضح أدناه) لم توزع قبل نهاية أية سنة من سني التقدير على مساهمها الأرباح أو قسماً من الأرباح التي جنتها الخاضعة للضريبة عن سنة التقدير تلك .
ب - وأن الشركة كان باستطاعتها توزيع أرباحها أو جزء من أرباحها دون أن يؤثر ذلك في صيانة أو اطراد نمو عملها التجاري .

ج - وأن عدم توزيع الأرباح يقترب عليه تجنب دفع الضريبة أو تخفيضها .
يجوز له خلال سنتين من نهاية سنة التقدير تلك ، وبعد إعطاء فرصة معقولة للشركة لتقديم دفاعها أن يصدر إلى مأمور التقدير التعليمات بأن يعتبر الأرباح غير الموزعة المذكورة أو أي قسم منها كأنها وزعت كحصص أرباح وعندئذ يقدر دخل المساهمين المختصين في الشركة أو يعاد تقديره كأنهم قبضوا المبالغ التي اعتبرت موزعة عليهم كحصص أرباح في التاريخ أو في التواريخ التي أنبشوها المدير بعد النظر بين الاعتبار إلى التاريخ أو التواريخ التي قامت فيها الشركة بتوزيع حصص الأرباح (إن كانت وزعت كحصص أرباح) .

ويشترط في ذلك :

أ - أن لا يصدر المدير تعليمات على النحو المشار إليه أعلاه إذا كانت الشركة قد وزعت كحصص أرباح قبل نهاية سنة التقدير تلك ، ملبساً لا يقل عن خمسة وسبعين في المائة من دخلها الخاضع للضريبة عن تلك السنة .

ب - إذا كان من المقضي ، لولا أحكام هذه الفقرة الشرطية اعتبار أي مبلغ كأنه وزع كحصص أرباح على أي مساهم من مساهمي الشركة (ويشار إليها في هذه الفقرة الشرطية باسم (الشركة الأولى)) وفقاً لتعليمات المدير ، وفي التاريخ الذي يقرره بمقتضى الأحكام السابقة من هذه المادة وكان المساهم المبحوث عنه شركة أيضاً (ويشار إليها في هذه الفقرة الشرطية باسم (الشركة الثانية)) تطبق عليها أحكام هذه المادة ، فلا يعتبر ذلك المبلغ أنه خاضع لضريبة الدخل باعتباره دخلاً للشركة الثانية ، بل يعتبر دخلاً وزعت الشركة الثانية كحصص أرباح في التاريخ الذي يقرره المدير على النحو المشار إليه أعلاه ، ويقدر دخل المساهمين في الشركة الثانية أو يعاد تقديره ، وفقاً لذلك وإذا كان أي مساهم من مساهمي الشركة الثانية شركة تطبق عليها أحكام هذه المادة ، تطبق عندئذ الأحكام السابقة من هذه الفقرة الشرطية مع إجراء التنويرات الضرورية فيما يتعلق بالمبلغ الذي اعتبر موزعاً على ذلك المساهم كما لو كانت الإشارة إلى الشركة الأولى إشارة إلى الشركة الثانية ، والإشارة إلى الشركة الثانية إشارة إلى ذلك المساهم وهم جراً ، تطبيقاً للمبدأ الذي تنطوي عليه أحكام هذه الفقرة الشرطية إلى أن لا يتبقى شيء من الأرباح غير الموزعة التي تناولتها تعليمات المدير وتقع ضمن الأرباح التي ينبغي أن تعتبر موزعة على شركة تطبق عليها أحكام هذه المادة .

٢ - إذا تخلف شخص قدرت عليه ضريبة أو أعيد النظر في مقدار الضريبة المقدرة عليه وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة عن أن يدفع في ميعاد الاستحقاق الضريبة أو أي قسم من الضريبة المستحقة عن حصته من أرباح الشركة غير الموزعة التي اعتبرت كأنها موزعة تصبح الضريبة أو القسم من الضريبة المذكورة ديناً مستحقاً لحكومة المملكة على الشركة التي بسبب تخلفها عن توزيع الأرباح أصدر المدير تعليمات بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة وتحصل من الشركة بتلك الصفة .

٣ - إذا وزعت الشركة فيما بعد الأرباح غير الموزعة والخاضعة للضريبة بمقتضى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة فلا تعتبر تلك الأرباح دخلاً خاضعاً للضريبة وهي في حيزه الذين قبضوها .

٤ - تطبق أحكام هذه المادة على أية شركة يسيطر عليها ما لا يزيد على خمسة أشخاص ولا تكون من الشركات القرعية أو الثانوية أو من الشركات التي تمس مصالح الجمهور بصورة جوهرية . إيفاء للغايات المقصودة من هذه الفقرة :-

أ - تعتبر الشركة أنها تحت سيطرة ما لا يزيد على خمسة أشخاص :-

١ - إذا كان عدد من الأشخاص لا يزيد على خمسة يملكون أو يمارسون جلياً السيطرة على شؤون الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو يستطيعون امتلاك أو ممارسة تلك السيطرة أو يحق لهم أن يمارسوها بصفة خاصة (ولكن دون إجحاف بالصيغة العامة التي تصطبغ بها العبارة السابقة)

هكذا من المأهول

إذا كان عدد من الأشخاص لا يتجاوز الخمسة يحوزون جميعاً أو يحولهم إن يمتلكوا القسم الأكبر من رأس المال الاسمي للشركة أو من أصوات المساهمين ، أو

٢ - إذا كان عدد من الأشخاص لا يزيد على الخمسة يحوزون جميعاً أو يحولهم إن يمتلكوا ، أما القسم الأكبر من رأس المال الاسمي للشركة الذي جرى إصداره أو قسماً من رأس المال المذكور يحولهم الحق في القسم الأكبر من المبلغ الموزع على الأعضاء فيما لو وزع بالفعل دخل الشركة جميعه عليهم .

ب - تعتبر الشركة ، شركة ثانوية أو فرعية إذا كانت شركة أو شركات أخرى لا تسري عليها احكام هذه المادة تملك أو تسيطر على ما لا يقل عن ثمانين في المائة من مجموع رأس مالها الاسمي .

٥ - لدى الفصل فيما إذا كانت شركة من الشركات يسيطر عليها أكثر من خمسة اشخاص بإبقاء الغاية المقصودة من احكام الفقرة (٤) من هذه المادة يعتبر الأشخاص الذين هم اقرباء بعضهم البعض والأشخاص المسون من شخص آخر مع ذلك الشخص الآخر ، والأشخاص الذين هم شركاء في شركة عادية بمثابة شخص واحد .

وإبقاء بالغاية المقصودة من هذه الفقرة ، تصرف لفظ (القريب) الى الزوج أو الزوجة أو الأصول أو الفروع .

٦ - ليس في احكام هذه المادة ما يمنع استئناف القرار الذي يتخذه المدير لدى ممارسة الصلاحيات المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لاحكام المادة (٥٣) .
٧ - لغايات اصداء المشورة لمدير ضريبة الدخل في ممارسة صلاحياته بموجب هذه المادة تؤلف لجنة من خمسة اشخاص يكونون من اعضائها ثلاثة على الأقل من غير الموظفين وهذه اللجنة يختار اعضاءها مدير ضريبة الدخل من لائحة تحتوي على عشرة اسماء على الاقل يعينهم وزير المالية باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

الفصل السابع قمة الضريبة

قمة الضريبة المستوفاة عن الأشخاص خلاف الشركات

المادة (٢٣)
تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص خلاف الشركات حسب الفئات التالية :
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار الأول ٥٠ فلساً
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار التالية ٧٠ فلساً
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار التالية ١٠٠ فلس
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار التالية ١٥٠ فلساً
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار التالية ٢٠٠ فلس
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار التالية ٢٦٠ فلساً
عن كل دينار من الـ ٤٠٠ دينار التالية ٣٢٠ فلساً
عن كل دينار من الباقي ٤٠٠ فلس

قمة الضريبة للشركات
المادة (٢٤)
تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شركة من الشركات بمعدل مائتين وخمسين فلساً عن كل دينار من دخل الشركة الخاضع للضريبة .

الفصل الثامن المكلفون

نقص الضريبة
المادة (٢٥)
١ - يحق لكل شركة مقيمة في المملكة أن تخضع من حصص الأرباح التي تدفعها إلى حاملي الأسهم ضريبة دخل حسب الفئة التي دفعتها أو المترتب عليها دفعها بموجبها عن الدخل الخاضع للضريبة .

ويشترط في ذلك أنه إذا لم تكن الشركة قد دفعت ضريبة عن كامل الدخل الذي دفعت منه حصص الأرباح المشار إليها فإن الخضم المشار إليه أعلاه يقتصر على ذلك القسم من حصص الأرباح المدفوع من الدخل الذي دفعت عنه .

٢ - إذا زادت قمة الضريبة المستوفاة بمقتضى المادة (٢٤) من دخل الشركة الخاضع للضريبة عن أية سنة من سني التقدير وحدث أن خصمت أية شركة مقيمة في المملكة قبل وضع التشريع الذي يقضي بزيادة قمة الضريبة موضع التنفيذ ، ضريبة من حصص الأرباح التي دفعتها إلى أي حامل أسهم (ويشار إلى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة (حصص الأرباح الأصلية) وكانت قمة الضريبة التي خصمتها تقل عن الفئة التي دفعتها أو التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن الدخل الذي دفعت منه حصص الأرباح المشار إليها ، يحق للشركة : -

أ - لدى دفعها حصص الأرباح في المرة التالية (ويشار إلى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة (حصص الأرباح التالية) أن تسترد من حصص الأرباح التي اعتبرت دفعها مبلغ النقص في الضريبة المخصومة في الأصل بالإضافة إلى ما يحق لها اجراءه من التزيلات الأخرى في تلك الأرباح ، بقطع النظر عما إذا كان الشخص الذي يحق له أن يستوفي حصص الأرباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الأرباح الأصلية أو لم يكن ، أو

ب - أن تسترد ، بعد الحصول على إذن خطي من مأمور التقدير من الشخص الذي دفعت إليه حصص الأرباح الأصلية ، مبلغ النقص في الضريبة المخصومة في الأصل (ويذكر هذا المبلغ بالأذن الخطي) كما لو كان ذلك المبلغ ديناً مستحقاً للشركة ويعتبر هذا الأذن الخطي بينة بذلك الدين في أية اجراءات قد تقام لتحصيله ، ولا حاجة لإثبات توقيع مأمور التقدير على الأذن ، إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك بناء على سبب خاص .

٣ - إذا خصمت شركة مقيمة في المملكة عن أية سنة من سني التقدير ضريبة من حصص الأرباح التي دفعتها إلى أي من حاملي أسهمها (ويشار إلى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة (حصص الأرباح الأصلية) ونسبة تزيد على النسبة التي دفعتها أو التي يجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن دخلها الذي دفعت منه حصص الأرباح المشار إليها ، ففي هذه الحالة يجوز للشركة إذا لم تكن قد دفعت المبلغ الزائد وفقاً لاحكام الفقرة (٤) أن تزيد المبلغ الزائد المشار إليه عند اجراء الدفعة التالية من حصص الأرباح (ويشار إلى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة (حصص الأرباح التالية) وذلك بتزيل المبلغ الزائد في الضريبة المدفوعة على حصص الأرباح ، بقطع النظر عما إذا كان الشخص الذي يحق له أن يستوفي حصص الأرباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الأرباح الأصلية أم لم يكن .

٤ - إذا قامت أية شركة كهذه لدى دفعها حصص الأرباح لأي من حاملي أسهمها باجراء خصم زائد كما هو مذكور في الفقرة (٣) يترتب عليها خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغها اشعاراً بتقدير الدخل الذي وزعت منه تلك الأرباح أن تعد مأمور التقدير حساباً بمبلغ ذلك الخصم الزائد ويجوز لمأمور التقدير في أي وقت بعد اعداد ذلك الحساب كما ذكر أعلاه ، ولكن قبل اعادة مبلغ الخصم الزائد ذلك وفقاً لاحكام الفقرة (٣) ، أن يكلف الشركة باشعار كتابي يبلغها اياه دفع ذلك المبلغ إلى وزارة المالية ومن ثم يصبح ذلك المبلغ ديناً مستحقاً للحكومة يجب دفعه خلال شهر واحد من تاريخ تبليغ ذلك الاشعار ويحصل بهذه الصفة .

اعطاء شهادة بالأرباح للمكلف

المادة (٢٦)
١ - يترتب على كل شركة مقيمة حينما تدفع حصص الأرباح ، سواء أخصمت الضريبة منها أم لم تخصم أن تزود الشخص الذي تدفع إليه الأرباح بشهادة تتضمن بياناً بمقدار الأرباح التي دفعتها إليه وبمبلغ الضريبة الذي خصمته منها أو يحق لها خصمه وأن ترسل صورة من هذه الشهادة إلى مأمور التقدير .
٢ - يقدم الحسابات والشهادات التي تقتضيها هذه المادة مدير الشركة المنتدب أو أي موظف آخر من كبار موظفيها .
٣ - إذا تخلف موظف من موظفي الشركة عن تقديم حسابات أو شهادات يترتب عليه تقديمها بمقتضى هذه المادة أو أهمل ذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

هكذا من الأشغال

نقص الضريبة المادة (٢٧)

ان كل ضريبة خصمتها اية شركة أو يعق لها خصمها بمقتضى المادة (٢٥) من حصص الأرباح المدفوعة الى مستحقها وكل ضريبة تطبق على الحصة المستحقة لخص من دخل هيئة من الأشخاص مكلفة بدفع الضريبة بمقتضى هذا القانون، يجري نقاصها من الضريبة المستحقة على دخل ذلك الشخص في المملكة إذا كانت حصص الأرباح قد ضمت الى دخله الخاضع للضريبة. ويشترط في ذلك انه بالرغم مما ورد في هذه المادة، إذا خصمت شركة ضريبة وجب ان يجري نقاص مقدار الضريبة الذي خصمته الشركة بالفصل من حصص الأرباح التي دفعتها الى أي من حاملي الأسهم من الضريبة المستحقة على الشخص الذي قبض حصص الأرباح، بنقض النظر عما إذا كانت الشركة قد أجرت لدى دفعها حصة الأرباح خصماً زائداً أو خصماً ناقصاً أو أجرت تسوية لخصم زائد أو خصم ناقص سابق.

المادة (٢٨) خضوع القيم للضريبة

كل مصف أو قيم على طابق افلاس عيته المحكمة أو عين بموجب أي تشريع نافذ المفعول في المملكة وكل متول أو وصي أو حارس يتول أولية تتولى تسيير أو رقابة أو إدارة أي منك أو مشروع بالنسبة عن شخص فاقد الأهلية يكون خاضعاً للضريبة على نفس الوجه ونفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص خاضعاً للضريبة لو لم يكن فاقد الأهلية.

المادة (٢٩) خضوع وكلاء الأشخاص المقيمين خارج المملكة للضريبة

١ - كل شخص غير مقيم في المملكة (ويشار اليه في هذه المادة بالشخص غير المقيم) سواء اكان اردني الجنسية أم لم يكن، يكون خاضعاً للتقدير للضريبة باسم القيم أو الوصي على ملكه أو اللجنة المشرفة عليه أو باسم وكيله القانوني أو عميله التجاري أو وكيله أو القيم على املاكه أو فرع الشركة التي ينتمي اليها أو المدير المتولي سواء اكان ذلك الوكيل القانوني أو العميل التجاري أو الوكيل أو القيم، أو الفرع أو المدير يقبض الدخل أم لا. وذلك على نفس الوجه ونفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص غير المقيم خاضعاً للتقدير للضريبة فيما لو كان مقيماً ويقبض ذلك الدخل في الواقع.

ويشترط في ذلك ان لا يسمح بتنزيل أي شيء من الدخل بمقتضى أحكام المادتين (١٢) و (١٣) في الحالة التي يكون فيها الشخص غير مقيم في المملكة. على انه يجوز لأموال التقدير، إذا اقتنع ان الشخص غير المقيم كان له خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة زوجة مقيمة كان يتولى إعاشتها وحده أو أولاد دون سن العشرين من العمر مقيمون يتولوا إعالتهم وحده ولم تكن تلك الزوجة أو أي من الأولاد مستحقاً كحق ميلناً يتجاوز (٥٠) ديناراً في السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة، يسمح بتنزيل المبالغ المنصوص عليها في المادتين (١٢) و (١٣) من هذا القانون حسب المقتضى في الحالة التي يكون فيها الشخص غير مقيم في المملكة.

يخضع الشخص غير المقيم للتقدير للضريبة عن أي دخل يجنيه مباشرة أو بالواسطة بسبب أو من أية وكالة قانونية أو عمولة تجارية أو وكالة أو حراسة أو فرع أو إدارة ويكون خاضعاً للضريبة وتقدر الضريبة على هذا الوجه باسم الوكيل القانوني أو العميل التجاري أو الوكيل أو القيم أو الفرع أو المدير.

٢ - إذا كان شخص غير مقيم يتعامل مع شخص مقيم ويظهر لأموال التقدير بناء على الصلة الوثيقة القائمة بين الشخص المقيم والشخص غير المقيم والاشراف للمادي الذي يمارسه الشخص غير المقيم على الشخص المقيم، ان يجري المدل بين هذين الشخصين يمكن ترتيبه أو مرتب بينهما في الواقع بحيث ان العمل الذي يقوم به الشخص المقيم بناء على صلته مع الشخص غير المقيم، اما لا يعود على الشخص المقيم بأي ربح أو يعود عليه بربح دون الأرباح العادية التي ينتظر ان ينتجها ذلك العمل فان الشخص غير المقيم يكون خاضعاً للتقدير للضريبة باسم الشخص المقيم كما لو كان الشخص المقيم وكلاء للشخص غير المقيم.

٣ - إذا ظهر لأموال التقدير ان المقدار الحقيقي لأرباح أو مكاسب أي شخص غير مقيم خاضع للضريبة باسم شخص مقيم لا يمكن التأكد منه بسهولة، فيجوز لأموال التقدير ان يقدر الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على أساس نسبة مئوية معقولة من مكاسب العمل الذي يتعامله الشخص غير المقيم بواسطة أو بالاشتراك مع الشخص المقيم الذي يكون الشخص الأول خاضعاً بأسمه كما ذكر أعلاه.

وفي هذه الحالة يستد نطاق احكام هذا القانون المتعلقة بتقديم الكشوف أو التفاصيل من الأشخاص الذين يعملون بالوكالة عن آخرين بحيث يصبح مترتباً على الشخص المقيم ان يقدم الكشوف والتفاصيل المطلوبة عن العمل الذي يتعامله الشخص غير المقيم بواسطة أو بالاشتراك معه بنفس الصورة التي يترتب فيها تقديم الكشوف أو التفاصيل عن الدخل الخاضع للضريبة من قبل الأشخاص الذين يعملون بالوكالة عن قاضي الاهلية.

المادة (٣٠)

يحمل الشخص الذي يكون خاضعاً للتقدير للضريبة بالنسبة عن شخص فاقد الأهلية أو الذي يكون خاضعاً للضريبة باسم شخص غير مقيم قيمة جميع الأمور التي يتطلب هذا القانون القيام بها فيما يتعلق بدخل الشخص الموكل عنه ويدفع الضريبة المستحقة عن ذلك الدخل.

المادة (٣١)

يتحمل مدير أو كبير موظفي كل هيئة معنوية قيمة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي يقضي هذا القانون بالقيام بها واجرائها فيما يتفق بتقدير الضريبة المستحقة على تلك الهيئة ودفع الضريبة.

المادة (٣٢)

ان كل شخص يسلم مالاً أو شيئاً ذا قيمة بأية صفة من الصفات كدخل متحصل من أي مورد من الموارد المذكورة في هذا القانون ما يعود لأي شخص خاضع للضريبة أو يخصه أو لأي شخص يكون خاضعاً للضريبة من ذلك المال أو الشيء فيما لو كان مقيماً في المملكة وغير فائس الأهلية يقتضي عليه ان يعد قائمة كلما كلفه بذلك بأموال التقدير بأشعار وان يسلم تلك القائمة خلال المدة المعينة في الأشعار موقعة بأصاته ومتضمنة: أ - بيانات صحيحة وحقيقية بجميع ذلك الدخل.

ب - اسم وعنوان كل شخص من الأشخاص الذين يعود اليهم ذلك الدخل. وتجري على أية قائمة كهذه احكام هذا القانون فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم القوائم أو التفاصيل التي يطلبها أموال التقدير بأشعار.

المادة (٣٣)

إن كل شخص يكون مسؤولاً بمقتضى هذا القانون عن دفع ضريبة بالنسبة عن شخص آخر يجوز له ان يستعفي من الاموال التي تصل اليه بالنسبة عن ذلك الشخص ميلناً يكفي لدفع تلك الضريبة ويبرأ من كل مسؤولية تجاه أي شخص كان بالنسبة لجميع الدفاتر التي يجريها استناداً الى هذا القانون وعملًا بأحكامه.

المادة (٣٤)

إذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان خاضعاً للضريبة عن سنة التقدير لو لم يتوف أو إذا توفي شخص خلال سنة التقدير نفسها أو خلال سنتين من انتهائها ولم يكن قد أجرى تقدير للضريبة المستحقة عليه تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للتوفي يكون ملزماً بدفع الضريبة المترتبة عليه ويتحمل قيمة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يترتب على التوفي ان يقوم بها أو يجريها بمقتضى هذا القانون لو بقي حياً على انه إذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير ووزع ثلثه الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير وجب على ذلك الممثل ان يدفع الضريبة حسب المعدل المعمول به في تاريخ توزيع التركة إذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور.

المادة (٣٥)

إذا كان ثمة شخصان أو أكثر مشتركين في إدارة مال مسلم لمهديتهم بصفتهم قيمين، فيجوز فرض الضريبة المستحقة عليهم بصفتهم تلك بالتزامن أو الانفراد، ويكونون مسؤولين متضامنين ومنفردين عن دفع تلك الضريبة.

المادة (٣٦)

١ - إذا دفع شخص الى آخر غير مقيم في المملكة أو إلى شخص مقيم فيها بالنسبة عن ذلك الشخص غير المقيم قائمة ومن أو دخلاً آخر خاضعاً للضريبة بمقتضى أحكام هذا القانون، خلافاً للدخل الذي تولت منه الضريبة بمقتضى أحكام المادة (٢٥) أو المادة (٤٢) من هذا القانون فيتوجب عليه ان يدفع تلك الفائدة أو ذلك الدخل ان يخصم منها أو منه ضريبة بمعدل مائتين وخمسين في المائة من كل دينار إلا إذا كان هو بنفسه

الاعمال التي يقوم بها القيمون... الخ

مدير الهيئة المعنوية

وجوب تقديم قوائم الممثلين أو الوكلاء

تمويض الممثل

الأشخاص المتوفون

القيمون المشتركون

تحويل الضريبة المستحقة على قائمة زمن أو حل دخل آخر مستحق الدفع لخصم غير مقيم وحساب مقدار الضريبة

هكذا من المأهول

ملزماً بدفع الضريبة المستحقة على الفائدة المذكورة أو الدخل المشار اليه بمقتضى المادة (٢٩) وعليه أن يقدم فوراً إلى مأمور التقدير حساباً عن الضريبة المخصوصة على هذا الوجه وإن يعلمه عن اسم وعنوان الشخص الذي ستدفع إليه تلك الفائدة أو ذلك الدخل ومن ثم يصبح المبلغ المخصوص ديناً للحكومة مستحقاً على الشخص المذكور أولاً وأوجب الدفع خلال مدة شهر واحد من تاريخ الخصم ويستوفى منه بهذه الصفة .

٢ - كل من تخلف عن تقديم حساب مكلف بتقديمه بمقتضى أحكام هذه المادة أو أهمل تقديمه يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لأحكام هذا القانون .

الفصل التاسع الكشوف

اعلان المكلفين

المادة (٢٧)

١ - يجوز لمأمور التقدير أن يكلف أي شخص بإشعار خطي يرسله إليه أن يزوده بكشف عن دخله والتفاصيل الأخرى التي تطلبها غايات هذا القانون فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة خلال مدة معقولة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ذلك الإشعار .

٢ - إذا لم يتسلم شخص خاضع للضريبة الإشعار المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة قبل اليوم الأولين شهر تموز من أية سنة يكون من واجبه أن يقدم إشعاراً لمأمور التقدير قبل اليوم الأول من شهر كانون الأول من تلك السنة بأنه خاضع للضريبة وكل من يتخلف عن تقديم هذا الإشعار أو يهمل ذلك يعتبر أنه مخالف لهذا القانون .

صلاحية مأمور

المادة (٢٨)

يجوز لمأمور التقدير كلما رأى ذلك ضرورياً ، أن يرسل إشعاراً خطياً إلى أي شخص يكلفه فيه أن يقدم إليه خلال مدة معقولة يحددها في الإشعار المذكور كشفاً إضافية أو تفاصيل أخرى بشأن أية مسألة من المسائل التي يقضي هذا القانون أو تطلب تقديم كشف بها .

صلاحية طلب

المادة (٢٩)

يجوز لمأمور التقدير رغبة في الحصول على المعلومات الثامة فيما يتعلق بدخل أي شخص ، أن يرسل إليه إشعاراً يكلفه فيه أن يقدم إليه خلال مدة معقولة أي كشف يبيته في الإشعار أو أن يحضر نفسه أو يرسل وكيله عنه أمام مأمور التقدير ويبرز للفحص الدفاتر أو المستندات أو الحسابات أو الكشوف التي يرى مأمور التقدير لزوماً لفحصها .

اعتبار الكشوف

المادة (٤٠)

إن كل كشف أو بيان أو نموذج يستدل منه أنه قدم بموجب هذا القانون من قبل أي شخص أو بالنيابة عنه ، يعتبر من كافة الوجوه أنه قدم من قبل ذلك الشخص أو بتفويض منه حسب مقتضى الحال إلا إذا اقيم الدليل على عكس ذلك وكل من وُصف كسفاً أو بياناً أو نموذجاً كهذا يعتبر أنه ملزم بجميع الأمور المدرجة فيه .

المعلومات

المادة (٤١)

١ - يجوز لمأمور التقدير أن يكلف أي موظف من موظفي الحكومة أو من موظفي أية سلطة محلية أو هيئة حكومية أخرى أن يزوده بما قد يكون يحتاجه من التفاصيل اللازمة لغايات هذا القانون . ويعتبر في ذلك أن لا يكره الموظف المذكور بحكم هذه المادة على انشاء أية تفاصيل يكون ملزماً بحكم القانون بالمحافظة على كتمانها ، وكل مسألة تنشأ عن مقتضيات هذه المادة يقررها وزير المالية ويكون قراره حاسماً نهائياً .

٢ - لا يكره تكليف أي مستخدم (بكر الدال) بهذا ذكره بإشعار مأمور التقدير عليه أن يقدم خلال المدة المحددة في الإشعار كشفاً عن أية سنة يتضمن : -

أ - أسماء كافة الأشخاص المستخدمين لديه وعمل أقاتهم .
ب - الدفاتر والملاوات التي تدفع لاولئك الأشخاص مقابل استخدامهم ذلك باستثناء الأشخاص غير المستخدمين في عمل آخر والذين لا تزيد الاجور أو العوائد التي يتقاضاها كل منهم عن عمله في تلك السنة على مائة وعشرين ديناراً .

وتسري على مثل هذا الكشف أحكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشوف أو التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير بإشعار ولا يقع المستخدم (بكر الدال) تحت طائلة العقوبة لأنه لم يدرج في الكشف اسم وعمل إقامة أي شخص مستخدم لديه وغير مستخدم في أي عمل آخر إذا ظهر لمأمور التقدير بعد اجراء التحقيق أن ليس لذلك الشخص دخل خاضع للضريبة .

٣ - إذا كان المستخدم (بكر الدال) هيئة من الأشخاص فيعتبر مدير تلك الهيئة أو كبير موظفيها أنه هو المستخدم (بكر الدال) إبقاء بالغايات المقصودة من هذه المادة ، ويعتبر كل عضواً مجلس إدارة الشركة أو كل شخص يعمل في إدارتها . مستخدم كشخص (بفتح الدال) .

المادة (٤٢)

١ - يترتب على كل شخص مسؤول عن دفع أي مبلغ يخضع للضريبة بمقتضى أحكام البندين (ب) و(هـ) من الفقرة الأولى من المادة (٥) أن يخضع عند الدفع ضريبة دخل من المبلغ الواجب دفعه وفقاً للطريقة المقررة وعلى أساس الفقرة المقررة .

٢ - أن كل مبلغ يخضع على هذا الوجه يجري تقاضاه إيفاء بغايات الجباية من الضريبة المفروضة على دخل الشخص الخاضع للضريبة عن سنة التقدير التي تلي سنة التقدير التي جرى فيها الخصم .

٣ - يترتب على الشخص الذي يجري هذا الخصم أن يقدم إلى مأمور التقدير في كل شهر حساباً بالمقادير التي خصمها ومن ثم تكون تلك المبالغ المخصوصة ديناً للحكومة مستحقاً على الشخص الذي خصمها ، وتستوفى منه بهذه الصفة .

٤ - إذا كان شخص ملزماً بدفع دخل خاضع للضريبة بمقتضى البند (ب) أو البند (هـ) من الفقرة (١) من المادة (٥) ولم يخضع الضريبة أو إذا كان ذلك الشخص بعد خصم الضريبة قد تخلف عن دفع الضريبة وفقاً لما تتطلبه هذه المادة فيعتبر ذلك الشخص أنه مكلف متخلف عن دفع الضريبة أو تعتبر الشركة إذا كان ذلك الشخص يدفع الدخل كما ذكر أعلاه بالنيابة عن الشركة أنها مكلفة متخلفة عن دفع الضريبة وتسري على ذلك الشخص أو تلك الشركة أحكام المادة (٥٧) وذلك دون إحجام بأية نتائج أخرى قد تترتب على ذلك الشخص أو تلك الشركة .

٥ - يجوز لمأمور التقدير دون إحجام بالصلاحيات المخولة له بهذا القانون ، أو لأي موظف مفوض منه بذلك الشأن كتابة أن يدخل مكان أي مستخدم (بكر الدال) ويطلع على دفتاره أو قيوده أو أية مستندات أخرى تتعلق بالخصميات الجارية بمقتضى هذه المادة ويجوز له إذا رأى ذلك ضرورياً من أجل التأكد من العمل بأحكام هذه المادة أو أي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة أو من أجل الحيلولة دون التماس من أحكام هذه المادة أو أي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة أن يستجوب المستخدم (بكر الدال) وأي مستخدم (بفتح الدال) .

٦ - يترتب على كل شخص يستجوب بمقتضى أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة وكل مستخدم (بكر الدال) أن يقدم كافة التيسيلات التي في وسعه تقديمها للشخص الذي يقوم بالاستجواب أو التحري بمقتضى الأحكام المذكورة حسب مقتضى الحال وإن يجب على كل سؤال يوجه إليه إجابة تامة صادقة .

المادة (٤٣)

إذا قام شخص بأية حقة كانت :

أ - بقبض ربح أو دخل يطبق عليه هذا القانون، وكان ذلك الربح أو الدخل يخص شخصاً آخر ، أو

ب - يدفع أي ربح أو دخل كهذا إلى شخص آخر أو لأمره .

يجوز لمأمور التقدير أن يرسل إليه أولاً إشعاراً يكلفه فيه أن يقدم خلال مدة يحددها في الإشعار

كيفية تضمن :

١ - مقدار الربح أو الدخل المذكور بكامله .

تقديم كشف
بالدخل الذي
يستلم لحساب
أشخاص آخرين
أو يدفع
لأشخاص
آخرين

هكذا من الأشغال

٢ - اسم وعنوان كل شخص يخضع لذلك الرميح أو الدخل .

المادة (٤٤)

يُكلف مشغلي الأراضي المسققات بتقديم كشف يدل أيجارها بـ مقدار بدل الأيجار المستحق الدفع وأي موز آخر يكون بمثابة بدل أيجار .

المادة (٤٥)

يجوز لمأمور التقدير أن يرسل إلى أي شخص اشعاراً خطياً يكلفه فيه أن يقدم خلال مدة معقولة بحددها في الاشعار ، كشفاً يتضمن أسماء المستأجرين والزلاء الذين يقيمون في بيته أو فندقه أو مؤسسة في تاريخ الاشعار والذين كانوا مقيمين على هذه الصورة طيلة الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ الاشعار بقطع النظر عن أية غيبة موقفة .

المادة (٤٦)

الشركات العادية

١ - إذا اقتنع مأمور التقدير أن ثمة شخصين أو أكثر يتعاملون معاً حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة :

أ - يعتبر دخل أي شريك من الشركاء أنه الدخل الذي من حقه الحصول عليه خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخل الشركة (ويتحقق من مقدار ذلك الدخل وفقاً لأحكام هذا القانون) ويقضي أنه يدور في كشف الدخل الذي يقدمه ذلك الشريك بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب - أن الشريك المقدم (بفتح الدال المشددة) أي الشريك الذي بسبب كونه مقيماً في المملكة : أ - ورد اسمه أولاً في اتفاق الشركة العادية ، أو

ب - يكون الشريك المقدم العامل ، إذا كان الشريك المقدم بالتسمية شريكاً غير عامل .

يرتب عليه ، حينما يكلفه مأمور التقدير أن يقدم كشفاً يدخل الشركة العادية من أية سنة ، ويجري التحقيق من مقدار ذلك الدخل وفقاً لأحكام هذا القانون ، وأن يضمته أسماء وعناوين الشركاء الآخرين في الشركة مع مقدار الحصة التي استحقها كل منهم من دخل تلك السنة .

٢ - إذا لم يكن أحد من الشركاء مقيماً في المملكة يقوم بأعداد وتقديم الكشف عما في الشركة أو وكيلها أو مديرها أو عميلها المقيم في المملكة .

٣ - تسري على أي كشف تقضي هذه المادة بأعداده وتقديمه أحكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشف أو التفاصيل بموجب إشعار من مأمور التقدير .

١ - أ - إذا لم يقتنع مأمور التقدير أن ثمة شخصين أو أكثر يتعاملون معاً حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة ، تعتبر أرباح أو مكاسب تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصناعة أنها تأتي إلى الشخص الذي يختاره مأمور التقدير من الأشخاص الذين تالوا حصة من تلك الأرباح أو المكاسب ، وتقدر الضريبة وفقاً لذلك .

ب - إذا جرى التقدير وفقاً لأحكام البند (١) من هذه الفقرة لا تعتبر الشركة أنها مقيمة من الأشخاص . إلغاء الغايات المقصودة من المادة (٢٧) .

٢ - ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع استئناف القرار الذي يتخذه مأمور التقدير لدى ممارسته صلاحية الخيار المخولة له ، عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لأحكام المادة (٥٣) .

المادة (٤٧)

توقيع الاشعارات

كل إشعار يصدره مأمور التقدير بمقتضى هذا القانون يجب أن يكون موقفاً بتوقيمه أو بتوقيع أشخاص مفوضين من قبله لهذا الغرض ويعتبر كل إشعار قانونياً إذا كان توقيع مأمور التقدير أو توقيع أولئك الأشخاص مطبوعاً أو مكتوباً عليه حسب الأصول على أنه بالنسبة لأي إشعار خطي يصدر لفحص بمقتضى هذا القانون ليكلف فيه أي شخص أو شاهد بالظهور أمام مأمور التقدير ببيان يكون موقفاً بتوقيع مأمور التقدير نفسه أو بتوقيع الأشخاص المفوضين من قبله أنفسهم وكل توقيع مثبت على إشعار يستدل منه على أنه توقيع أي شخص معين أو مفوض على الوجه المذكور آنفاً يعتبر أنه توقيع ذلك الشخص إلى أن يقام الدليل على عكس ذلك .

تبليغ الاشعارات والأعضاء من البريد

المادة (٤٨)

١ - يجوز تبليغ الكشف والاشعارات وأي إشعار آخر صادر عن دائرة ضريبة الدخل لأي شخص إما بتسليمه إياه بالذات أو بإرساله في البريد المسجل إلى آخر عنوان معروف لحمل عمله أو إلى آخر عنوان خاص معروف له وإذا جرى التبليغ على الوجه الأخير يعتبر الإشعار أنه بلغ بعد مدة لا تزيد على العشرة أيام من يوم إرساله في البريد إذا كان الشخص المذكور مقيماً في المملكة أو في اليوم التالي لليوم الذي يصل فيه عادة إلى جهة الإرسال في سياق البريد الاعتيادي إذا لم يكن مقيماً في المملكة ، ويكتفي بالثبات وتوقع التبليغ على هذا الوجه أن يقام الدليل على أن الرسالة المحتوية على الكشف أو الاخطار أو الاشعار قد حوت وأرسلت في البريد على الوجه الصحيح .

٢ - يجوز إرسال كافة الكشف والمعلومات الإضافية والمكتبات الناشئة عنها وعن دفع الضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون بواسطة البريد معفاة من الاجرة في غلافات مكتوب عليها عبارة (ضريبة الدخل) وكذلك تعفى من الطوابع كافة الاستدعاءات والاعتراضات التي تقدم لمأمور التقدير أو لمدير ضريبة الدخل فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون .

الفصل العاشر التقديرات

المادة (٤٩)

اجراء التقدير من قبل مأمور التقدير

١ - يباشر مأمور التقدير تقدير الضريبة المستحقة على كل مكلف حالما يمكنه بعد انتهاء المهلة المخصصة للمكلف لتقديم الكشف المختص به .

٢ - في الأحوال التي يقدم فيها شخص من الأشخاص أي كشف يجوز لمأمور التقدير :

أ - أن يقبل الكشف كما هو ويجري التقدير على أساسه ، أو

ب - أن يقرر مبلغ دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة وأن يقدر عليه مقدار الضريبة تبعاً لذلك إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الكشف ليس صحيح بحسب حكمه .

٣ - في الأحوال التي لا يقدم فيها شخص أي كشف ويرى مأمور التقدير أن ذلك الشخص مكلف بدفع الضريبة يجوز له أن يحدد دخل ذلك الشخص ، مستملاً في ذلك فطنته ودرأته وأن يقدر عندئذ الضريبة المستحقة على ذلك الشخص تبعاً لذلك على أن هذا التقدير لا يؤثر في التبعة التي تقع على ذلك الشخص من جراء تخلفه عن تقديم الكشف .

المادة (٥٠)

صلاحية وزير المالية بفسخ قرارات مأمور التقدير

يجوز لوزير المالية أو من ينيه عنه خلال ستة أشهر التقدير أو خلال سنتين بعد انتهائها أن يطلب الضبط المتعلق بأية إجراءات اتخذها مأمور التقدير بموجب هذا القانون وأن يجري أو أن يوجه بإجراء التحقيقات التي يستتبعها إجراءاته وأن يصدر الأوامر التي يستتبعها بشأن تلك الإجراءات على أن تراعى في ذلك أحكام هذا القانون . ويشترط في ذلك أن لا يصدر وزير المالية أو من ينيه أمراً من شأنه أن يحجب بمكلف دون أن يسمح أقوال ذلك المكلف أو يتيح له فرصة معقولة لبسط قضيته ويشترط أيضاً أن لا ينقص ذلك من حق المكلف في رفع استئناف ضد التقدير الذي يجري بموجب هذه المادة .

المادة (٥١)

قائمة الأشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم واشعارات التقدير

أ - على مأمور التقدير أن يند جدولاً بالأشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم حالما يمكنه ذلك . ب - تندرج في هذه الجداول (التي يشار إليها فيما يلي بجدول التقدير) أسماء وعناوين الأشخاص الذين قدرت عليهم الضريبة ومقدار الدخل الخاضع للضريبة العائد لكل منهم مقدار الضريبة المستحقة عليهم وأية بيانات أخرى قد تبين درجتها .

ج - عندما تكتمل في مكتب مأمور التقدير نسخ تامة عن جميع اشعارات التقدير وعن جميع اشعارات التقدير المعدلة تواف هذه النسخ جداول التقدير للغايات المقصودة من هذا القانون .

هكذا من الأشغال

صلاحية مأمور
التقدير في تنقيح
التقدير إذا قدم
اعتراض عليه

المادة (٥٢)

أ - على مأمور التقدير أن يتخذ التدابير لتبليغ كل شخص من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في جدول التقدير إشعاراً ببلغه إياه ، أما بالذات أو برسالة بالبريد المسجل إلى محل إقامته الاعتيادي متضمناً مقدار دخله الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه وأن يخيره عن الحقوق الممنوحة له في الفقرة التالية .
ب - إذا رغب شخص ما في أن يعترض على التقدير فيجوز له أن يبلغ مأمور التقدير اعتراضاً خطياً يطلب إليه فيه أن يعيد النظر في الضريبة المقدرة عليه وينقحها ويجب أن يتضمن الاعتراض المذكور جوهر الأسباب التي يستند إليها الشخص في اعتراضه على التقدير وأن يقدم هذا الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه إشعار التقدير على أنه إذا اقتنع مأمور التقدير بأن الشخص المعترض على التقدير لم يتمكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة بسبب غيابه عن المملكة أو مرضه أو لأي سبب آخر معقول جاز له عندئذ أن يمدد تلك المدة إلى الأمد الذي يراه معقولاً بالنسبة لظروف القضية .

ج - لدى استلام مأمور التقدير الاعتراض المشار إليه في الفقرة (ب) من هذه المادة ، له أن يكلف مقدم الاعتراض أن يروده بالبيانات التي يراها ضرورية عن دخله وباراز جميع الدفاتر والمستندات الأخرى الموجودة في عهده بما له علاقة بدخله ، كما يجوز له أن يكلف أي شخص يعتقد أن في وسعه الادلاء ببيئة حول التقدير الواقع أن يحضر أمامه ، ويجوز له أن يستجوب ذلك الشخص بالنسبة أو بدونه على أنه يجب أن لا يستجوب الكاتب المستخدم لدى المكلف أو وكيله أو خادمه أو أي شخص آخر يكون مؤتمناً على أسرار عمله إلا بطلب من المكلف نفسه .

د - إذا كان شخص ما من قدرته عليه الضريبة واعتراض عليها عاذا فاتفق مع مأمور التقدير على المبلغ الذي ينبغي تقديره عليه فيجب تعديل التقدير تبعاً لذلك الاتفاق ويبلغ ذلك الشخص إشعاراً بمبلغ الضريبة المستحقة عليه .

هـ - إذا لم يتم الاتفاق فعلياً مأمور التقدير عندئذ أن يبين مقدار الضريبة بأمر خطي وأن يجري ما ينبغي لتبليغ الأمر المذكور إلى الشخص الذي وقع التقدير عليه وفقاً للطريقة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

الفصل الحادي عشر الاستئناف والتمييز

المادة (٥٣)

الاستئناف
والتمييز

أ - يجوز لكل من لحقه إجحاف من تقدير وقع عليه ولم يتمكن من الاتفاق مع مأمور التقدير بالصورة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٥٢) من هذا القانون أن يستأنف ذلك التقدير إلى محكمة الاستئناف وفقاً لنظام أصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل الصادر بمقتضى هذا القانون ويصدر مأمور التقدير مستأنفاً عليه وعندما يكون أمر التقدير صادراً عن وزير المالية أو من ينييه عنه بمقتضى المادة (٥٠) فيكون الوزير أو من ينييه عنه مستأنفاً عليه وإبقاء لتأيات قانون ضريبة الدخل تمييز محكمة الاستئناف محكمة حقوقية .

ب - تسمع كافة الاستئنافات مرافعة ولكن بصورة غير علنية إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك .

ج - للمحكمة أن تقر التقدير أو تخفضه أو تزيد أو تلغيه أو أن تعيد القضية إلى مأمور التقدير لإعادة التقدير أو أن تصدر الأمر الذي تستصوبه .

د - فإن تبيّن قسامة الدليل على أن التقدير المبني منه هو تقدير باهظ تقع على المستأنف .

هـ - يكون كل حكم أو أمر تصدره المحكمة في هذا الصدد نهائياً وغير قابل للتبنيح إلا إذا تجاوز مبلغ ضريبة الدخل المقدرة من قبل مأمور التقدير أو وزير المالية أو من ينييه عنه مبلغ المائة دينار .

و - يبلغ مأمور التقدير المستأنف أو المميز إشعاراً بمقدار الضريبة المستحقة عليه وفقاً لقرار المحكمة .

المادة (٥٤)

أ - لا يجوز إبطال أية مذكورة تقدير أو أي إجراء آخر يستند منه على أنه اتخذ بمقتضى أحكام هذا القانون

ولا يجوز اعتباره باطلاً أو قابلاً للبطلان بمجرد وجود نقص شكلي فيه كما لا يجوز أن يؤثر مفعول وجود خطأ أو نقص أو سهو فيه إذا كانت تلك المذكورة أو ذلك الإجراء بجهوره ومفعوله متفقاً ومطابقاً لمقصد ومعنى هذا القانون أو أي تعديل يطرأ عليه .

الفصل الثاني عشر التحصيل

المادة (٥٥)

أ - في الأحوال التي يقع فيها الاعتراض على التقدير أو الاستئناف يؤجل تحصيل الضريبة إلى أن يفصل في ذلك الاعتراض أو الاستئناف على أنه يجوز لمأمور التقدير في أية حالة من هذه الأحوال أن ينفذ دفع الجزء غير المختلف عليه من الضريبة إن كان هنالك جزء كهذا .

المادة (٥٦)

أ - تدفع الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تبليغ إشعار التقدير بمقتضى المادة (٥٠) من هذا القانون ، ولمأمور التقدير أن يؤخر أجل الدفع أو أن يجعله على أقساط .

المادة (٥٧)

أ - إذا لم تدفع أية ضريبة خلال المدة المبينة في المادة (٥٦) من هذا القانون :
أ - يضاف إلى مقدار الضريبة المستحقة الدفع مبلغ لا يزيد على عشرة في المائة منه ، على أنه يجوز لمأمور التقدير أن يعفي المكلف من دفع هذه الغرامة كلها أو أي جزء منها إذا تأكد لديه أن التأخير كان لسبب مشروع وتطبق على تحصيل هذا المبلغ أحكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل الضريبة .
ب - على مأمور التقدير أن يبلغ مذكرة تكليف إلى الشخص الذي قدرت عليه الضريبة فإذا لم يتم الدفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ تلك المذكورة يجوز له أن يباشر في تنفيذ التحصيل بمقتضى قانون جباية الضرائب المعمول به .

المادة (٥٨)

أ - إذا كان قد أرجى استيفاء الضريبة كلها أو بعضها ريثما تظهر نتيجة الاعتراض أو الاستئناف فإن مقدار الضريبة غير المدفوع المعين على أساس التقدير الذي تقرر في الاعتراض أو الاستئناف حسبما تكون الحالة يصبح مستحق الدفع خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي يتسلم فيه المكلف إشعاراً بالضريبة المستحقة عليه وإذا لم تدفع هذه الضريبة خلال هذه المدة تطبق عليه أحكام المادة السابقة .

المادة (٥٩)

أ - إذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بأن شخصاً قدرت الضريبة عليه يحتمل أن ينادر المملكة قبل أن تصبح هذه الضريبة مستحقة الدفع بمقتضى أحكام المادتين (٥٦) و (٥٨) من هذا القانون دون أن يدفع الضريبة يجوز أن يرسل إلى ذلك الشخص إشعاراً كتابياً يكلفه فيه بدفع الضريبة خلال مدة تحدده في الإشعار ويجتذ الضريبة مستحقة الدفع عند انتهاء أجل المدة المحددة على هذه الصورة وإذا لم تدفع تحصل فوراً بالصورة المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا القانون ما لم يؤمن دفعها بضمانة يقتنع بها مأمور التقدير .

ب - إذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بأن الضريبة المستحقة على أي دخل خاضع للضريبة قد يتعذر تحصيلها في النهاية يجوز له أن يقوم فيما يلي في أي وقت من الأوقات وفقاً لما تقتضيه الحالة :
أ - أن يكلف فوراً أي شخص بإشعار كتابي يرسله إليه أن يقدم كشفاً بذلك الدخل مع بيان تفاصيله خلال مدة يبينها في الإشعار .

ب - أن يقدر دخل ذلك الشخص بالمبلغ المذكور في الكشف وإذا لم يقدم الكشف أو إذا كان مأمور التقدير غير مقتنع به فالمبلغ الذي يعتبره معقولاً ويشترط في ذلك أنه إذا أجرى تقدير كهذا قبل بدء سنة التقدير تكون الضريبة مستحقة الدفع على أساس الفئة أو الفئات المعمول بها في تاريخ التقدير إذا لم تكن قد عينت فئة الضريبة عن سنة التقدير المذكورة حتى ذلك التاريخ .

هكذا من الأشغال

ج - أن يكلف بإشعار كافي الشخص المقدرة عليه الضريبة بأن يقدم في الحال ضماناً على دفع الضريبة يرضى بها مأمور التقدير .

د - ويجوز لمأمور التقدير أن يطلب إلى السلطات المختصة عدم السماح للمكلف المذكور بمغادرة المملكة إلى أن تسوى قضيته .

٢ - يبلغ إشعار التقدير بمقتضى أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة إلى الشخص الذي قدرت الضريبة عليه وتكون كل ضريبة مقدرة على هذه الصورة بمقتضى أحكام الفقرة المذكورة مستحقة الدفع لدى إعطاء تكليف كتابي يدفعها بتوقيع مأمور التقدير وإذا لم تدفع تحصل فوراً بالصورة المقررة في المادة (٥٧) من هذا القانون ما لم يؤمن دفعها بضمانة يقتنع بها مأمور التقدير .

٤ - كل من دفع الضريبة بمقتضى تكليف أصدره المأمور التقدير أو قدم ضماناً على دفعها بمقتضى الفقرة (٢) من هذه المادة يكون له حق الاعتراض والاستئناف وفقاً لأحكام هذا القانون . ويسوى المبلغ الذي دفعه طبقاً لنتيجة ذلك الاعتراض أو الاستئناف .

الفصل الثالث عشر

الرديات

المادة (٦٠)

١ - إذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقتنه أن شخصاً دفع عن أية سنة من سني التقدير بطريق الخصم أو بأية طريقة أخرى مقداراً من الضريبة يزيد على المقدار الصحيح المستحق عليه ، فيحق لذلك الشخص أن يسترد المبلغ الزائد الذي دفعه وكل ادعاء باسترداد الضريبة بمقتضى المادة يقتضي أن يقدم خلال ثلاث سنوات من نهاية سنة التقدير التي دفعت فيها الضريبة وبصدر مأمور لتقدير شهادة بالمبلغ الواجب رده وتقوم وزارة المالية عند تسلمها هذه الشهادة برد المبلغ المذكور فيها .

٢ - فيما عدا المبالغ الجائز ردها نتيجة الفصل في أي اعتراض أو استئناف لا ترد الضريبة عن أية سنة تقدير إلى أي شخص تخلف عن تقديم كشف بشأنها أو أهمل تقديره أو قدرت الضريبة المستحقة عليه بما يزيد على المبلغ المبين في الكشف بشرط أن يكون ذلك الشخص قد تبلغ إشعاراً بالضريبة المقدرة عليه عن تلك السنة ، إلا إذا أقيم الدليل على وجه يقتنع به مأمور التقدير أن أعمال ذلك الشخص أو تخلفه عن تقديم كشف صحيح لم يكن مبيته احتيالاً أو غشاً أو إغفالاً مقصوداً .

٣ - كل من لحق به إجحاف من جراء قرار أصدره مأمور التقدير بشأن المبلغ الواجب رده بمقتضى أحكام هذه المادة يحق له استئناف ذلك القرار كما لو كان قد لحق به إجحاف من جراء تقدير الضريبة المستحقة عليه .

الفصل الرابع عشر

الجزاء والعقوبات

المادة (٦١)

كل من أتى أي أمر من الأمور التالية دون سبب كاف :
أ - تخلف عن العمل بمقتضيات إشعار صدر إليه بمقتضى هذا القانون ، أو
ب - تخلف عن الحضور إجابة لإشعار صدر إليه بمقتضى هذا القانون أو حضره ولكنه تخلف عن الإجابة على أي سؤال وجه إليه بصورة مبررة ، يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً .

المادة (٦٢)

١ - كل من أتى أي أمر من الأمور التالية دون سبب كاف :
أ - قدم كشفاً غير صحيح وذلك بإغفال أو إقراض أو حذف أي دخل أو جزء من الدخل المكلف بتقديم كشف به بمقتضى هذا القانون ، أو

ب - أعطى معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بأي أمر أو مسألة تؤثر في مسؤوليته أو في مسؤولية أي شخص آخر أو شركة عادية في دفع ضريبة الدخل ،

يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً ويضعف مبلغ الضريبة الذي خفض عنه من جراء ذلك الكشف غير الصحيح أو المعلومات غير الصحيحة .

٢ - لا يعاقب أي شخص بمقتضى هذه المادة عن فعل ارتكبه إلا إذا قدمت الشكوى المتعلقة بذلك الفعل في ستة التقدير التي ارتكب الفعل خلالها أو بشأنها أو في خلال ستة أشهر بعد انتهائها .

المادة (٦٣)

عقوبة الاحتيال والتزوير

كل من أتى فعلاً من الأفعال التالية عن قصد بنية التلصص من دفع الضريبة أو مساعدة غيره على التلصص من دفعها ، أي : -

أ - اغفل في كشف قدم بمقتضى هذا القانون ، إدراج دخل يقتضي عليه إدراجه فيه ، أو

ب - إدراج أي بيان كاذب أو نفقة غير صحيحة في كشف قدم بمقتضى هذا القانون ، أو

ج - أعطى أي جواب كاذب شفوي أو كتابي على أي سؤال أو طلب وجه إليه للحصول على معلومات يتطلبها هذا القانون .

يعاقب لدى إدانته عن كل فعل من هذه الأفعال بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً .

د - أعد أو حفظ أو سمح باعداد أو حفظ أية دفاتر حسابات مزيفة أو قيود مزيفة أخرى أو زور أو سمح بتزوير أية دفاتر أو قيود ، أو

هـ - لجأ إلى استعمال أي احتيال أو حيلة أو خدعة مهما كانت أو جاز استعمال أي احتيال أو حيلة أو خدعة كهذه . يعاقب لدى إدانته عن كل فعل من هذه الأفعال بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز الشهر أو بكليهما العقوبتين .

المادة (٦٤)

يجوز لمدير ضريبة الدخل أن يجري مصادرة عن أي فعل ارتكب خلافاً لأحكام المواد (٦١) و (٦٢) من هذا القانون ويجوز لتقبل صدور الحكم أن يوقف أية إجراءات متخذة بمقتضاها ، أو أن يجري أية مصادرة بشأنها .

المادة (٦٥)

ان اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالعقوبة أو الغرامة أو عقوبة الحبس بمقتضى هذا القانون لا يعني أي شخص من مسؤولية دفع ضريبة الدخل المكلف بدفعها أو التي يصبح مكلفاً بدفعها .

وجوب دفع الضريبة بالرغم من الاجراءات المتخذة للعقوبة

المادة (٦٦)

ان أحكام هذا القانون لا تؤثر في أية إجراءات جزائية يمكن اتخاذها بمقتضى أي قانون أو تشريع آخر .

الفصل الخامس عشر

صلاحية إصدار الأنظمة والتعليمات

المادة (٦٧)

١ - لمجلس الوزراء أن يصدر بموافقة الملك أنظمة لتنظيم الأصول المتبعة في الاستئنافات التي ترفع بمقتضى هذا القانون وأن يضمن تلك الأصول أحكاماً تتعلق بدفع الرسوم والدفع إلى المحكمة وتقديم الينات .

٢ - لاقتطاع الضريبة ودفعها من الرواتب ومساكنات التقاعد التي تدفع من الخزينة أو من أي دخل آخر خاضع للضريبة بمقتضى الفقرتين (ب) و (هـ) من البند الأول من المادة (٥) .

٣ - لوضع أية أنظمة أخرى يراها ضرورية لأجل تنفيذ غايات هذا القانون .

هكذا من الأشغال

المادة (٦٨)

لوزير المالية أن يصدر من حين إلى آخر تعليمات لوضع نماذج الكشف والادعاءات واللوائح والبيانات والاشعارات المستعملة بمقتضى هذا القانون .

الفصل السادس عشر

إنهاء وبه العدل بهذا القانون

المادة (٦٩)

بدء العمل
بالقانون

- ١ - باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك في هذا القانون ومع مراعاة أحكام المادة السادسة منه تسري أحكامه اعتباراً من سنة التقدير ١٩٥٤/١٩٥٥ التي تبدأ من اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ .
- ٢ - اجتناباً للشك يصرح بأن ضريبة الدخل تفرض وتحصل عن كل سنة من سني التقدير السابقة لسنة التقدير ١٩٥٤/١٩٥٥ وفقاً لقوانين ضريبة الدخل المعمول بها في المملكة والتعديلات الطارئة عليها قبل سريان أحكام هذا القانون ويصرح بأن ضريبة الدخل تفرض وتحصل عن كل سنة من سني التقدير ابتداء من سنة التقدير ١٩٥٤/١٩٥٥ وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (٧٠)

القوانين الملغاة

- مع مراعاة ما نص عليه بخلاف ذلك في هذا القانون تلغى قوانين ضريبة الدخل التالية :
- ١ - قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ المنشور في العدد ٣٨٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٤/١ وما ادخل عليه من تعديلات .
 - ٢ - ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد ٥١٣ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٥ كانون ثاني سنة ١٩٣٦ .
 - ٣ - القانون الموحد لذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ المنشور في العدد ٨٤٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٢/١٢/١٩٤٥ . وما ادخل عليه من تعديلات .
 - ٤ - قانون ضريبة الدخل رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ المنشور في الملحق رقم (١) من العدد ١٥٦٨ من الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٩ وما ادخل عليه من تعديلات وصدر بموجبها من أنظمة .
 - ٥ - قانون ضريبة ارباح الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ المدرج في العدد ١٥٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٧/٣/٢٩ .
 - ٦ - القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١ قانون يقضي بتوحيد التشريعات المتعلقة بضريبة الدخل في المملكة .
 - ٧ - القانون المؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٥١ المعدل للقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١ .
 - ٨ - قانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣ ذيل قانون ضريبة الدخل رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١ .
 - ٩ - كل تشريع أردني أو فلسطيني صدر قبل سن هذا القانون إلى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .

المادة (٧١)

رئيس الوزراء ووزير المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/٣/٢٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
فوزي الملقى

وزير المالية
سليمان سكر

وزير العدلية
بهجت التلهوني

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٤ ، نوافق على النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى أنظمة الدولة :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٤

نظام التلغراف اللاسلكي (المعدل)

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤

- ١ - يطلق على هذا النظام (نظام التلغراف اللاسلكي - المعدل - رقم ٢ لسنة ١٩٥٤) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد وبمعدل به من تاريخ ١/٤/١٩٥٤ .
- ٢ - تضاف الفقرة التالية الى نظام التلغراف اللاسلكي المعدل رقم ١ لسنة ١٩٥٤ :
« اذا زاد عدد الكلمات في حالي البث والاقطاع عن خمسة آلاف كلمة في الشهر تعقد اتفاقية خاصة مع صاحب الرخصة تحدد فيها الأجور المقطوعة على أن لا تقل الأجرة عن عشرة دقائق في الشهر وتعتبر الاتصالات الداخلية بفروع صاحب الرخصة وحدة متممة لأجزاء الأجهزة الأخرى له في المملكة مشمولة بتلك الاتفاقية » .

١٩٥٤/٣/١٧

الحسين بن طلال

وزير المعارف احمد طوقان	وزير المالية سليمان سكر	نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة سيد المقي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع فوزي الملقى
وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية حسين فخري الخالدي	وزير الداخلية هراع المجالي	وزير الاقتصاد والانشاء انور الخطيب	وزير التجارة انطاس حانيا
وزير العدلية والقائم بأعمال قاضي القضاة بهجت التلهوني	وزير الصحة مصطفى خليفة	وزير المواصلات (...)	وزير الزراعة حكمت المصري

قرار رقم (٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

- بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٤/٢/٩ رقم ١٤٤٨/٢/٧٤/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في تفسير أحكام قانون التقاعد فيما يتعلق بالنقطتين التاليتين :
- ١ - هل يعتبر الوزراء موظفين بالمعنى المقصود في قانون التقاعد اذا كانوا لا ينوون أن يكونوا تابعين للتقاعد .
 - ٢ - هل يمكن رد الحسميات السابقة التي اقطعت من مرتباتهم لحساب التقاعد في حالة اعطائهم تصريحاً خطياً بأن يكونوا غير تابعين للتقاعد بمقتضى الفقرة الأخيرة من الفقرة (١) من المادة السادسة من قانون التقاعد .
- وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المشار اليه وعلى المناقشات الجارية بهذا الشأن بين معالي وزير المالية ومعالي رئيس ديوان المحاسبة وعلى قانون التقاعد وأنظمة الموظفين نجد :
- ١ - ان المادة الثالثة من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ نصت على ان كلمة موظف في هذا القانون تعني (الموظف التابع للتقاعد) .

٢ - أن المادة ٦قرة (أ) منه نصت على أن الموظفين التابعين للتقاعد هم جميع موظفي الحكومة الأردنيين المصنفين إلا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يخوله حق التقاعد .

٣ - أن المادة ٩ منه نصت على أنه (يجوز لمجلس الوزراء أن يحيل على التقاعد أي موظف أكمل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد . وكل موظف بلغت مدة خدمته المقبولة للتقاعد ثلاثين سنة وكان قد بلغ الخمسين من عمره له الحق في أن يتقاعد ... الخ) .

٤ - أن المادة (١٨) منه نصت على أنه (إذا عجز موظف أثناء خدمته التابعة للتقاعد عن أداء واجبات وظيفته أو واجبات أخرى عائلية لها تعلق له من قبل الحكومة بسبب حادث أو مرض أو علة أخرى فانه يحال على التقاعد ان كان مستحقاً ذلك بمقتضى أحكام هذا القانون وان لم يكن كذلك يمنح مرتب تقاعد أو اكرامية ... الخ) .

٥ - أن المادة العاشرة منه نصت على أنه :

أ - يكسب رؤساء الوزارات والوزراء حق التقاعد عند اعتزالهم مناصبهم سواء أكان بالاستقالة أم بالإقالة إذا كانوا قد أكملوا مدة خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد سواء أكانوا قد بلغوا الخمسين من عمرهم أم لم يبلغوها .

ب - إذا اضطر رئيس الوزراء أو أحد الوزراء الى الاستقالة أو أقيل بسبب حادث أو مرض أو علة أخرى فينال كل منهم مرتب تقاعد أو اكرامية حسبما تكون الحالة بالاستناد الى أحكام المادة (١٨) من هذا القانون ... الخ .

٦ - أن المادة (٢) من نظام الموظفين عرفت الموظف بأكماله (كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلية في ملاك الدولة الخاص للموظفين) .

ومن هذه النصوص يظهر جلياً أن واضع القانون قد أفرد نصوصاً خاصة بتقاعد الموظفين كما أفرد نصوصاً خاصة بتقاعد الوزراء وهو أمر يدل بطبيعة الحال على أن استحقاق الوزراء التقاعد لا يقوم على أساس أنهم من الموظفين بالمعنى المقصود من هذا التمييز وإنما على أساس نصوص صريحة تختص بهم بالذات . وحيث أنه لم يرد في النصوص الخاصة بالوزراء ما يجيز لهم التحال من الأحكام القانونية التي توجب اعتبارهم تابعين للتقاعد .

وحيث أن الشق الأخير للفقرة (أ) من المادة السادسة من قانون التقاعد يقتصر حكمه على الموظفين الذين يخدمون بمقتضى عقد .

وحيث أن خدمة الوزراء لا تقوم على أساس تماثلي .

فاتنا نرى أنه لا خيار للوزراء بموجب قانون التقاعد في اعتبار أنفسهم تابعين أو غير تابعين للتقاعد وانه لا يجوز تطبيق أحكام الفقرة (أ) من المادة ٦ المشار اليها عليهم .

هذا ما تقرره في تفسير النقطتين المطلوب تفسيرهما .

صدر ١٩٥٤/٣/٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
سعد التمري	نجيب الرشيدان	الياس الحوري	موسى السكاك	علي مسمار

قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٤/٢/١٣ رقم ١٥٥٥/٣٥٤/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في تفسير أحكام المادة (٢١) من قانون المطبوعات رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما إذا كانت عبارة (البلاغات الرسمية) الواردة في هذه المادة تفعل البيانات الرسمية التي تصدر عن دائرة المطبوعات أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب المدير العام للمطبوعات والنشر المؤرخ ١٩٥٤/١/٦ رقم ٥٤/٤١/٤ وعلى قانون المطبوعات المشار اليه نجد أن المادة ٢١ من هذا القانون تنص على ما يلي (على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية والمحرر المسؤول أن ينشر جميع البلاغات الرسمية المرسلة اليه من مدير المطبوعات أو بالنيابة عنه في أول عدد يصدر من المطبوعة بعد استلامها بلا مقابل وبالصيغة الكاملة) .

ولم يرد في هذه المادة أو في غيرها من مواد القانون أي تعريف لكلمة (البلاغات) المطلوب تفسيرها ولهذا فالتسا نرى أن تحديد معناها تحديداً صحيحاً ومعرفاً ما إذا كانت تشمل البيانات يتطلب التعرف على المعنى اللغوي لهذين النقطتين والبحث عما إذا كان لهما معنى آخر اصطلاحي أم لا .

فمن الرجوع الى معاجم اللغة نجد أن البلاغ لغة هو كتاب يودعه صاحبه حكماً في مسألة وهو أيضاً بمعنى ما يبلغ للناس . أما البيان فهو لغة المنطق الفصح المعبر عما في الضمير أو الافصاح عن الشيء واطهاره اما اصطلاحاً فهو بمعنى الكتاب الذي يوضح للناس بعض المسائل .

ومن هذين التعريفين نجد أن كلمة البلاغ اذا اخذت بمعنى (ما يبلغ للناس) انما تفيد المعنى الاصطلاحي لكلمة البيان . ولذلك فالتسا نرى أن كلمة البلاغات الرسمية الواردة في المادة (٢١) المشار اليها تشمل كلمة البيانات الرسمية التي تصدر عن مديرية المطبوعات .

هذا ما تقرره في تفسير هذه المادة .

صدر ١٩٥٤/٣/١٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب رئاسة الوزراء	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
سعد جمعة	نجيب الرشيدان	الياس الحوري	موسى السكاك	علي مسمار

تصحيح خطأ

سقط سهواً في هذا العدد في قانون ضريبة الدخل الخطأ المطبعي التالي :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٧	٣٣	على ان لا يسمح بتقاضي	على ان لا يسمح بتقاص
٢٥٨	٣١	يجري تنزيل ما قبض	يجري تنزيل ما تبقى

هكذا من الأشهر

للحرية
الرسمية
للأردنية الهاشمية



عمان : يوم الخميس ٤ شعبان سنة ١٣٧٣ الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٥٤

ملحق رقم ١ للعدد ١١٧٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٧٣ الموافق ٣ نيسان سنة ١٩٥٤

للغفراس

صحيفة

٢٧٩

٢٧٩

٢٨٠

٢٨٠

٢٨٠ - ٢٩٣

٢٩٤

٢٩٤ - ٢٩٥

٢٩٦

٢٩٦

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٧

٢٩٧ - ٢٩٨

٢٩٨

٢٩٩

٢٩٩

٢٩٩

٢٩٩ - ٣٠٠

٣٠٠

٣٠٠ - ٣٠١

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٤ - ٣٠٥

٣٠٥ - ٣٠٦

٣٠٨

٣٠٩

٣٠٩ - ٣١٠

٣١٠ - ٣١١

٣١٦

الموظفون

تعمي

القيام بأعمال الوكالة

تطبيق قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية

تطبيق قانون ضريبة الأراضي

مرسوم ثبات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٥٤/١٩٥٥

الاستملاك

الجنسية الأردنية

تعديل تعريفه النور الكهربائي في مدينة الزرقاء

قرار اعفاء من الرسوم الجمركية

قرار باجراء بعض التعديلات في التعريفه الجمركية

اعفاء شركة منتج ايرسرفيس من رسوم معانة الصادرات

تعريفه الرسوم الخاصة بالتجريم والتفريغ في ميناء العقبة

تعريفه رسوم الذبذبة ورسوم الدلالة في مدينة عمان

امر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٥٤

اعلان رقم (٤) لسنة ١٩٥٤

تطبيق قانون السجون لسنة ١٩٥٣

تطبيق قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩

تطبيق قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣

عقد اتفاق بشأن تأمين حاجة الحكومة من سيارات الركوب

كشف باليضائع الغير مطالب بها

اعلان رقم ١٩٥٤/٧ « صادر عن وزارة المواصلات - الطيران المدني »

بيان ببعض شوارع مدينة عمان التي تمت تسميتها

قرار رقم ١٩٥٤/١٢١ « بشأن تزويد الدوائر الحكومية بالمواد المشتعلة »

قرار رقم ١٩٥٤/١٢٢ « بشأن تزويد الدوائر الحكومية بالزيوت المعدنية والشحومات »

المحامون - الاطباء - الصيادلة

الرقابة الطبية

جدول الامراض السارية

الاعلانات

اضافة مادة الى تعريفه الرسوم الخاصة بالتجريم والتفريغ في ميناء العقبة

طرق ٤٧٦

المطبعة الوطنية - عمان

هكذا من الأشهر

الموظفون

- ١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :-
 - ١ - ترفيع الملازم الثاني السيد عبد الله قاعد الى رتبة ملازم أول من تاريخ ١٩٥٢/٢/٩.
 - ٢ - ترفيع المرشح السيد راكان عناد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٩٥٣/٢/٢٢.
 - ٣ - ترفيع المرشح السيد عواد محمد عطيه الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٩٥٣/٢/٢٧.
 - ٤ - قبول استقالة الطبيب الرئيس السيد أمين خليل يوسف من الخدمة في الجيش العربي الاردني من تاريخ ١٩٥٤/٨/٢٠.
 - ٥ - استقالة السيد عبد الله زيد الكيلاني من خدمة الحكومة من تاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥.
- ب - وافق معالي وزير المالية على ما يلي :-
 - ١ - قبول استقالة السيد نزيه سلامة من تاريخ ١٩٥٤/٢/٢٨.
 - ٢ - تصنيف مراقب توزيع المياه السيد سامي محمد حسين الطاطا في وظيفة مساعد فني من الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٤/٣/١.
 - ٣ - تعيين السيد وليم ككداوي ناسخاً من الدرجة الماشرة.
- ج - وافق معالي وزير المعارف على ما يلي :-
 - ١ - قبول استقالة المعلمة الأنة نجدة محمود الجوده من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١.
 - ٢ - قبول استقالة المعلم السيد محمد حسين علي من تاريخ ١٩٥٤/٢/٢٠.
 - ٣ - قبول استقالة المعلم السيد حنا الشوارب من تاريخ ١٩٥٤/٤/١.
 - ٤ - نقل السيد أحمد محمد أبو حردان الى ملاك وزارة المعارف بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٩٥٤/٤/١.
- د - وافق معالي وزير التجارة على ما يلي :-
 - ١ - تصنيف المحافظ السيد حموده الغرايه في الدرجة الماشرة من تاريخ ١٩٥٤/٣/١.
 - ٢ - تصنيف المحافظ السيد فهم سليم قره في الدرجة الماشرة من تاريخ ١٩٥٤/٣/١.
- هـ - وافق معالي وزير الداخلية على اجراء التبادل بالوظيفة فيما بين السيدين نوري الداودي الكاتب في وزارة الداخلية وبرهان الدين أحمد في دائرة الجوازات من تاريخ ١٩٥٤/٤/١.
- و - وافق معالي وزير الشؤون الاجتماعية على نقل السيد عدنان لطفي الى وزارة المعارف بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٩٥٤/٤/١.
- ز - وافق معالي وزير الصحة على تعيين السيد أرسطو طالس نقولا يادس بوظيفة مساعد مختبر من الدرجة الماشرة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١.
- ح - قررت لجنة تنظيم الجهاز الحكومي الوطني الصف الثاني في وزارة الصحة تنزيلاً درجة مساعد الصيدلي السيد اسكندر الصراوي من الثامنة الى ابتداء التاسعة من تاريخ ١٩٥٤/٤/١.

نعي

ينهي دولة رئيس الوزراء بهريد الأسف وفاة المعلم المرحوم السيد عبد الله يوسف نصار بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١.

اعلان

صادر بمقتضى البند الثالث من الفقرة (د) من المادة (٨٦) من نظام الموظفين
قام وكيل القائد السيد محمد اسحق باعمال العضو الرئيسي للجنة البدة الاردنية بالوكالة من تاريخ ١٩٥٣/٨/٢٠ لغاية
١٩٥٣/١١/٣٠.
١٩٥٤/٣/٢٣

تطبيق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية

- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٩) تاريخ ١٩٥٤/٣/١٥ المتضمن ما يلي :-
- ١ - تفرض ضريبة بمقتضى قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية (القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١) على الأراضي التي ضمت الى منطقة بلدية عجلون لتوسيع حدودها بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٣٨ تاريخ ١٩٥٣/١٢/١٦ كما مبن على المخطط الذي نظم لهذه الغاية اعتباراً من بداية سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ المالية .
- ٢ - تفرض ضريبة بمقتضى قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية (القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١) على الأراضي التي ضمت الى منطقة بلدية الشونة لتوسيع حدودها بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) تاريخ ١٩٥٤/١/١١ كما مبن على المخطط المنظم لهذه الغاية اعتباراً من بداية سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ المالية .

تطبيق قانون ضريبة الابنية والاراضي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٧ المتضمن فرض ضريبة بمقتضى قانون ضريبة الابنية والاراضي على المنطقة الجديدة التي اضيفت الى حدود منطقة أمارة الماصمة بموجب قرار مجلس الأمانة رقم (٦٥١) تاريخ ١٩٥٣/١١/١٠ وذلك اعتباراً من بداية سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ المالية .

اعلان

عدلاً بحكم المادة السادسة من قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ تشر في ادناه قائمة تمين قطعة الارض الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقتون بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الاراضي والمساحة العام

ج . ف . وليول

القضاء - اربد

قيمة محصول القطعة

القرية	اسم المحوض	رقم المحوض	رقم القطعة	فلس دينار
الباقورة	العرب الغربي	٧	٢٠	٢١٦ ٤٩١

هكذا من الأهل

اعلان

عملاً بأحكام المادة السادسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣ تنشر في أدناه قائمة تسمين قطعة الأرض الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - عمان

القرية	اسم الحوض	رقم القطعة	قيمة محصول القطعة
الماضونة	الناخر	١	فلس دينار ٢٢ ٦٠١

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٤٦ تنشر في أدناه قائمة تسمين قطعة الأرض الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - مادبا

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	فلس دينار
كفير الوحيان	الحمره	١٨	٣	٩ ٦٤٥

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٤٦ تنشر في أدناه قائمة تسمين قطعة الأرض الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - جرش

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة محصول القطعة
سوف	بسة لوزة	٥٢	٢٧	فلس دينار ٥٨٦

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٤٦ تنشر في أدناه قائمة تسمين قطعة الأرض الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة محصول القطعة
التيه	زحوم	١١	٦٩	فلس دينار ٦٤٤

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٤٦ تنشر في أدناه قائمة بالضريبة الإضافية التي ستفرض على قطع الأراضي المذكورة فيها من قضاء الكرك الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٦ المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
كثربا	ذنب الثور	٥	٧٨	فلس دينار ٢٧٣
			١١٧	٢١
			٧١	١٥٦
العين	اليهودية	٨	١٢٣	١٠٣

اعلان

عملاً بأحكام المادة السادسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣ تنشر في أدناه قائمة تسمين قطعة الأرض الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - الكرك

القرية	رقم القطعة	قيمة محصول القطعة
صحراء الجون	٤	فلس دينار ١٤ ٤٩٦

هكذا من الأهل

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٤٦ تنشر في ادناه قائمة بالضريبة الاضافية التي ستفرض على قطعة الأرض المذكورة ادناه الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور المنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .
مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - عمان

الضريبة الاضافية اعتباراً من	رقم	رقم	اسم	القرية
السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥	الحوض	القطعة	الحوض	الحوض
فلس دينار	١	٧	البلد	الحمر
١٧ ٥٦٨				

اعلان

عملاً بأحكام المادة السادسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣ تنشر في ادناه قائمة تسمين قطع الأراضي الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور المنشور في الملحق رقم (١) للعدد رقم (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - عمان

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة المحصول
الحمر	الرشا الشرقية	٢	١	فلس دينار
	الرشا الغربية	٣	١	١١٠ ٤٧٣
	أم زعروره	٤	١	٢٩٨ ٩٠٠
	السقي	٥	١	١٨٢ ١٩٦
	أم قصر	٦	١	٣٦ ٧٤١
	البلد	٧	١	٩٠ ١٧٤
	الحمر	٨	١	١٤٧ ٢٣٦
	المنقبة	١٠	١	٦٤ ٤٦٨
	أم القيران الجنوبية	١١	١	١٢٣ ٩٧٠
	أم القيران الغربية	١٢	١	٦٠ ٣٩٢
				٧٨ ٩٦٠

اعلان

عملاً بأحكام المادة السادسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣ تنشر في ادناه قائمة تسمين قطع الاراضي الوارد ذكرها

بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور المنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - السلط

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة المحصول
غور الكثار	الكثار	١	٢	فلس دينار
				١١٣ ٦٨٠
				١١٣ ١٢٠
				١٥٠ ٨٠
				٢٠ ٧٢٠
				٦٠ ٤٨٠
				١٩ ٦٠٠
	زور أم الشرط	٢	١	٨٨٣ ١٩٠
	زور الطير	٣	١	٣٧١
	زور النجار	٤	١	٣٠١
	أراضي سهله	٥	١	١٥٣ ٤٤٠
السلط	مقام يوشع	٣٢	٢٩	٧ ٣٢٦

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في ادناه قائمة بالضريبة الاضافية التي ستفرض على قطع الأراضي المذكورة فيها من قضاء مادبا الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور المنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - مادبا

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الاضافية اعتباراً من
				السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥
فلس دينار				
٢٩١	عيون موسى	١٦	٧٨	
١١٩	المربط	٣	٥٧	
٩٠	البويب	٤	١١٦	
٢١٤	حوض السامك	١	١٧	
١٠٢	المنظار	٢	٢	
٣٥٨	مدورة المال	٣	٢	
٣٥٠	أم القناذ	٧	٣٠	
٢١٩			١٠٠	

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في اذناه قائمة تعديل ضريبة الاراضي المفروضة على قطع الاراضي الميئة فيها الكتلة ضمن قضاء عجلون الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الاراضي والمساحة العامة
ج . ف . ولبول

القضاء - عجلون

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة المحصول	فلس	دينار
عنجره	ام الجلود	٣	٨٩	٤٣٣	١	١
صخره	المشماس	١٤	٩	٩١٧	١	١
			٣١	٧١٧	٥	٥
	وادي الحضيري	١٥	٦	٤١٧	٨	٨
	الدوره	١٦	٢	٥٣٣	٢	٢
			٣	٥١٧	٣	٣
			٢٨	٨١٧	٦	٦
			٢٩	٦٣٣	٥	٥
			٣٠	٥٣٣	٤	٤
	عبل	١٧	١٤	١٨٣	١	١
			١٥	٤٣٣	١	١
			٦٣	٦٠٠	٢	٢
			٦٤	٥١٧	٢	٢
			١١٤	١٣٣	٤	٤
			١٢٨	٦٧	١	١
			٦٧	٤٠٠	٢	٢
			١٣	٩٥٠	٦	٦
			٤٠	٢٨٣	٤	٤
			٦٤	٩١٧	١٣	١٣
			٨٢	٦٧	٢	٢
			٢٨	٨١٧	٣	٣
عين جنة	الداليه	١٨	٦٧	٤٠٠	٢	٢
	البخاش	٥	١٣	٩٥٠	٦	٦
			٤٠	٢٨٣	٤	٤
	ظهر الصيره	٢٥	٦٤	٩١٧	١٣	١٣
	عين التيس	٢٦	٢٨	٨١٧	٣	٣

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في اذناه قائمة بالضريبة الاضافية التي ستفرض على قطع الاراضي المذكورة فيها من قضاء عجلون الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الاراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - عجلون	القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	فلس	دينار
عجلون	الجب		٧	١٨٦	٦٤٢	٦٤٢
				١٨٧	٦١١	٦١١
		خلة سالم	٨	١٠	٧٤٧	٧٤٧
		الجونه	١٠	٧١	١٦٢	١٦٢
		قطعة الشريف	١٢	٤٢	٩٦٥	٩٦٥
		المنزلة	١٤	٢	١٨٨	١٨٨
		وادي الطواحين	١٥	٦٤	١٥٤	١٥٤
		كروم الوعرة	١٧	٦٠	١٧٦	١٧٦
				٨١	٢٠٧	٢٠٧
		خربة قرقوش	١٩	٤	١٥٢	١٥٢
اوصره		ابو الحمص	٢	١٩	٦٣٩	٦٣٩
الشكاره		الرأس الأقرع	٢	٥٢	٤٥٠	٤٥٠
راسون		البلد	٤	٧٠	٢١٧	٢١٧
				٨٢	٢٠٠	٢٠٠
				١٩٢	٢٣٦	٢٣٦
				٤٧	٥٠	٥٠
عرجان		ابو الهواه	٥	٤٧	٥٠	٥٠
		ام المنايع	٩	١٦	٦١٠	٦١٠
			٩	١٧	٤٢٨	٤٢٨
عنجره		الصفصاة	١	٥٤	٧٧٤	٧٧٤
		الحزار	٢	٣٨	١٠٠	١٠٠
		ابو انجاص	٤	٨٣	١١٧	١١٧
		جور ابو حاطوم	٦	٤٠	١٦٤	١٦٤
		ام جوزة	٨	٣٥	٩٧٤	٩٧٤
		سرايس	٩	٩٤	٨٩٩	٨٩٩
		عراق صيف الله	١٠	٥٤	١٥٣	١٥٣
				٩٤	٥٤٤	٥٤٤
		البلد	١١	٢	١٠٦	١٠٦
				٣	٨٩	٨٩
				٤	١٣٢	١٣٢
				٢٠٢	٨٣	٨٣
		شمسين	١٢	٢١	٢٨١	٢٨١
		الساخنه	١٤	١٧٥	٧٩٤	٧٩٤
		الزراعة	١٥	٤٥	٦٨٣	٦٨٣
				٩٩	٣٠٦	٣٠٦
		المشيرة	١	٨٦	٧٧٠	٧٧٠
		المسابك	٣	٩٥	١٨٥	١٨٥
				١٧٦	٩٦٠	٩٦٠
				١٧٧	٤٣٧	٤٣٧
				٥٤	١١٤	١١٤
		البساتين	٥	١٥٦	٣٦٠	٣٦٠
				١٨٦	٦٦٨	٦٦٨

هكذا من الأشهل

القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
كفر تيج	وعرات الزقاق	٦	٢٩	٦٦٦
	ابو النجم	٩	٢	٧٥
	بلاص	١١	٤٦	١٥٨
	الوطني	١٢	٢٨	٣٠٢
عين جنا	عنا	٣	٢٣	٣٢٣
	وادي النمل	١٨	٤١	٥٧١
	بصة الريحان	٢٠	٦	١٤٨
	وادي البهر	٢١	١٢	١١١
			٤٥	١٠١
			٤٦	٣٠٦
			٤٧	٣٠٨
			٤	٤٤
شطي		٢٨		
بأعون	المملقة	٢	٦٧	٢٢٥
صخره	بلد صخرة	١٣	١٤٢	١٤١
عين وعلين	الجواريد	١١	١١	٦٢٦
خربة الوهادنة	دير الصنادية	١	٤٨	٣٠٩
	الروس	٦	١٦	٩٢٦
			٧٩	٦١
	قافصا	١٢	٥٦	٢٥٠

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثانية من قانون ضريبة الأراضي - القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ - تشر في أدناه قائمة بالضريبة الإضافية التي ستفرض على قطع الأراضي المذكورة فيها من قضاء الكورة الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١١٧٣ من الجريدة الرسمية.

القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
جديتا	يرقش	١	٤٢	٦٩
	جبايا	٩	٢٩	١٥٥
	مصقاع الطاحونه	١٦	٦٩	١١٠
	الرهوة	١٨	١١٦	١٠٤
كفر ايل	الناصرية الجنوبية	٣	٩٠	٦٠٠
	بلوطه	٤	٤١	١٣٨
	المجور	٦	٩	١٧٢
ارحبا	الاجرد	٦	٢٤	٥٦
			٢٨	١١١
			٢٩	٧٥٦
			٧١	٥٦
			١٢٣	٤٢
جفين	حيون	٧		
دير يوسف	المسرة	٥		
	السبح	٣	٢٩	١٦٧
			٢٩	٢٣
			٣٠	٢٨

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثانية من قانون ضريبة الأراضي - القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ - تشر في أدناه قائمة بالضريبة الإضافية التي ستفرض على قطع الأراضي المذكورة فيها من قضاء جرش الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - جرش

القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
ساكب	الحضير	١	٦٨	١٨٩
			٦٩	٢٢٩
			٧٣	٥٨٣
	مقطع القرية	٢	٩٢	٢٥
	البلد	٣	٢٠٦	٣٠
	ام جوزه	٤	٤٠	٨٠
			١١٢	٣٠
	المرج	٥	٣	٣٩٦
	المسرب	٦	٦٣	٥٥
			٨١	١٦٧
			١٥	٢٥
دين	العرضه	٤	٢٥	٤٥
الحسينات	الكروم	٥		
	ام عبهره الشمال	٩	٨	٤٧٣
			٩	٢٤٥
			٧٤	٢٨٦
ريمون	البلد	٢	٢	٧٦٠
التي هود	البلد	٧	٢٤	٦٥٣
كفر خل	خربة حطين الشمال	٢٠	٨٥	١٠٧
سوف	وادي سوف	١٥	٣	٤٥٠
	وادي المصرية	٣٧	١٠	٤٨٦
	بصاص الدب الغربية	٤٧	٤	٤٩٣
	البلد	٤٩	٩٣	١١٨
			١٠٨	٢٣٨
			٤	٥٧٦
	بصة لوزه	٥٢	١٠	٧٣٥
			١١	١١٥
			٥١	١٠
الكه	المحافير	٣		
	ابوشحيت	١١	٤	٣٩٤

هكذا من الأشهل

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في اذناه قائمة تمديد ضريبة الأراضي المفروضة على قطع الأراضي المينة فيها الكاتبة ضمن قضاء جرش الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - جرش

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة المحصول
المجدل	أبو الليل	١	٤	فلس دينار
				١٧١ ٥٥٠
				٣٥ ٧٨٣
	رأس ديس	٨	١	٧٤٥ ٢٣٣

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في اذناه قائمة بالضريبة الإضافية التي ستفرض على قطع الأراضي المذكورة فيها من قضاء لربد الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

القضاء - لربد

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ فلس دينار
كفر اسد	أم خروبة البلد	٤	٢٠	٨٣٣
				٥٥٨
		١٥	٩٢	٣٠٠
	البوير الغربي	٦	١٠٢	٨٠٥
	قطعة حمد	٣	٥	٨٥٠
	الحارثي الشمالي	٣١	١١	٣٧٥
	اللد	٦٠	١٤	١٢٥
				٣٥
				١١٣

تابع قضاء لربد	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ فلس دينار
صمد	دردس	٣	٥	٣٧
				٣٦٧
سحم	زيتون الجبل الشمالي	١١	٣	٢٥٠
	السنية	١٣	٢٣	٢١٥
	الدشه	١٧	٧	٥٠٠
	زيتون الجبل الوسطاني	١٩	١٨	٤٧٥
	زيتون الجبل الجنوبي	٢٠	١	٧٥٠
				٥٠٠
	زيتون الميدان	٢٤	٣	١٧٥
	الرفدان	٢٢	٧	١٠
كفر سوم	ديفور	٢٦	١٩	١٢
				٢٠
كفر عان	الصبر الغربي	٦	٢٣	٧٥٠
				١٧٨
قوعدة	القصر	١	١٣	١٩
				١٠٠
دير السحنة	الزوره	٢	١١	٥٠٠
				٦٣٠
سما	الميدان	٨	١	٦١٧
				١٧٥
				١٧٨
مكا	جدر الفلاحين	١٣	١٤	٨٥
	الخربة	١٤	١٤	٤٠
	الجحافل	٦١	١٠	٦٩١
	القبو	٨٦	٤	١٣٩
حكما	العاصم	٤	٢٧	١٣١
شطنا	المرحان	٨	١	٣٤٦
	الجريرة	١٣	٨	٢٣٥
				٨٣
				٨٤
				٢٥٢
				٧١٩
سمر	الذنية	٢	٣	٧٨٠
كفر جابر	بطين العين	١	٢٠	١٨٧
	خلة التينة	٤	٢١	٥٦
	نصر الله	٨	٢٠	٥٦
				٨٣
				٥٨
زبدية فركوح	جرتا	١	١٩	٩٩٥
التعينة	كسارة مفلح	٢	٣	

هكذا من الأشهر

تابع قضاء اريد القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	الضريبة الاضافية اجباراً من السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ للس	دينار
النعيمية	كسرة مفلح	٢	٩	٥٨	١
				٣٢٧	
	دوحه الغربي	٨	١٤	٨٤٤	
	الخلايل	١٣	٥	٥٥٠	
	المقاني	٣٧	٩	١٩١	
	بيدر العقيلي	٣٨	٧	١٦١	١
	الكنيسة	٣٩	١	٣٤	٣
				١٩٨	٢
				٥٠	١
				٩٩٠	٣
	قطع يونس	٤٠	٤	٨٦٢	
				٤١٧	٥
				٧٣٨	٦
				٢٨٢	٧
				٤٨١	١٤
				٢٨٦	٢٧
	شاحه	٥٣	٧	٢٣٨	
	أم الشيرق	٥٥	١	٣٦٦	
	خربة يعمون	٥٦	١	٢٢٧	١
	الشيخ فلاح	٥٧	٤	٥٣٤	٢
	أم البطم	٦٤	٢	٧٦٨	١
دوقرة	الماصيه	٥	٣٠	١٦	
	المنظار	١٦	١٠	١٤٧	
المزار	الزيتون الجنوبي	١٤	٢٥	١٤	
			١٠٢	٢٨	
حوارة	المجور الشرقي	٢٧	٣٥	٢٠٠	
	عوض	٢٩	٣١	٨٣	

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تشر في أدناه قائمة بالضريبة الاضافية التي ستفرض على قطع الأراضي المذكورة فيها من قضاء السلط الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقنون بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

الضريبة الاضافية اجباراً من السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ للس	دينار	رقم القطعة	رقم الخوض	اسم الخوض	القرية
٧٢٠	٤	٦٤		وادي سوادا	السلط
٤٤٤	٧١				
٢٢٧	٧٢				
١٠٦	٧٣				
٢٩٨	٧٤				
٧٠٠	١٦	١٠٧		ام رماته	
٤٢	٥٠				
١١١	٥٥				
٥٦	٢٤	١١٢		غياضه	
٢٠٠	٩	٨		جورة علي	صافوط
٢٨	٢٠	١١		الميدان الجنوبي	ماحص
١٥٣	٢٢				
٦٩	٤٣	٣		سلموف	ام جوزة
١١١	١٠	٤		الجلمه	
٧٥٠	٨٣	٥		البلد	
٦٢	٣	٦		مرج الخليفة	سيحان
٢٠٠	٩	٨		مروج سيحان	
٤٥٠	١٨	٦		ذهيه	بدران
٢٩٣	٢٢				
٢٥٨	٢٤				
٢٢٩	٢٥				
٤٧٨	٢٧				

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الأراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تشر في أدناه قائمة تعديل ضريبة الأراضي المفروضة على قطع الأراضي المبينة فيها ضمن قضاء السلط الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقنون بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج . ف . ولبول

هكذا من الأهل

القضاء - السلط

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	قيمة المصروف
السلط	خربة الزعترى	٨	٢٢	١٨٣
			٢٤	٦٠٠
			٨٥	٧٥٠
		١٩	٨٦	٨٨٣
			٨٧	٩٣٣
	ذي الجنوبي		١	٦٧
		٢٢	٢	٢٠٠
			١	٢٥٠
	كروم القواخريه	٢٤	٥	٧٨٣
			١٤	٨٣
	وادي الحرامية	٢٦	٤٩	٩٦٧
	وادي الناقة الشمال	٢٧	٤٧	١٠٠
			٦٣	٢٦٧
	وادي الناقة الجنوبي	٣٠	٢٤	٤٨٣
	مقام يوشع	٣٢	١٢	٦٦٧
			٢٣	٢٥٠
	الصوانية	٤٤	١٦	١٦٧
	جور الحزنة	١٢٧	١٣	٦٨٣

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي «القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦» تنشر في اثناء قائمة بالضريبة الاحتمالية التي ستفرض على قطع الاراضي المذكورة فيها من قضاء عمان الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في الملحق رقم (١) للمعد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية.

مدير الاراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

القضاء - عمان

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الاحتمالية اجباراً من السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥
ناعور	أم عريجات	١٣	١٦	٥٤
	عيون الجاموس	١٤	١٩	١٥٥
			٢٢	٧١
			٢٤	٣٠١
	السلط	١٩	١٩	٢٦٩
	الضويله	٢٢	١	٣٥٦

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٤ الموافقة على اصدار المرسوم التالي ونشره في الجريدة الرسمية للعمل به :

مرسوم صادر من قبل مجلس الوزراء

بمقتضى المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى

استناداً للصلاحيات المتولة لمجلس الوزراء بمقتضى الارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩/٧/١٩٥٠ والصادرة في العدد ١٠٣٢ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦/٨/١٩٥٠ وعملاً بالصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٤) وللقترين (أ، ب) من المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى لسنة ١٩٤٢ كما تعدل، اصد المرسوم التالي :

١ - يطلق على هذا المرسوم اسم (مرسوم فئات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٥٥/١٩٥٤).

٢ - تعدل وتنزل فئات الضريبة المفروضة والمبينة في ذيل قانون ضريبة الاملاك في القرى المستحقة لسنة الضريبة ١٩٥٥/١٩٥٤ بمقدار ما هوأت :

أ - خمسون في المائة من ضريبة الاملاك في القرى.

ب - خمسة عشر في المائة من صافي قيمة ايجار الابنية الصناعية السنوية المختلفة وفقاً للمادة التاسعة من القانون.

الاستملاك

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بدد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك امانة العاصمة للأراضي المبين تالياً مساحتها واسماء اصحابها وارقام قطعها ومخططاتها بنية دمج مواقعها في الشوارع العامة من مدينة عمان مشروعةً للنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك السابق الذكر.

المساحة المطلوب استملاكها	رقم القطعة	رقمه	مخطط الاستملاك تاريخه	الموقع	اسم صاحب الأرض
٨٣٠	١١٠	٨١٧	٩٥٤/١/٢١	جبل النظيف	السادة محمد علي عثمان بدير وشريكه
٣٧٣٩	١٨١٣	٨٣٤	٩٥٤/٢/١٣	جبل عمان الجديدة	السيد محمد بدر الدين بن خليفة شتانه
١١٣	٢٣	٨٣٥	٩٥٤/٣/٢٨	جبل الحرنية	السيد حافظ صالح زواني
٤٠٨	٤٩٢	٧٣٢	٩٥٣/٩/١٦	جبل الحسين	السيد بشارة عودة الزعيط
					أمين العاصمة
					فرحان الشيللات

هكذا من الشاهل

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
عملاً بإحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلان اني بسدد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم الى مجلس الوزراء طلباً بقصد اصدار قرار بأن استملاك ما مساحته (٤) دونات و (٦١٢) متراً مربعاً من القطعة رقم (٦ طيعي) من موقع الحور من أراضي قرية شعفاط من قضاء القدس استملاكاً مطلقاً من أجل غايات الدفاع هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك .

مدير الأراضي والمساحة العام

ج . ف . ولبول

اعلان

يعلم مجلس بلدية القدس بمقتضى احكام المادة (١٣) من قانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه سيقتدم بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية الى مجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم بموجب المادة (١٤) (أ) من القانون المذكور باستملاك قطعة الأرض المينة اوصافها في هذا الاعلان استملاكاً مطلقاً لانشاء مدرسة عليها واعتبار ذلك مشروعاً للمنفعة العامة بالمعنى المقصود من القانون المشار اليه .

اسم المالك : دائرة الاوقاف الاسلامية بالقدس

اسم الأرض وموقعها : أرض سقا وعمرنا أو المحمديات الواقعة في حي الشيخ جراح (جبل المدور) .

رقم الحوض ورقم القطعة : ١٧/٣٠٠٩٨

١٣٠١٢٠١١٠٧٠٤/٣٠٠٩٧

حدود الأرض : شمالاً - انطون الحلبي ، واحمد الحاج محمد عمر وشركاه وورقة جيسم فن .

جنوباً - الشيخ رشدي الانصاري الدنف والآن وقف الست امينة الخالدي .

شرقاً - الحاج عقل ياسين وشركاه .

غرباً - جودة الدجاني وشركاه والآن من املاك الحكومة .

مساحة الأرض : ١١٦٥٧ متراً مربعاً .

رئيس بلدية القدس

وبالتأية عن مجلس بلدية القدس

عمر الوعري

اعلان

صادر عن رئاسة بلدية السلط

اعلم بمقتضى احكام الفقرة (أ) من المادة ٣ من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن بلدية السلط عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم الطلب لمجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته ٦٨ و ١٧ سم من ملك محمد العباس العوايشه ومساحة ٢٧ متراً من ملك حسين اليوسف العبد اللات لدمج هذه المساحة في الشارع العام في حي الحارة وان هذا المشروع هو للنفع العام بالمعنى المقصود لقانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

رئيس بلدية السلط

عبد الله الداوود

الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :-

١ - السماح للسيد مسلم الامام وزوجه وولدهما بالتخلي عن جنسيتهم الاردنية ليتجنسوا بالجنسية السورية .

٢ - منح المدعو عبد الكريم سليمان حيدر من التابعة اللبنانية الجنسية الاردنية بالتجنس .

تعديل تعريفه النور الكهرباء في مدينة الزرقاء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٤ الموافقة على تعريفه النور الكهربائي في مدينة الزرقاء بشكلا التالي :-

أ - يستوفى خمسة وأربعون فلماً عن كل كيلوات من مقطوعة التيار التي لا تزيد على العشرين كيلوات كل ثلاثة أشهر .

ب - يستوفى خمسون فلماً عن كل كيلوات من مقطوعة التيار التي تزيد على العشرين كيلوات كل ثلاثة أشهر .

ج - اذا كانت مقطوعة التيار الكهربائي التي سجلها العداد خلال ثلاثة أشهر أقل من اثني عشر كيلوات فتعتبر اثني عشر كيلوات

شرط التحقق من أن المكان الذي يختص به العداد كان مشغلاً خلال تلك المدة .

ويعتبر هذا التعديل نافذ المفعول اعتباراً من ١٩٥٤/٤/١ .

بناء على ما تبين من أن قرار الاعفاء من الرسوم الجمركية الذي وضعه كل من صاحبي المعالي وزير المالية ووزير التجارة بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم « ٤٠٢ » بتاريخ ١٩٥١/٤/٨ لم ينشر في الجريدة الرسمية في الوقت الذي صدر فيه ينشر الآن القرار المذكور بشكلا التالي :-

قرار اعفاء

عملاً بالصلاحيه المخولة ليما بموجب المادة ٤٤ من قانون الجمارك والمكوس لعام ١٩٢٦ قررنا ما يلي :-

١ - اعفاء المستشفيات الوطنية الخصوصية التي تعتبر أنها مستشفيات حقيقية بالمعنى الصحيح وليست تكلمة لبيانات خصوصية وبقرار من وزارة الصحة من الرسوم الجمركية عما تستورده من الأدوية والعلاجات واللوازم الطبية المنحصرة بأعمال

المستشفى بقدر احتياجها السنوي حسبما تقرره لها وزارة الصحة .

٢ - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ ١٩٥١/٤/٨ .

وزير المالية

سليمان سكر

وزير التجارة

أنطاس حنايا

هكذا من الله

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٤ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة لتعديل التعريفات الجمركية :

قرار

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا اجراء التعديلات التالية في بعض مواد التعريفات الجمركية :-

٢ - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول من تاريخ ١/٢/١٩٥٤ وبصدقة مجلس الوزراء عليه .

الرقم	الاطواق المصنوعة من المطاط	التعريفات السابقة	التعريفات الجديدة
٣٧٥	أ - المدة للراكذورات والمصادات	١٠ %	اعفاء
	ب - لغيرها	١٠ %	١٠ %
		وزير التجارة	وزير المالية
		أنسطاس حنايا	سليمان سكر

إعفاء شركة هنتنج ايرسرفيس من رسوم معاينة الصادرات

بناء على الاتفاق الموقود فيما بين وزير الاقتصاد وقسم الخدمات الخاصة للبعثة الاميركية فيها وبين شركة (Hunting Aerosurveys) قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٤ الموافقة على اعفاء ما تصدره هذه الشركة من اللوازم التي كانت استوردتها للمملكة معفاة من الرسوم الجمركية ، من رسوم معاينة الصادرات .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٤ الموافقة على التعريفات التي وضعتها سلطة ميناء العقبة بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٤ لتجريم وتفريغ البضائع في ميناء العقبة بشكلها التالي :

تعريفات الرسوم الخاصة بالتجريم والتفريغ في ميناء العقبة

بعد الاطلاع على تفرقة وزارة المالية وتفرقة خير الموانئ المستر ناجورسكي قررت سلطة ميناء العقبة وضع التفرقة التالية لتكون التفرقة الرسمية للتجريم والتفريغ في ميناء العقبة :

الرسوم على البضائع المكسية أو ضمن براميل (كالكسرو والاسمنت والاسفلت) :	فلس
أ - التجريم : استلام البضائع من صبان الباخرة ونقلها الى الرصيف	٣٥٠
ب - نقل البضائع للتخزين من الموانئ الى داخل أو خارج المستودع	١٠٠
ج - نقل البضائع من مكان التخزين وتحميلها الى ظهور السيارات	٥٠
	٥٠٠

فلس	٢ - الرسوم على البضائع المختلفة :
٤٠٠	أ - التجريم : استلام البضائع من صبان الباخرة ونقلها الى الرصيف
١٠٠	ب - نقل البضائع للتخزين من الموانئ الى داخل أو خارج المستودع
٥٠	ج - نقل البضائع من مكان التخزين وتحميلها الى ظهور السيارات
٥٥٠	

فلس	٢ - الرسوم على البضائع الخطرة والمتفجرة والمتلتهبة :
٦٠٠	أ - التجريم : استلام البضائع من صبان الباخرة ونقلها الى الرصيف
١٥٠	ب - نقل البضائع للتخزين من الموانئ الى داخل أو خارج المستودع
١٠٠	ج - نقل البضائع من مكان التخزين الى ظهور السيارات
٨٥٠	

فلس	٤ - الرسوم على الحيوانات الحية :
٣٠	أ - الماعز والغنم وما شابهها في الحجم والوزن أو قل عنها
١٥٠	ب - باقي الحيوانات التي يزيد حجمها عن حجم الماعز والغنم
٤٢٥	٥ - الرسوم على جميع أنواع السيارات

استلامها من صبان الباخرة ونقلها الى مكان التسليم
بضائع الترانزيت :
يجري تخفيض ٢٠ % على البضائع الواردة برسم الترانزيت الخارجي بموجب مايفستو وذلك بالنسبة الى تعريف البضائع المشابهة الواردة برسم الاستهلاك المحلي .

تعريفات رسوم الذبجية ورسوم الدلالة في مدينة عمان

اعاد مجلس الوزراء النظر في قراره رقم ٢٤٥ تاريخ ١٥/٣/١٩٥٤ وقرر الموافقة على رسوم الذبجية ورسوم الدلالة كما اقراها مجلس امارة العاصمة في الفقرة الاولى والثانية من قراره المؤرخ في ٢/٣/١٩٥٤ على ان يعمل بهما اعتباراً من ١/٤/١٩٥٤ :

١ - رسوم الدلالة بمقتضى المادة ٤٢ من قانون البلديات :
يستوفى من المشتري لثمنه الامانة عن الأموال المنقولة التي تباع بالمراد العلني ضمن منطقة الامانة رسم مقداره ثلاثة بالمئة من بدل الزايدة الأخير . كما يستوفى الرسم المذكور عن الأموال المنقولة التي تباع بمعركة أية دائرة من دوائر الحكومة والمحاكم والبلديات .

٢ - رسوم الذبجية والنقل والتفخ والزراية بمقتضى تعديل المادة ٤٦ من قانون البلديات :

نوع الحيوان	ذباجة	نقل	نفخ	زراية
فلس	فلس	فلس	فلس	فلس
عن كل رأس من الضأن والماعز	٨٠	٦٠	١٥	٢٠
عن كل رأس من الحمل والجدي	٤٥	٣٠	١٠	١٥
عن كل رأس من البقر	٦٠٠	٣٠٠	١٠٠	٤٠
عن كل رأس من الجمل والجاموس	١٠٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٠
عن كل رأس من الخنزير	٦٠٠	٣٠٠	١٠٠	٥٠
عن سقط البقر والأبل		٢٠		
عن سقط الضأن والماعز		١٠		
عن كيلو اللحم	١٠			

هكذا من الأهل

أمر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

- بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :
- ١ - لا يشمل أمر الدفاع رقم (٢٠) لسنة ١٩٥١ منتجات القتال والمهاجر (كالحجارة ، والرمل ، والتراب) ولذلك فإن تصدير ونقل هذه المواد لا يخضع للقيود في الأمر المذكور .
 - ٢ - يلغى أمر الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ المنشور في الملحق رقم (١) العدد (١١٧٣) من الجريدة الرسمية .
 - ٣ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٥٤/٣/٢٣

رئيس الوزراء

فوزي الملقى

إعلان رقم (٤) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١

- ١ - بمقتضى الصلاحية المخولة الي في المادة الثانية من نظام مراقبة الاستيراد رقم ٧ لسنة ١٩٤١ ، أعلن انني قد أصدرت رخصة عامة مطلقاً لاستيراد الأكياس الفارغة المصنوعة من الجوت (الخيش) والتي تستعمل عادة في نقل الخضار والفواكه على أن لا يشمل ذلك إلا الأكياس التي يقتنع الجمرك بأنها مستوردة مقابل أكياس سبق تصديرها .
- ٢ - يعتبر هذا الإعلان نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٥٤/٣/١٨

رئيس الوزراء

فوزي الملقى

إعلان

بالاستناد الى قانون السجون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ أفوض منش ومندرا . السجون وقادة المناطق او من ينيونهم من الضباط باستعمال الصلاحية الممنوحة الي بالمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ من قانون السجون .

وزير الدفاع

فوزي الملقى

قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩

أمر اناطه صادر من معالي وزير الداخلية بمقتضى البند (ب) فقرة (١) من المادة التاسعة

أنا هزاع المجالي وزير الداخلية ، استأذناً الى الصلاحية المخولة للمندوب السامي في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩ ، والفقرة (١) من المادة الرابعة من مرسوم الاتجار مع العدو (حارس املاك العدو) لسنة ١٩٣٩ ، وعملأ بجميع الصلاحيات الاخرى المخولة له بهذا الشأن ، قد أمرت باناطة جميع الاموال المتقولة وغير المتقولة الكائنة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تخص الاشخاص المذكورين ادناه ، بحارس املاك العدو وبذلك اصبحت الاموال المذكورة المنوطة بالحارس المذكور :

- (١) يونابرن
(٢) يونافريدمان
(٣) المحامي كاثري

(٤) شركة كهرباء فلسطين المحدودة (روتبرغ)

(٥) شلوهو بن ابرام ابو جديد (وقف حاي عولام) في القدس قطعة ٣٨ قسيمة ١٤

(٦) مقبرة اليهود في الخليل قطعة ١١ قسيمة ١٥١

(٧) مقبرة اليهود في نابلس قطعة ٢٤٠٠٧ قسيمة ١٧

(٨) شركة الكيرن كايمت وبنحاس ليكن وشركاهم قطعة ٢٩٥١١ قسيمة ٢٤

٩٥٣/١١/١٠

وزير الداخلية

هزاع المجالي

رخصة اصدار جريدة

صادرة بمقتضى المادة الثامنة من قانون المطبوعات رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٣

قررت منح معالي السيد احمد الطراونة رخصة باصدار جريدة اسبوعية باسم النضال على ان يكون السيد رياض المفلح المحرر المسؤول عنها وفق البيانات المقدمة منها باستدعاء الطلب المؤرخ في ١٦/٢/١٩٥٤ وعلى ان يراعي احكام المادة ٢٨ من قانون المطبوعات ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتبلغه للمستدعي .

١٩٥٤/٣/٢٨

وزير الداخلية

هزاع المجالي

رخصة اصدار جريدة

صادرة بمقتضى المادة الثامنة من قانون المطبوعات رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٣

قررت منح السيد جبران فرنسيس ناصر رخصة باصدار مجلة اسبوعية باسم (بيت لحم) على ان يكون الدكتور ميشيل عبد الله ديبوب المحرر المسؤول عنها وفق البيانات المقدمة منها في استدعاء الطلب المؤرخ في ٤/٢/١٩٥٤ .

١٩٥٤/٣/١٨

وزير الداخلية

هزاع المجالي

هكذا من الأشهر

بشأن تأمين حاجة الحكومة من سيارات الركوب

في هذا اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٤ تم الاتفاق بين وزير المالية المرفق فيما بعد بالحكومة وبين السيد صالح خليل صاحب كراج وكالة تنكسي التزاه في عمان على تأمين حاجة الحكومة من سيارات الركوب حسب الشروط التالية:

- ١ - يعمل بهذا التعهد لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ ١٩٥٤/٢/٢٠ ويظل هذا التعهد ساري المفعول لمدة أخرى لا تزيد على ستة أشهر اذا لم يقدم أحد الفريقين المتعاقدين بإبلاغ الفريق الآخر برغبته في وقف العمل به بأشعار الفريق الآخر قبل مدة شهر واحد من التاريخ الذي ينتهي فيه العمل بهذا التعهد.

٢ - على المتعهد أن يؤمن العدد المطلوب من سيارات الركوب التي تطلبها الحكومة والجيش العربي الاردني للأعمال الرسمية في عمان - اربد - السلط - الكرك - معان - القدس - نابلس - رام الله - الخليل . الى أي جهة أخرى داخل وخارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة لا تزيد على نصف ساعة من أجل السيارة الكاملة أو ساعة واحدة من أجل تأمين مقاعد الفردانية على أن لا يزيد العدد المطلوب من السيارات في وقت واحد على أربعين سيارة في عمان وعشر سيارات في المراكز الأخرى ولا يجوز استئجار السيارات من غير المتعهد إلا في حالات استثنائية وعلى المتعهد أن يمين ويكبل عنه في كل من المراكز المذكورة ويبلغ اسماءهم لوزارة المالية خلال اسبوع من تاريخ تبليغه الاحالة واذا قصر في القيام بذلك يحق لوزير المالية فتح الاتفاقيه وأخذ التأمينات المقدمة منه ايرادا للخرينة .

٣- أ- يشترط أن تكون السيارة التي يقدها المتهم من نوع مناسب من حيث المانة والظاقة وبحق لمدير الدائرة ذي العلاقة أن يرفض أية سيارة لا تتفق مع هذا الوصف ولا تؤمن الغاية التي تتطلب من أجلها .

ب - إذا تأخر المتعهد أو قصر في تقديم العدد المطلوب من السيارات في الوقت المحدد أو خالف حكم الفقرة السابقة فللمدير ذي العلاقة الحق في أن يستأجر أو يسمح باستئجار سيارة أو سيارات من محل آخر بالاجرة الواجبة وبمصرم المتعهد الفرق بين السعيرين ويقع لوزير المالية أن يفسخ الاتفاق إذا تكررت المخالفات وبلغ عددها عشر مخالفات .

ج - يكون قول مدير الدائرة مرجحاً فيما يتعلق بأحكام هذه المادة .

٤ - الحكومة غير مسؤولة عن أي عطل أو ضرر قد يعمان على سيارات المعهد المستأجرة في حالة استعمالها من قبل الحكومة.

٥ - تحسب الأجرة على أساس الحافلات التي تتطلبها الرحلة.

المركب الذي خرجت منه أيهما كان الأقرب .

٦ - يبدأ حساب ساعات الانتظار اعتباراً من وقت وصول السيارة الى المكان المقصود على أن لا تحسب ساعات الليل اعتباراً من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً وأن لا تنطى اجور انتظار عن السيارة التي تخرج من المراكز السالفة الذكر الى أي مركز آخر منها أثناء وجودها فيه .

٧ - تعطى اجور انتظار للسيارات في المراكز المذكورة على النحو التالي :-

أ- لا تعطى أجور انتظار عن المدة التي تقل عن خمس دقائق ضمن المراكز المذكورة .
ب- يعطى (٥٠) فلساً عن كل ساعة انتظار إضافية .

كانت أقل من عشر دقائق. (١) فليسا عن كل ربع ساعة بعد انقضاء الخمس دقائق المذكورة في البند (أ) ولا تحسب كسور الربع اذا

٣٠ - يعطى (١٥٠) ثانية لاجراء انتظار عن كل ساعة بعد مرور الساعة الاولى من ساعة الوصول عن سيارات المتعهد التي تخرج من المراكز المذكورة الى أي مكان آخر خلاف تلك المراكز.

ب- لا تدعى اجرة منفصلة للسيارة التي تنتقل ضمن عمان والمراكز الاخرى المذكورة اذا استأنفت السيارة سيرها ضمن المراكز على هذا النحو وتضاف الى المسافة التي قطعها السيارة خارج تلك المراكز .

ج - تضاف نسبة ٥٠ ٪ من اجور السيارات ذات الأربعة مقاعد للسيارات ذات الستة مقاعد أو السبعة مقاعد ولا تتناول الاضافة اجور الانتظار .

د - لا يعطى للمتهدد شيء لقاء اجور عودة السيارات اذا انتهت مهمة تلك السيارات خارج المملكة الاردنية .

٥- عند استخدام سيارة ضمن المراكز المذكورة من محل الى محلات متعددة وتوقفت السيارة في كل منها فعتبر كل توقف بمثابة سفره اضافة بحسب المعدل عليها بنسبة ٥٠ ٪ من الاجرة الاصلية المتفق عليها بموجب هذا التعهد بشرط أن لا تزيد مدة التوقف على خمس دقائق واذا زادت فترة التوقف على خمس دقائق تعتبر السفره اضافة كاملة كأنها سفره مستقلة ولا تؤدي اجرة السيارة التي يرسلها المتعهد من الكراج الى المكان المطلوب اليه في المراكز المذكورة .

٩ - يحق لكل من رؤساء الدوائر أن يطلب إلى التمهّد تأمين نقل أي عدد من موظفي دائرته في مقاعد مستقلة وتحسب أجور هذه المقاعد بحسب السعر المحدد في هذا التمهّد. أما لا يجبر التمهّد على نقل عدد من الموظفين يقل عن الأربعة إلى غير المراكز المذكورة على حساب الفئة المقررة للمقعد الواحد وتحسب اجرة المقعد الواحد في سيارة ذات أربعة مقاعد بمعدل (ربيع) من اجرة السيارة الكاملة كما تعد هذه الاجرة أساساً لحساب المقعد الواحد في سيارة ذات ستة أو سبعة مقاعد .

١٠- تؤدي الاجور المستحقة الى المتعهد حسب الانظمة المالية .

١١- يسرى هذا التعميد على السيارات التي تستخدمها الحكومة والجيش العربي الأردني داخل المملكة الأردنية وخارجها .

١٢- لا يجوز للمتعمد نقل التعمد من اسمه الى اسم أي شخص آخر الا بموافقة وزير المالية .

١٢- لا يحق للمتعهد أن يطالب الحكومة بأي خسارة لحقت به بسبب هذا التعهد .

١٢- يكون المرجع المسؤول عن تطبيق هذا التمدد وكيل وزارة المالية فيما يتعلق بالسيارات التي تستخدمها الدوائر الحكومية الرسمية وقائد الجيش العربي الاردني فيما يخص بالسيارات التي تستخدم من قبل الجيش العربي . وفي حالة وقوع خلاف بين احدهما وبين التمدد أو ظهور غموض أو ابهام على أي شرط من شروط هذا التمدد فيقبل ذلك بتحكيم معالي وزير العدلية ويكون حكمه نهائياً .

١٥- تؤدي اجور سيارات الركوب للمتعمد بالمعدل التالي :-

أ - اجرة الكيلومتر الواحد في السيارة ذات الأربعة مقاعد

ب- الاجرة اليومية للسيارة ذات الاربعة مقاعد داخل مناطق البلديات في المراكز المذكورة

جـ - احة السفره الواحدة داخل حدود المنطقة البلدية في عمان

د - اجرة السفرة الواحدة داخل حدود المناطق البلدية في المراكز الاخرى

طريق غير مزفت	طريق مزفت
فلس دينار	فلس دينار
<u> ٢٣ </u>	<u> ٢٠ </u>
١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
ذهابا وايابا	ذهابا
فلس دينار	فلس دينار
<u> ٩٠ </u>	<u> ٦٠ </u>
١٢٠	٨٠

نوع البضاعة	السكنز كيلو	الغرام	صدر الطرد	تاريخ دخول البضاعة	تاريخها	رقم بوليصة التسليم	رقم المائت
أرواح لسان	٥		١ طرد	٩٥٢/٢/٢٣	٩٥٢/٢/٢٣	١١٧١٦	٩٥٢/٥٣
مضغوات خام وعنا تجارية	١	٤٠٠	١ طرد	٩٥٢/٢/٢٣	٩٥٢/٢/٢٣	١٤٩٥١	٩٥٢/٥٣
Dichlorohydrin	١٢	٧٠٠	٢ طرد	٩٥٢/٤/١٦	٩٥٢/٤/١٦	٦٦٠٧١	٩٥٢/١١٥
أردز	٢		٢ طرد	٩٥٢/٥/٥	٩٥٢/٥/٥	٧١٩٨٨٣	٩٥٢/١٣٥
تبرعات للدعاية	٢		١ طرد	٩٥٢/٥/١٩	٩٥٢/٥/١٩	١٥٨١٧	٩٥٢/١٤٦
أدوية		٥٠٠	١ طرد	٩٥٢/٦/٢٣	٩٥٢/٦/٢٣	٣٤٠٨٤١	٩٥٢/١٧٩
عنا بدون زينة	١	٣٦٠	١ طرد	٩٥٢/٦/٢٨	٩٥٢/٦/٢٨	٤٢٢١١٨	٩٥٢/١٨٩
ماكبات تشييد	١	٧٩٠	١ طرد	٩٥٢/٩/٨	٩٥٢/٩/٨	١٠١٨٢٠٥	٩٥٢/٢٦٣
ماكولات	١٣	٥٠٠	١ طرد	٩٥٢/٩/٨	٩٥٢/٩/٨	٣١٣٤٠٥٩	٩٥٢/٢٦٣
ماكولات	٢٢	٥٠٠	١ طرد	٩٥٢/٩/٨	٩٥٢/٩/٨	٣٦٣٤٠٥٧	٩٥٢/٢٦٣
٥٠ فسكة صيد ٩ ميلي			١ طرد	٩٥٢/٥/٧			بدون مائت
زهر طازجة			١ طرد	٩٥٢/٨/١٨			بدون مائت
ك تانك ١٢ فارو			١ طرد				بدون مائت

كشف بالضائع الغير مطالب بها والموجودة في مستودع جمر ك القدس

انستاس حانيا
وزير التجارة - الجمارك

المكس لسنة ١٩٢٦ أعلن أنه إذا لم يطلب بها أصحابها خلال شهر واحد من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية فستبطل في المواد المعني .

۱۵۸۱

اعلان رقم ١٩٥٤/٧
« صادر عن وزارة المواصلات - الطيران المدني »
تاريخ ١٩٥٤/٣/١٤
المناطق المحرمة في الأردن

- ١ - ليكن في علم الطيران وجميع المختصين بأنه ممنوع منعاً باتاً الطيران فوق منطقة تبلغ مساحتها سبعة كيلو مستترات بمحاذاة الحدود الأردنية من الضفة الغربية والمناطق المحتلة (إسرائيل) بين النقاط التالية :
- ١ - جنوباً عند نقطة تلاقي الحدود مع البحر الميت على خط عرض ٣٤ ٣١ درجة شمالاً .
- ١ - شمالاً الباقورة على خط عرض ٣٩ ٣٢ درجة شمالاً .
- ١ - ٣ سوف تطلق النيران فوراً وبدون سابق انذار على أي طائرة تدخل المنطقة المحرمة وسيقع عبه المسؤولية على عاتق قائد الطائرة المخالفة سواء من ناحية ما يحدث للطائرة أو ما قد يتخذ بشأنها من إجراءات بعد ذلك .
- ١ - ٤ يستثنى من ذلك الطائرات التي تعمل على خطوط جوية لمطار القدس ويسمح لها بالتطبيق داخل المنطقة الواقعة شمال وشرق القدس بين النقاط التالية :-
- ١ - ١ ١٨ ٤٦ ٣١ درجة شمالاً ٥٥ ١٨ ٣٥ درجة شرقاً .
- ٢ - ١٨ ٤٦ ٣١ درجة شمالاً ٤٨ ١٥ ٣٥ درجة شرقاً .
- ٣ - ١٨ ٤٦ ٣١ درجة شمالاً ٤٨ ٤٧ ٣١ درجة شمالاً .
- ٤ - ٤٨ ٤٧ ٣١ درجة شمالاً ٢٠ ١٣ ٣٥ درجة شرقاً .
- ٥ - ٢٠ ٤٨ ٣١ درجة شمالاً ٤٨ ١٠ ٣٥ درجة شرقاً .
- ٦ - ١٢ ٥٢ ٣١ درجة شمالاً ٤٨ ١٠ ٣٥ درجة شرقاً .
- ٣ - ١ - ٥ يسمح للطائرات التابعة لبيت الأمم المتحدة أو الطائرات التابعة للهيئات السياسية التي تحتاج الطيران بين مطار القدس وإسرائيل أو بالعكس بالعبور داخل الممر المحدد في النقاط التالية :
- ١ - ٤٨ ٤٧ ٣١ درجة شمالاً ٢٠ ١٣ ٣٥ درجة شرقاً .
- ٢ - ٣٠ ٤٨ ٣١ درجة شمالاً ٤٨ ١٠ ٣٥ درجة شرقاً .
- وستطلق النار على كل طائرة لا تقيد بهذه التعليمات .

مدير الطيران المدني
عبد الله علاء الدين

اعلان

اثبت تالياً بياناً ببعض شوارع مدينة عمان التي تمت تسميتها اُنشأاً كما قررها مجلس الامانة بقراره المؤرخ ١٠/٢٧/١٩٥٣ ورقم ٦١٤ وللإحاطة علماً بها فقد تقرر نشر ذلك في الجريدة الرسمية .

الاسم الجديد	الاسم السابق
--------------	--------------

رقم ٦١٤ وللإحاطة علماً بما قد تقرر نشر ذلك في الجريدة الرسمية	من	الى	الاسم السابق	الاسم الجديد
من جسر رغدان	نهاية حدود الامانة من الجهة الشرقية	شارع جلالة الملك عبدالله	شارع جلالة الملك عبدالله	
من نهاية شارع الملك فيصل	حتى العبدلي	شارع السلط	شارع جلالة الملك حسين	
من الدائرة الاولى امام ملك الجبوسي	حتى الدائرة الثانية	شارع الكلية الاسلامية	شارع الكلية الاسلامية	
من الدائرة الثانية في جبل عمان	حتى نهاية حدود الامانة باتجاه وادي السير	شارع الكلية	شارع الملكة زين	
من مفترق شارع الملك فيصل	حتى الدائرة الواقعة امام ملك السيد كمال الجبوسي بجبل عمان	شارع وادي السير وجبل عمان	شارع سمو الامير محمد	

۱۰۱۱

من	الى	الاسم السابق	الاسم الجديد
من مفترق الطرق عند ملك السيد	حتى الدائرة الواقعة امام ملك السيد		
عارف العارف بجبل عمان	كمال الجبوسي بجبل عمان	شارع المفتي بجبل عمان	شارع سمو الامير حسن
جسر رغدان	ملتقى ساحة الجامع الحسيني ملتقى		
	شارع السعادة	شارع الهاشمي	شارع الهاشمي
ملتقى شارع الهاشمي	نهاية شارع الرضا اول شارع الملك	شارع الرضا	شارع الرضا
	فيصل		
ملتقى شارع الهاشمي	نهاية شارع السعادة اول شارع الملك	شارع السعادة	شارع السعادة
	فيصل		
ملتقى نهاية الرضا والسعادة	نهاية شارع الملك فيصل ملتقى شارع الملك حسين والامير محمد	شارع الملك فيصل	شارع الملك فيصل
نهاية شارع الهاشمي ملتقى شارع السعادة	ملتقى شارع المهاجرين	شارع الملك طلال	شارع الملك طلال
نهاية شارع الملك طلال	نهاية شارع المهاجرين	شارع المهاجرين	شارع المهاجرين
١٩٥٤/٢/٢٣		امير العاصمة	فرحان السيلات

قرار رقم ٩٥٤/١٢١

بشأن تزويد الدوائر الحكومية بالمواد المشتعلة

اجتمعت لجنة العطاءات المركزية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢١ وبعد ان اطلعت على اسعار المواد المشتعلة المطلوبة للدوائر الحكومية المدنية في مراكز عمان، السلط، مادبا، الزرقاء، المفرق، اربد، الكرك، الطفلة، العقبة، اجفور، معان، القدس، نابلس، الخليل، طولكرم، جنين، رام الله، اريحا وبيت لحم خلال المدة الواقعة بين ١٩٥٤/٤/١٦ وتنتهي في ١٩٥٥/٣/٣١، فلم يتقدم للمناقصة سوى متعهدين اثنين، وحيث ان الاسعار المقدمة من شركة شل هي معقولة ومعتدلة، لذلك فقد قررت اللجنة احالة تقديم المواد المشتعلة على شركة شل بعمان خلال المدة المذكورة اعلاه وذلك حسب الشروط التالية :-

- ١- تنزيل (١٠) عشرة فلوس لكل اربعة جالونات بنزين عن الاسعار الرسمية الصادرة بموجب نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ في تاريخ ومكان التسليم.
- ٢- تنزيل (٥) خمسة فلوس لكل اربعة جالونات كاز ايضاً عن الاسعار الرسمية الصادرة بموجب نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ في تاريخ ومكان التسليم.
- ٣- تنزيل (٣٥٠) ثلاثمائة وخمسون فلماً لكل طن متري صافي عن الاسعار الرسمية الصادرة بموجب نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ في تاريخ ومكان التسليم.
- ٤- بموجب قانون الاوزان الجديد ستبتدي الشركة المذكورة ببيع الكاز والبنزين (بالليتر) اعتباراً من تاريخ ١٩٥٤/٧/١ وعليه تمنح الدوائر الرسمية الخصصيات النسبية التالية اعتباراً من التاريخ المذكور :
الكاز :- (٢٥) فلان وثلاثة ارباع الفلوس لكل عشرة ليترات .
البنزين :- (٥٥) خمسة فلوس ونصف الفلوس لكل عشرة ليترات .
- ٥- تكون اسعار المواد المشتعلة خاضعة لاجلهم القوى القاهرة الصادرة عن شركة شل والمحفوظة لدى لجنة العطاءات المركزية.
- ٦- يجري التسليم خلال مدة لا تزيد عن الثمانية واربعين ساعة من تاريخ تسلم الشركة المذكورة الطلبات الرسمية الصادرة عن الدوائر الحكومية المختصة .

- ٧- اذا تأخرت الشركة المذكورة أو عجزت عن تقديم ما يطلب اليها من المواد المشتعلة المذكورة تفصيلها في اعلاء لاسباب غير واردة في بيان القوى القاهرة، فيحق للجنة العطاءات المركزية بناء على طلب معالي وزير المالية فسخ القرار ومصادرة التأمين، أو احالة تقديم المواد المشتعلة على متعهد آخر بالطريقة التي تراها اللجنة وتضمن الشركة المذكورة جميع فروق الاسعار واية غرامة اخرى بحسب مقدار الضرر الناجم عن التأخير أو خلاف ذلك .
- ٨- على الشركة تقديم كفالة مالية معتبرة أو تأمين مصدق بقيمة (٥٠٠) خمسمائة دينار اردني وذلك لتنفيذ شروط هذا التعهد .

١٩٥٤/٣/٢١

قرار رقم ١٩٥٤/١٢٢

بشأن تزويد الدوائر الحكومية بالزيوت المدنية والشحومات

اجتمعت لجنة العطاءات المركزية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢١ وبعد ان اطلعت على اسعار الزيوت المدنية والشحومات المطلوبة للدوائر الحكومية المدنية في مراكز عمان، السلط، مادبا، الزرقاء، العقبة، اجفور، المفرق، اربد، الكرك، الطفلة، معان، القدس، نابلس، الخليل، طولكرم، جنين، رام الله، اريحا وبيت لحم خلال المدة الواقعة بين ١٩٥٤/٤/١٦ وتنتهي في ١٩٥٥/٣/٣١، فلم يتقدم للمناقصة سوى متعهدين اثنين، وحيث ان الاسعار من قبل المتعهدين المذكورين هي متقاربة في بعض الاصناف غير ان بعض عيارات الزيوت والشحومات غير متوفرة لدى أحدهما، وبما ان جميع عيارات واصناف الزيوت والشحومات المطلوبة هي متوفرة لدى احدي المتعهدين وهي شركة شل بعمان، وان اسعارها معتدلة ومعقولة، لذلك فقد قررت اللجنة احالة تقديم الزيوت المدنية والشحومات المينة في القائمة المرفقة خلال المدة المذكورة اعلاه، على ان تنفذ الشركة المذكورة بالشروط التالية :

- ١- يجري التسليم من تاريخ تسلم الشركة المذكورة الطلبات الرسمية الصادرة عن الدوائر الحكومية المختصة .
- ٢- أي صف من الزيوت الاخرى التي قد تحتاج اليها الدوائر الحكومية والتي غير مذكورة في القائمة المرفقة، يحاسب عليها على اساس سعر الشركة الرسمي خصوصاً منه (١٧٥٥) سبعة عشر ونصف في المائة .
- ٣- في حالة التسليم ضمن صفائح عادية سعة اربعة جالونات، تجري المحاسبة على اساس السعر ضمن براميل سعة (٤٤) جالون مضافاً اليه عشرة فلوس للكيلو .
- ٤- اذا تأخرت الشركة المذكورة أو عجزت عن تقديم ما يطلب اليها من الزيوت المدنية والشحومات لاسباب غير واردة في بيان القوى القاهرة، فيحق للجنة العطاءات المركزية بناء على طلب معالي وزير المالية فسخ القرار ومصادرة التأمين أو احالة تقديم الزيوت المدنية والشحومات على متعهد آخر بالطريقة التي تراها اللجنة وتضمن الشركة المذكورة جميع فروق الاسعار واية غرامة اخرى بحسب مقدار الضرر الناجم عن التأخير أو خلاف ذلك .
- ٥- على الشركة ان تستمر في تقديم الزيوت المدنية والشحومات باسعار هذا التعهد لمدة شهر واحد بعد انتهاء مدة التعهد إذا طلب اليها ذلك رئيس لجنة العطاءات المركزية .
- ٦- تكون اسعار الزيوت المدنية والشحومات خاضعة لاحكام القوى القاهرة الصادرة عن الشركة المذكورة والمحفوظة لدى لجنة العطاءات المركزية .
- ٧- على الشركة تقديم كفالة مالية معتبرة أو تأمين مصدق بقيمة خمسمائة دينار اردني وذلك لتنفيذ شروط هذا التعهد .

١٩٥٤/٣/٢١

كل من الشاهد

قائمة بأنواع الزيوت المعدنية والشحومات واسماؤها المعالة على شركة شل بعمان
بموجب القرار رقم ٥٤/١٢٢ تاريخ ١٩٥٤/٣/٢١

السعر	الوحدة	الاسم	الاسم	السعر	الوحدة
فلس	دينار			فلس	دينار
١ - زيوت محركات البنزين :					
زيوت شل ١٠٠ - X عيار من					
١٠ - ٦٠		ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١١٩ر٥	كيلو صافي	
		ضمن علبة مخنومة سعة جالون	٥١٢	علبة	
		ضمن علبة مخنومة سعة كوارت	١٢٨	علبة كوارت	
		ضمن صفيحة مخنومة سعة خمسة جالونات	٣٤٠	صفيحة	٢
		ضمن سطل مخنوم سعة خمسة جالونات	٤٣٥	سطل	٢
٢ - زيوت محركات الديزل :					
زيوت شل «تلبا» عيار من					
٢٠ - ٦٠		ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١١٥ر٥	كيلو صافي	
زيوت شل «روتيل» عيار من					
٢٠ - ٥٠		ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١١٩ر٥	كيلو صافي	
٣ - شحمة :					
أ - رقم ٣٠					
ب - رقم ٣٠					
ج - رتكنس (عدة أنواع)					
د - رتكنس (عدة أنواع)					
هـ - رتكنس (عدة أنواع)					
و - رتكنس (A) للاستعمال					
ز - رتكنس العام للاستعمال					
ح - رتكنس للاستعمال					
٤ - زيت غسيل السيارات :					
زيت شل «فلاشنج»					
٥ - زيت للتراكتورات والآلات الثقيلة :					
أ - زيت شل «روتيل» عيار من					
٢٠ - ٥٠		ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١١٩ر٥	كيلو صافي	
ب - زيت شل «ديميولا» عيار (٣٠)					
خاص للتراكتورات كاترييل					
ج - زيت شل «ديميولا» عيار (٤٠)					
٦ و ٧ - زيت تروس امامية وخلفية :					
أ - زيت «دنتكس» خفيف وثقيل					
ب - زيت «دنتكس» خفيف وثقيل					
ج - زيت «سبايركس» خفيف وثقيل					
د - زيت «سبايركس» خفيف وثقيل					
٨ - زيت خفيف للآلات الدقيقة :					
زيت شل «فريا» عيار ١٢ و ٢١					
٩ - زيت بريك :					
زيت شل «دونكس» ب					
		ضمن علبة مخنومة سعة بايت	٢١٥	علبة	

السعر	الوحدة	الاسم	الاسم	السعر	الوحدة
فلس	دينار			فلس	دينار
١٠ - زيت للرافعات الهيدروليكية :					
زيت شل «تلس» خاص للرافعات					
الهيدروليكية من جميع العيارات					
١١ - زيوت أخرى :					
أ - زيوت لمحركات البنزين والديزل					
سرفيس من جميع العيارات					
ب - زيوت لمحركات البنزين والديزل					
«كارينا» من جميع العيارات					
ج - زيت «ليما» عيار ١٩					
د - زيت «ليما» عيار ٧٢					
هـ - زيت «ناسا» عيار ٨٧					
و - زيت «فلقاتا» عيار ٧٩					
١٢ - شحومات أخرى :					
أ - شحمة ليفونا عيار ٣					
ب - شحمة فريتا «D»					
ج - شحمة فازلين ايض «D»					
د - شحمة اصغر «H»					

المحامون

اسماء المحامين الاساتذة الذين دفعوا الرسم السنوي

- ١ - السيد نظمي عبد الهادي ، عمان
- ٢ - السيد أحمد الطراونة ، عمان
- ٣ - السيد نجيب الشريدة ، اربد

الاطباء

- ١ - صرحت وزارة الصحة للدكتور محمد كمال الحاج عبد الاردني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - صرحت وزارة الصحة للدكتورة جون فرانكلين آدمو البريطانية التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الاردنية الهاشمية على ان يكون عملها محصوراً في جمعية انقاذ الطفولة بالخليل .

الصيدالة

صرحت وزارة الصحة للصيدل السيد محمد انور عبد الرحمن المقروق الاردني التابعة بتعاطي مهنة الصيدلة في المملكة الاردنية الهاشمية .

هكذا من المأهول

الرقابة الطبية

- ١ - رفعت الرقابة الطبية على القادمين من جدة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية الى المملكة الاردنية الهاشمية ضد مرض الجدري بطريق الجو والبحر اعتباراً من ١٩٥٤/٣/٢٥ .
- ٢ - فرضت الرقابة الطبية على القادمين من وادي المجرم قضاء دمشق في سوريا الى المملكة الاردنية الهاشمية ضد مرض التيفوس بطريق الجو والبحر اعتباراً من ١٩٥٤/٣/٢٧ .

جدول الامراض السارية

الشهري لشهر شباط سنة ١٩٥٤

المرض	صمان	السلط	مادبا	الزرقاء	اردب	جرش	عجلون	ديرالبي	سميد	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	المجموع
اصابات تيفويد	١٦													
وفيات														
اصابات بارا تيفويد	٣													
وفيات														
اصابات خاتوق	٤													
وفيات														
اصابات شلل الاطفال	٣													
وفيات														
اصابات ديزنتري	١١١	٣٥	٤	٢	١٢	٤	١	٨	٤	٢٦	١	٢	١٢	
وفيات	٢	٢												
اصابات ابو كعب	٤٢													
وفيات														
اصابات ذات الرئة	١٠١	١١	٦	١	١١	٧	٧	١٤	٢٤	٩	٥	٦		
وفيات	٣	٣												
اصابات انفلونزا	٣٦٦	٥			١٢			٣٠	١٥٧	٤٨	١٤	٦٠	٦	٣٤
وفيات														
اصابات سعال ديكبي	١٠													
وفيات														
اصابات التهاب السحايا	٥													
وفيات														
اصابات بنت الحمراء	٤													
وفيات														
اصابات حبة	٥١	٢												
وفيات	٤													
اصابات جذري ماء	١٦													
وفيات														

جدول الامراض السارية
الشهري لشهر شباط سنة ١٩٥٤

المرض	القدس	رام الله	بيت لحم	أريحا	نابلس	جنين	طولكرم	الخليل	المجموع
اصابات تيفويد	٥	٣							١٩
وفيات									
اصابات بارا تيفويد					١				١
وفيات									
اصابات حمى راجمة	١				٢			١	٤
وفيات									
اصابات ذات الرئة	٤	٣			٥	١	١	١	١٥
وفيات	١	٣							٤
اصابات جذري ماء	٥	٣		٢١	٣	١	٢		٣٥
وفيات									
اصابات ابو كعب	٢١	٨		١	٨		٣	١٣	٥٤
وفيات									
اصابات شلل الاطفال					١		١		٢
وفيات									
اصابات خاتوق	٢				١			٢	٥
وفيات									
اصابات حبة	٧	٢		١٥		٢٠٧		١٨	٢٤٩
وفيات	٥	٢			١٠			١٧	٣٤
اصابات سعال ديكبي	٢	٣		٣٦		١١		٣	٥٥
وفيات									
اصابات انفلونزا						١		٥	٦
وفيات									
اصابات بنت الحمراء						١			١
وفيات									
اصابات التهاب السحايا	١	١		٢		٣		٢	٩
وفيات									
اصابات ديزنتري	٣	٤	٣	٣				١	١٤
وفيات									
اصابات حمى نفاس								١	١
وفيات									

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

٥ تعلن شركة المقاولات الهندسية والاستشارات الفنية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥١ والمعلن عنها في العدد ١٠٥٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥١/٢/١، تشير هذه الشركة من شركة محدودة الى شركة عادية .

هكذا من الأهل

٥. تملن شركة رشيد سنقرط وأولاده وحافظ بدر الكيال المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٩ أيلول سنة ١٩٥٣ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١١٦٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٣ انسحاب السيد حافظ بدر الكيال من هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٤/٣/٢٠، كما أن كافة ما للشركة وما عليها أصبح ملكاً لرشيد سنقرط وأولاده فقط.

٥. تملن الشركة الأهلية التجارية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٥/٣/١٩٥١ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١٠٦١ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٧/٤/١٩٥١ انسحاب السيد سري العالم البطامي ومصطفى الداود من هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٤/٣/٢٢ وقد أُنيط حتى التوقيع عن الشركة باني ثلاثة من السادة محمد أبو الوف وظافر الداود وسلمان قمين واحمد الرضوان بجمعهم.

٥. تملن شركة سدي كلب بشركاء المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٣/٨/١٩٥٢ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١١٢١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٨/٩/١٩٥٢ انسحاب السيد حكمت المصري من هذه الشركة وانضمام السيدات طاهر المصري إليها.

٥. تملن شركة النابون الوطنية الأردنية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢ وانضمام السيد محمود أبو حمزة وأخوانه إلى هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٤/١٠/١٦.

٥. يملن السيد الذي أُنيط في الكرك في تجليل الثالث في وزارة العدلية في اليوم الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٥٣ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١١٤١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٧/٥/١٩٥٣ تغيير اسم (العمل الفني لصنع طيب الكركين وتجليد الكتب والدفاتر) باسم (شركة سدا ونصار).

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (الشركة العربية للصناعة والزراعة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	البنك العربي (شركة محدودة الأسهم) - مركزه عمان وعبد المجيد شومان أردني البتة مقيم في عمان .
رأس مال الشركة	٢٥٠٠٠٠ دينا أردني .
مركز الشركة	مدينة عمان ويحق للشركة أن تنقل مركزها إلى مدينة أخرى داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها كما ويحق لها أن تفتح فروعاً لها في المملكة الأردنية الهاشمية أو في خارجها .
أسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	المدير العام للبنك العربي أو من يمثله من موظفي البنك المذكورين وخوض خطي دته .
غايات الشركة	العمل على انشاء الصناعة والزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية وفي الاقطار العربية الأخرى باعطاء اصحاب الصناعة والزراعة قروضاً لأجل قصيرة أو طويلة المدى .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١٩٥٤/٣/١٥ ولأجل غير مسمى .

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (دعس وأسعد) وفقاً للبيانات التالية :-

اسم الشركة	دعس وأسعد .
أسماء الشركاء	قسطندي داوود دعس وصديق أسعد .
مركز الشركة	عمان . ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة .
رأس مال الشركة	عشرة آلاف دينار أردني .
المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	الشركاء بجمعهم .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١٩٥٤/٤/١ ولأجل غير مسمى .
غايات الشركة	جميع الاعمال التي تتعلق بشؤون السينما من استيراد ومشترى وبيع وتوزيع الافلام وعرضها وتشغيل دور السينما .

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (شركة سالم وزايد وحدي باطا) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة سالم وزايد وحدي باطا .
أسماء الشركاء	سالم حمادة باطا (أردني) ، زاغب محمود باطا (أردني) وحدي سيد باطا (أردني) .
مركز الشركة	عمان .
رأس مال الشركة	٨٠٠٠ دينار أردني .
أسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	أي من الشركاء بجمعهم ومنفردين .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١٩٥٤/٣/١ ولأجل غير مسمى .
غايات الشركة	استيراد وتصدير جميع أصناف مواد البناء والخردوات وادوات التجارين .
فاحصو حسابات الشركة	السادة لوزا وشركاهم (محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون) .

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (شركة يوسف بسكال البينا المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة يوسف بسكال البينا المحدودة .
أسماء الشركاء	يوسف بسكال البينا وكيتي يوسف البينا وسيزي طوع البينا وانطون خليل حنا .
مركز الشركة	عمان . ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة الأردنية .
رأس مال الشركة	٢٥٠٠٠ دينار أردني .
الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	يوسف بسكال البينا وانطون خليل حنا بجمعهم .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١٩٥٣/٨/١ ولأجل غير مسمى .
غايات الشركة	تداول أعمال التجارة العامة والاستيراد والتصدير والتمهيدات وتمثيل القبارك والوكالات والتأمين .

هكذا من الأشهر

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٤ الشركة المسماة (شركة سعيد وحموده باطا) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة
اسماء الشركة
مركز الشركة
رأس المال الشركة
اسماء الشركاء المقوضين بتولي شؤون الشركة
والتوقيع منها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غايات الشركة
فاحصو حسابات الشركة

شركة سعيد وحموده باطا .
سعيد سليمان باطا (اردني) ، حموده محمد باطا (اردني) .
عمان .
٥٠٠٠٠ دينار اردني .

سعيد باطا وحموده باطا مجتمعين ومنفردين .
١٩٥٤/٣/١ ولأجل غير مسمى .
استيراد وتصدير جميع أصناف مواد البناء والخردوات وأدوات التجار .
السادة لوزا وشركاهم (محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون) .

اعلان

يعلم للجميع ان جدول الحقوق المائدة لاراضي قرية عطل الزرقاء والرفيفة قد علق بدائرة تسجيل عمان بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢١ فلي كل من يود الاطلاع عليه ان يراجع المحلات المبينة في اناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقاً للمادة الثانية عشر من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢ .

دائرة الأراضي - عمان
دائرة التسجيل - عمان
محضر القرية - الزرقاء

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

اعلان

يعلم للعموم ان اعمال التسوية ستستأنف في الأراضي التالية المعلقة تسويتها في اعلان التسوية المنشور في العدد ١٠٥٧ تاريخ ١٩٤٠/١١/١٤ من الوقائع الفلسطينية ابتداء من تاريخ ١٩٥٤/٣/٢٠ :

- ١ - أرض النبي موسى - قضاء اريحا .
- ٢ - أرض عرب السواجره - قضاء القدس .
- ٣ - أرض عرب عبيد - قضاء بيت لحم .

ان الأراضي المذكورة هي الأراضي المحدودة من الشمال أراضي الديوك وأراضي اريحا ومن الشرق نهر الأردن ومن الجنوب البحر الميت ومن الغرب أراضي النبي موسى وأراضي السواجره وابو عبيد وهذا الحد يبدأ من سفح الجبل من رأس القشقة جنوباً الى وادي الكلت من الشمال .

على جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أوسع تملك أو حق منفعة في الأراضي الموصوفة اعلاه ان يراجعوا مأمور التسوية الذي سيكون موجوداً في موقع الأراضي المذكورة ويقدموا اليه ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها .

مدير الأراضي والمساحة العام
ج. ف. ولبول

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الأراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢

الى محتاتير وسكان قرية غور الزراع

ليكن معلوماً لديكم بأن سجل الاموال غير المنقولة المائد لقريتكم قد فتح في دائرة تسجيل الكرك في اليوم الخامس عشر من شهر آذار لسنة ١٩٥٤ .

وعليه ابلفكم بهذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة في القرية المذكورة في دائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال غير المنقولة تحسب مضاعفة عند تسجيلها سنداً لاحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام رسوم تسجيل الأراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ .

مأمور تسجيل الكرك

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الأراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢

الى محتاتير وسكان بلدة نابلس

ليكن معلوماً لديكم بأن سجل الاموال غير المنقولة المائد للقطع المبينة ادناه بنابلس قد فتح في دائرة تسجيل نابلس في اليوم الخامس والعشرين من شهر اذار لسنة ١٩٥٤ .

وعليه ابلفكم بهذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة في القرية المذكورة في دائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال غير المنقولة تحسب مضاعفة عند تسجيلها سنداً لاحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام تسجيل الأراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ .

مأمور تسجيل نابلس

رقم الخوض	ارقام القطع
٢٤٠٦٨	١ - ١١
٢٤٠٦٩	١٧، ١٣، ١٢، ٩، ٧

اعلان رقم (٢٦)

تسجيل جمعية دار المصلين التعاونية المنزلية المحدودة المسؤولة في عمان

يعلم بان (جمعية دار المصلين التعاونية المنزلية المحدودة المسؤولة في عمان) قد سجلت بموجب المادة الماشرة من قانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٥٢ في اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٤ .

مسجل جمعيات التعاون
امين يونس الحسيني

كلنا من أهل

قانون الافلاس لسنة ١٩٣٦

قرار ضبط اموال المدين

اسم المدين : السيد عبد اللطيف البساطي من طولكرم . تاجر . كان صاحب كراج ويتعامل تجارة السيارات في طولكرم.

تاريخ ايداع الطلب : ١٩٥٤/٣/١٠

نمرة القضية : ١٩٥٤/٣٣

تاريخ صدور القرار بضبط الاموال : ١٩٥٤/٣/١٠

صدر القرار بناء على طلب المدين .

تحريراً في ١٩٥٤/٣/١٠

الحارس القضائي لمحكمة بداية نابلس

جعفر هاشم

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح السلط

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته عبد السلام السجيني من الشونة والآن مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق السلط يوم الاثنين الواقع ١٩٥٤/٤/٢٦ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق عجلون

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته عبد السلام الداود المومني من صخره مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق عجلون يوم السبت الواقع ١٩٥٤/٤/١٧ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة الى وظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة القدس البدائية في القضية الجزائية رقم ١٩٥٣/٢٨٧

الى محمد حسين سعادة من عمواس مجهول محل الإقامة .

جلب جلياً قد تبين يوم الاحد الواقع في ٢٥ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى الجزائية التي اقامها عليك النائب العام بتهمة الاتجار مع العدو خلافاً للمادة (١٢٢) من قانون العقوبات لسنة ١٩٥١ فيقتضي حضورك في الوقت المدين الى محكمة بداية القدس وان لم تحضر تجري عليك الأحكام المنصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

١٩٥٤/٣/١٠

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية نابلس في القضية الجزائية رقم ٥٤/٥٧

الى فهد احمد فياض من قرية عقربا والمجهول محل الإقامة حالياً .

تبين يوم السبت الموافق ١٩٥٤/٤/٢٤ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الاحتيال التي اقامها عليك الحق العام . فيقتضي حضورك في الوقت المدين الى محكمة بداية نابلس ، وان لم تحضر تجري عليك الأحكام المنصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

رئيس محكمة بداية نابلس

كمال الدجاني

ورقة اخبار

خاصة بتبليغ قرار الحبس الى المدين

الى المدين اسعد علي رضا من عمان المجهول محل الإقامة .

قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة واحد وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره اربعة عشر ديناراً و ٢٦٠ فلساً الى صندوق الخزينة فاذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ تبليغك اليك سينفذ هذا القرار بحسب الاصول .

مأمور اجراء عمان

١٩٥٤/٣/٢٥

اضافة الى تعريفه الرسوم الخاصة بالتجريم والتفريع في ميناء العقبة

المنشورة في الصحيفة (٢٩٧) من هذا العدد

١ - ترقيم الفقرة الاخيرة من تعريفه الرسوم كما يلي :-

٦ - بضائع الترانزيت

٢ - تضاف المادة التالية الى آخر تعريفه الرسوم :-

٧ - يعمل بتعريفه الرسوم هذه من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

هكذا من المأهول